الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid جامعة أبي بكر بلقايد

Tlemcen Algérie تلمسان الجزائر

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

سند بيداغوجي

محاضرات مقياس أصول النحو

المستوى: السداسي الثالث

التخصص: دراسات لغوية

المشرف على المقياس: الأستاذ الدكتور أحمد قريش

2020/2019

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

هذه مجموعة من المحاضرات في مقياس أصول النحو، جمعتها من بطون الكتب، وقمت بتنسيقها وفق ما هو مقرر ليستفيد طلبة السداسي الثالث، تخصص لسانيات عامة، وأرجو من الله العلي القدير أن تفي بالغرض المطلوب، وأن تعمّ فائدتها.

وقد تمّ ترتيب محاور هذا المقياس على النحو التالي:

- مدخل: النحو وأصول النحو، المصطلح والمفهوم.
- أصول النحو1: النشأة والمرجعيات.
- أصول النحو2: التأليف ورواده، ابن جني ، ابن الأنباري، والسيوطي.
- السماع: مفهومه وشروطه.
- السماع ومصادره: 1: القرآن الكريم، والحديث الشريف.
- السماع ومصادره: 2 : كلام العرب (الشعر والنثر).
- القياس النحوي وأركانه: 1: المقيس عليه والمقيس.
- القياس النحوي وأركانه: 2: العلة والحكم.
- استصحاب الحال، ومواقف العلماء القدامى والمحدثين.
- الإجماع وأنواعه (إجماع الفقهاء، إجماع النحاة).
- ظاهرة الإعراب.
- الأصل والفرع: أصل الوضع، أصل القاعدة، العدول عن الأصل، الرد إلى الاصل.
- الاجتهاد ومواقف العلماء.
- نظرية العامل.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

المحاضرة الأولى

مدخل النحو وأصول النحو المصطلح والمفهوم

تمهيد:

ما لا تختلف حوله الدراسات أنّ العربية أقدم اللّغات السامية، ومن أقدم لغات العالم، فلم تبرح في جاهليتها عن عقر بيئتها، ولم تتعدّ جغرافية الجزيرة، وخروجها في الإسلام كان للجهاد ونشر العقيدة. ولم يتواصل العرب بغير لغتهم، ولم يكتبوا بغير ألف بائهم طوال مراحل تاريخهم، على خلاف كثير من الأمم[1]. وقد أشار أحد علماء العربية إلى هذه الميزة، بقوله: "كانت العرب في جاهليتها على إرثٍ من إرْث آبائهم في لغاتهم وآدابهم..."[2] ولهذا حافظت العربية ولا تزال على كيانها وأصالتها. "إنما انقادت واستوت واطّردت وتكاملت بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة"[3]، ما يجعلها تحمل كمونياً نحواً وهو بمعناه الحقيقي طبيعي على لسان كل متكلم يتلقنه.

هذا ما يترجم بجلاء ارتباط حياة الأمة العربية منذ التاريخ القديم بحياة لغتها ارتباطا لا نظير له على خلاف غيرها من الأمم، وعزّز هذا الارتباط وقوّى أواصره القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي، ﴿إنّا أنزلناه قرآنا عربيا لعلّكم تعقلون﴾ يوسف: 2. ﴿إنّا جعلناه قرآنا عربيا لعلّكم تعقلون﴾ الزخرف:3. ﴿وإنّه لتنزيل ربّ العالمين، نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين، بلسان عربي مبين﴾ الشعراء: 193، 194، 195.

يعدّ القرآن الكريم حلقة هامة في تاريخ اللّغة العربية، ونموذجا يحمل الجديد لهذه اللّغة الّتي تطوّرت في إثره، وبفضله اخترقت حدود الإنسانية المحضة، ولا يقام لها فهما، كما عبّر عن ذلك المستشرق الفرنسي ريجيس بلاشير: إن أهمل أهمية هذا "الحدث القرآني"[4]. فكانت جديرة بأن تكون معربة عن دين جديد، كما كان الاهتمام بها ودراستها غاية ووسيلة، فهي غاية ممثلة في هذه اللّغة الجديدة في كلام الله سبحانه وتعالى، وكلام نبيّه الكريم، وهي وسيلة لفهم معاني الاستعمالات اللّفظية المختلفة الواردة في القرآن الكريم، وهكذا طبع القرآن الكريم اللّغة العربية بطابع واضح، واندثرت

---

(1) ينظر المعرب والدخيل في اللغة العربية و آدابها: محمد أتنوخي،1426ه 2005 م، ط(1)، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع: ص6.

(2) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس(تـ 395 هـ)، 1964م، حققه وقدم له مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر- بيروت: 78.

(3) البيان والتبيين: الجاحظ (أبو عثمان بن بحر محبوب الكناني، تـ225هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، 1368هـ، 1949م، القاهرة: 163/1.

(4) التطور اللغوي التاريخي: إبراهيم السمرائي، 1983م، ط(3)، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: لبنان: 28.

بموجبه آثار اللّهجات، والتزمت الإعراب الذي لم يكن شائعا ومستعملا على النّحو الذي التزمت به نصوص القرآن، وجعلت الإعراب السّمة البارزة الملازمة للعربية التي أريد لها أن تكون كذلك[1].

وسمة الإعراب المتعلقة بالعربية، تؤكد وجودها أمور ثلاثة: الوثائق المنقولة[2]، والأخبار المدوّنة، وكون هذه الظاهرة – الإعراب - وسيلة تعبيرية لا يمكن أن تستغني عنها إلاّ إذا غيّر نظام الجملة فيها[3].

ونشأت هذه السمة في العرب "فناً قبل أن تنشأ علماً"[4]. لذا تصوّر بعض الدّارسين أن "العرب كانوا يعرفون الإعراب قبل علم النّحو، كما كانوا يحسنون النّظم قبل علم العروض، وكان ذلك ملكة طبيعية فيهم حتى اختلطوا بالأعاجم"[5] فتعرضت لغتهم إلى تأثيرات ما سمح بنقل ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخرى بزياداتٍ زيدت، وشرائع شُرعت، وشرائط شُرطت"[6]، لتعزّز قدرتها على استيعاب المفاهيم المستحدثة أيّاً كانت، والتّعبير عنها، بل بالتّأكيد أصبحت أقدر وأطوع؛ لأسباب لغوية وحضارية، وأدلّة تاريخية واجتماعية، "فحين توافرت لشعبها أسباب النهوض في العهود القديمة،... وسِعت العلوم والمعارف التي ذاعت إذ ذاك، ولم تقصّر عن التعبير عن شيء منها"[7].

---

(1) السابق:57.

(2) للمزيد ينظر ظاهرة الإعراب في النحو العربي: أحمد سليمان ياقوت،1983م، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر: 6- 9. وينظر تاريخ العرب قبل الإسلام: سعد زغلول عبد الحميد، دار النهضة العربية: 16 - 18.

(3) ينظر أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، 1979م، د ط: 132.

(4) البحث اللغوي عند العرب: أحمد مختار عمر،1997م، عالم الكتب، القاهرة: 82.

(5) تاريخ آداب اللغة العربية: جرجي زيدان، 1978م، ط(2)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت: 220/1.

(6) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، حققه وقدم له مصطفى الشويمي، 1964م، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت: 78.

(7) أخبار النحويين البصريين: السيرفي أبو سعيد، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، 1955 م، ط(1): 16.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

نشأة علم النحو (السليقة، والنشأة، والمصطلح)

سليقة المتقدمين من العرب وحاجة المتأخرين منهم إلى الإعراب

أكّدت الحقائق المتعلقة بتاريخ اللغة، أنّ الناس من أتباع سيّد الخلق وجدوا صعوبة لغوية في قراءة القرآن و فهمه، وبخاصة أهل المدن و الأمصار، لأنّ من خصوصيات اللّغة التي نزل بها القرآن الكريم، فهي من حيث اللّهجة الصّوتية لغة قريش ومكّة، ومن حيث البناء والإعراب لغة الشّعر السّائدة في بوادي نجد والحجاز[1]. أي أنّ القرآن جاء معرباً ومعجزاً، ومثل ذلك حديث رسول الله (صلى)، ثمّ إنَّ شعر العرب الجاهليين ونثرهم كان آية في نظمه وإعرابه.

وحلاّ لهذه المشكلة اللغوية دعا الرسول الله صلى الله عليه وسلم إلى إعرابه بقوله: "أعربوا القرآن"[2]، لأنّ فهم كتاب الله لا يتأتّى إلاّ بتعلّم العربية على الوجه الأكمل ليفتح للمتعلّم مغاليقه، ويطلعه بعمق على ما فيه. ولعلّ ما يجلي هذا المغزى أكثر دعوة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إلى التّحكم في القراءة السليمة توخيا للمعنى القرآني الصحيح في تلك الرواية التي وردت على عهده أنّ أعرابيا قدم لتعلم القرآن، فقال: من يقرئني شيئا مما أنزل الله تعالى على محمد - صلى الله عليه وسلم- فقرأ رجل سورة التّوبة: ﴿إنّ الله بريء من المشركين ورسوله﴾ التوبة: 3. بكسر لام كلمة "رسوله" فقال الأعرابي: أو قد بريء الله من رسوله؟ إن يكن الله تعالى بريء من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ الأمر عمر بن الخطاب فدعاه فقال: أتبرأ من رسول الله - صلى الله عليه وسلم-؟ فقال: يا أمير المؤمنين إنّي قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني، فأقرأني هذا سورة التّوبة فقال: إنّ الله بريء من المشركين ورسولِه، فقلت: أوقد بريء الله من رسوله؟ أن يكن الله تعالى بريئا من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر- رضي الله عنه - ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ قال: ﴿إن الله بريء من المشركين ورسولُه﴾، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن بريء الله ورسولُه منهم[3]. فأمر عمر بن الخطاب ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللّغة.

والأمر لا يقتصر على هذا فحسب، بل كثير من الخلافات التي وقعت بين الفقهاء مردّها في معظمها إلى اختلافهم في فهم أساليب العربية، فيعودون إلى كلام أهلها وأقوال النّحاة ليحتكموا إليها ويحكّموها، كلّ ذلك لأنّ كتاب الله يمثّل الذروة العليا في الأساليب العربية.

ووجد الأعاجم الداخلون في الإسلام أنفسهم يستعملون لغة غير لغتهم فاضطرهم ذلك لتعلّم اللّغة العربية لدينهم ولدنياهم، فكانوا أحوجين إلى نوع من العلم يسهل لهم طريق التعلم، فسمحت هذه الحاجة إلى وضع علم النّحو، "وكان طبيعياً أن

(1) ينظر المفصل في تاريخ النحو العربي، الجزء الأول قبل سيبويه: محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، دط، دت: 11.

(2) الصاحبي في فقه اللّغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس(تـ395 هـ)، تحقيق: عمر الطباع، 1402هـ/1982م، ط(1)، مكتبة المعارف، بيروت: 65 وما بعدها.

(3) ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان بن محمد، تـ577هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي، بيروت: 16.

أصول النحو: السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، انتقد و لا تسرق

ينشأ ذلك في العراق لا في الحجاز ولا في الشام، لأنّ الحجاز لم يكن في حاجة إلى قواعد يقيم بها لسانه، وأن موالى العراق أكثر رغبة من موالي الشام، ورغبة الفرس في العربية كانت أكثر من رغبة سواهم"[1]. وممارسة النّحاة لهذا الضّبط هدتهم إلى كشف علل الإعراب، فكان هذا العلم، الذي هو أول أمره ضبط لمعاني الألفاظ برسم حركاتها، أو هو الجانب العملي من ممارسة الضّبط والتعليل توخياً لهندسة معمار الإعراب الذي يتم به التفريق "بين المعاني فلو" أنّ القائل إذا قال: ما أحسن زيد، لم يفرق بين التعجب، والاستفهام، والذم إلا بالإعراب..." [2].

فمسار العربية كشف عن الجهود التي بذلت كي تسود لغة القرآن في وضوحها والتزامها الإعراب، ولتكون لغة عامة لا وجود فيها للغات الخاصّة الطّائفية.

كما وأسفر الدّرس اللّغوي عند العرب عن استقراء الضّوابط التي تحكم العربية على أنها نظام كامل، لأنّ مجمل التّعاريف للّغة لم تخرج عن كونها بناء جاء على نحو معيّن، أي أنّها نظام، إضافة إلى كونها غريزة وفطرة، هذا ما يراه أبو حيان(ت حوالي400هـ) في الإمتاع والمؤانسة مختصرا المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي، وأبي بشر متّي: " قال متّي: يكفيني من لغتكم هذه، الاسم والفعل والحرف. قال أبو سعيد: أخطأت لأنّك في هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى وصفها وبنائها على التّرتيب الواقع في غرائز أهلها"[3].

نشأ النّحو العربي– كما أسلفت - فنّاً تمرَّنَت في إثره ألسنة النّاطقين بالعربية على طرائق للأداء تمكّنت من طبائعهم، أي أنّ اللّغة العربية بنواميسها كانت فطرة وغريزة في العرب الأوائل لفترة طويلة، وظلّوا يجهلون في مرحلة الاستقراء ما تواضع عليه النّحاة من مصطلحات لجهودهم اللّغوية، لأنّهم كانوا يحتكمون إلى سليقة ذات منهج دقيق، أساسه الذّوق الرفيع، والنّطق السليم، والوزن العربي الخالص، فاللّفظ يعرب بادئ ذي بدء بالبداهة من غير قوانين[4]، والروايات حول ذلك كثير. قال الجاحظ (تـ255هـ): "روى أصحابنا أن رجلاً من البلديين قال لأعرابي: "كيف أهلك" قالها بكسر اللام. قال الأعرابي: صلباً، لأنه أجابه على فهمه، ولم يعلم أنه أراد المسألة عن أهله وعياله"[5]. وهذا ياقوت الحموي(تـ626هـ) ينقل في إرشاد الأريب رواية عن ابن جني(تـ392هـ) أنّه سأل أحد الأعراب ممن يثق في عربيته، عن تصغير حُبارى، فيجيبه: حُبرور، ذلك أنّ الحبرور في اللّغة هو فرخ الحُبارى، أمّا التّصغير الصّرفي حُبَير أو حُبَيرى، فهو ممّا لا يخطر ببال الأعرابي، وحين سأله كيف تجمع مُحرنجما؟ أجاب: فرّقه حتّى أجمعه. إذ المعنى الدّلالي للمحرنجم هو المجتمع،

---

(1) فجر الإسلام: أحمد أمين، 1969م، ط(10)، دار الكتاب العرب، بيروت،: 183 بتصرف.

(2) الصاحبي: ابن فارس(تـ395هـ)، تحقيق عمر الطباع، المصدر السابق: 65 وما بعدها.

(3) الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان (علي بن محمد بن العباس تـ حوالي 400هـ)، الليلة الثامنة، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت: 116/1.

(4) ينظر المعرب والدخيل في اللغة العربية و آدابها، السابق: 15.

(5) البيان والتبيين، السابق: 163/1.

أصول النحو، لسداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

ولا يتسنّى جمعه إلاّ بعد أن يفرّق، قال ابن جني: كان غرضي من ذلك أن أعلم ما يقوله، أيكسّر فيقول: حَرَاجِم، أم يصحّح فيقول: مُحرنجمات " فذهب هو مذهبا غير ذين[1] .

ومن الروايات التي تصبّ في هذا السياق، سُمع أعرابي ينشد:

نحنُ بني علقمةَ الأخيارا

فقيل له لِمَ نصبت (بني) ؟ فقال: وما نصبته...[2] لأنه لا يعرف النَّصب إلا إسناد الشيء. ويتّضح ذلك أكثر في قول الأصمعي (تـ216هـ) لما سأل أعرابيا: أتهمز اسرائيل؟ قال: إني إذن لرجلُ سوءٍ، قلت: أَفَتجرّ فلسطين؟ قال: إني إذاً لرجل قويّ. فهذا الأعرابي لم يفهم من الهمز إلاّ العيبَ والشتمَ، لذا أبى أن يكون عَيَّاباً؛ لأن ذلك من صفات سوء الخلق، ولم يفهم من الجرّ إلاّ السحبَ... أما الهمزُ بمعنى النطق بالهمز، والجرّ بمعنى الإتيان بالحركة المخصصة، فهو أبعد ما يكون عن ذهنه وتفكيره[3]، أي انه لم يعرف المصطلح النّحوي بمعناه واستعماله الاصطلاحي.

وتشكّلت لدى الأعراب في تلك الفترة فكرة عن النّحوي على أنّه من متصنّعي الكلام، فتجلّت تلك الفكرة في نعت أحد الفصحاء النّحويين بأنّهم يتشدّقون في كلامهم، ويتكلّفون دون بيان:

ولستُ بنحويّ، يلوكُ لسانه ** ولكن سليقيّ يقول فيُعرب[4]

ولذا لم يسر يوما في اعتقاد العرب أنّ الإعراب وشاح توشّح به اللّغة العربية، ولكنّهم اتّخذوه وسيلة تعبيرية تحمل أثقل عبء في أداء المعاني الدّقيقة، على خلاف اللّغات الأخرى غير المعربة التي تجعل بناء الجملة ونظامها قائما مقام الإعراب، فتقدم الفاعل، وتستعمل الفعل المساعد، ثمّ تأتي بالفضلات، أمّا العربية فنظام الجملة فيها طيّع لا يلتزم حدود صارمة، لأنّ الإعراب هو الذي يدلّ السامع على الفاعل، و المفعول...

ونخلص من هذا إلى أنّ العربي استعمل المصطلحات النّحوية على الرغم من جهله بخصوصياتها، وهذا الأمر يجعلنا نقول بعدم إمكانية تحديد تأريخ لنشأة كلّ مصطلح من المصطلحات النّحوية تحديداً دقيقاً؛ لأن هذا التاريخ يحيط به الاضطراب وعدم ثبات المصطلح، لكن المؤكّد أن هذه المصطلحات قد سايرت نشأة النّحو[5]، وبدأت كما بدأت العلّة

(1) ينظر إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي (تـ626هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامية،، 1993م، ط(1)، بيروت: 38/5.

(2) ينظر الصاحبي في فقه اللّغة و مسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا بن فارس تـ395هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دط، دت: 35.

(3) ينظر مدرسة البصرة النحوية: عبد الرحمن السيد، 1968م، ط(1)، دار المعارف، القاهرة: 324 – 325.

(4) ينظر التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (تـ905هـ)، 1326هـ، القاهرة: 331/2.

(5) ينظر مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي: جعفر عبابنة، 1984م، ط(1)، دار الفكر، عمارة: 157.

أصول النحو لسداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد عريش، استفد ولا تسرق

والقياس، وفكرة النّحو وطريقة تناولها كانت ساذجةً طبيعيةً في أوّل الأمر، وما جهد أبي الأسود الدؤلي (تـ69هـ) إلا أولى محاولاتها في أوراق النّحو التي وضعها[1]، لكنها ما لبثت بمضي الزّمن وطول العهد ومتابعة الدّرس أن ترقى و تتطوّر[2].

تفشي اللحن دافع وضع النحو

كان لزاما على الأوائل من العرب توفير أسباب التطوّر لحماية لغتهم من العوامل المؤثّرة فيها، سواء أكانت داخلية ناجمة عن مؤثّرات طبيعية مرتبطة بتطوّر اللّغة ذاتها، أم خارجية أفرزها امتزاج ثقافة العرب وحضارتهم بثقافة وحضارة من حتّمت الظّروف الاجتماعية والتّاريخية[3] الاحتكاك والاتصال بهم. فلم يكن بدّ أن يكون لهذا الاتّصال أثره المحتوم، إلى جانب مظاهر الحياة المختلفة في لغة الفئتين، لذلك شاع في اللّغة ما أطلق عليه اللّغويون والنّحويون اللّحن، الذي يعرف على أنّه الخطأ اللّغوي في التّراكيب والكلمات ذات الأصول العربية. وقد عبّر الزبيدي (تـ989هـ) عن ظروف هذه الظاهرة بقوله: "لم تزل العرب على سجيتها في صدر إسلامها، وماضي جاهليتها، حتّى أظهر الله الإسلام على سائر النّاس، فدخلوا فيه أفواجا، وأقبلوا عليه أرسالا، واجتمعت فيهم الألسنة المتفرّقة واللّغات المختلفة، ففشا الفساد في اللّغة العربية، واستبان منها في الإعراب الّذي هو حليها والموضّح لمعانيها، فتفطّن لذلك من نافر بطباعه سوء إفهام النّاطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته في تقييدها لمن ضاعت، وتثقيفها لمن زاغت عنه"[4].

وأوّل ما ظهر اللّحن ظهر في القضايا ذات الصّلة بالإعراب، فهذه ابنة أبي الأسود الدؤلي(تـ69هـ) تنغمس فيه فتقول لأبيها: ما أشدُّ الحرِّ"، قال لها: "الحصباءُ بالرمضاءِ. قالت: إنّما تعجّبتُ من شدّته. قال: أوقد لحن الناس؟"[5].

كان السلف من أمة محمد صلى الله عليه و سلم، يرون أن اللحن في اللغة يقتضي الاستغفار والإنكار! فلا يقرونه فيهم، بل يؤدبون عليه أبنائهم. وهذا أبو بكر الصديق يشدد النكير على نفسه إن أخطأ، وذلك حين يقول: "لأن أقرأ فأُسقط أحب إليّ من أن أقرأ فألحن"[6].

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد و لا تسرق

(1) ينظر الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: عبد العال سالم مكرم، 1977م، مؤسسة الوحدة، الكويت: 8 – 9.

(2) ينظر مدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن السيد، السابق: 324 – 325.

(3) أقصد بالظروف الاجتماعية المعاملات المصلحية التجارية، وبالتاريخية الفتوحات الإسلامية.

(4) لحن العوام: أبو بكر الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله تـ989هـ)، تحقيق رمضان عبد التواب،1964م، المطبعة الكمالية، القاهرة:4.

(5) الشعر والشعراء: أبو العباس المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر تـ286هـ)، دار المعارف: 729.

(6) المزهر في علوم العربية و أنواعها: السيوطي(جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر911هـ)، تحقيق ج: جاد المولى وزميله، القاهرة، د ت: 199/2.

ولم يخف الرسول - صلى الله عليه و سلم- و بعض الخلفاء والعلماء والأعراب على حدّ السواء قلقهم من فشوه – و لا سيّما في قراءة القرآن الكريم – إذ سمع الرسول صلى الله عليه وسلم رجلا يقرأ فيلحن، فقال:" أرشدوا أخاكم فإنّه قد ضلّ".[1] و هذا ما كان يخشاه أبو بكر على نفسه في قوله: "لأن أقرأ و أسقط أحبّ إليّ من أن أقرأ و ألحن" [2].

وارتاب منه عبد الملك بن مروان، حين قيل له: أسرع إليك الشيب، فقال: "شيّبني ارتقاء المنابر مخافة اللحن". وفي رواية أخرى:" شيّبني ارتقاء المنابر وتوقُّع اللّحن"[3]. وخشى على نفسه أن يستفحل في لسان ابنه الوليد بعد أن لحن فقال: "أضر بالوليد حبنا له، فلم نوجهه للبادية"[4]. والتزم الحجاج بعدم الوقوع فيه بعد أن قوّم يحيى بن يعمر (تـ129هـ) لسانه في استشارة له: أتسمعني ألحن على المنبر؟ قال: تقول: الأمير أفصح من ذلك، فألح عليه، فقال: حرفاً، قال: أيّاً؟ قال: في القرآن، قال الحجاج ذلك أشنع له، فما هو؟ قال: في قوله جلّ وعزّ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ التوبة 24. فتقرأها (أَحَبُّ) بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب (أَحَبَّ) على أنه خبر كان، قال: لا جرم لا تسمع لي لحناً أبداً فألحقه بخراسان[5]. كما دفع - اللّحن - عبد العزيز بن مروان على تعلّم اللّغة في رواية أطلعنا عليها ابن كثير(تـ774هـ) في مؤلفه البداية والنهاية في أثناء ترجمته له: كان يلحن في الحديث وفي كلامه، ثمّ تعلّم العربية فأتقنها وأحسنها، فكان من أفصح الناس، سبب ذلك أنّه دخل عليه رجل يشكو ختنه، فقال له عبد العزيز: من خَتَنَكَ؟ فقال الرجل: ختنني الخاتن الذي يختن الناس، فقال لكاتبه ويحك بماذا أجابني؟ فقال الكاتب: "يا أمير المؤمنين كان ينبغي أن تقول من خَتَنُكَ؟ فوقع في نفسه ألاّ يخرج من منزله حتّى يتعلّم العربية"[6].

---

(1) الخصائص، السابق: 8/2.

(2) المستنير في القرآت العشر: أبو الطاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي(تـ496هـ)، تحقيق ودراسة عمار أمين الردو،1426هـ،2005م، ط(1)، دار البحوث للدراسات الإسلامية و إحياء التراث: 188/1.

وينظر المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها: السيوطي(عبد الرحمان جلال الدين تـ911هـ)، تحقيق ج: جاد المولى وزميله، القاهرة، د ت: 2/ 397.

(3)-البيان والتبيين: الجاحظ، (أبو عثمان عمرو بن بحر، تـ255هـ) تحـ: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان: 161/2.

(4) نفسه: 205/2.

(5) ينظر طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله تـ989هـ)، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، 1373هـ، 1954م، القاهرة: 28.

(6) البداية والنهاية: ابن كثير(إسماعيل بن عمر الدمشقي، تـ774هـ)، 1348هـ، القاهرة: 61/9.

أصول النحو السياسي للثالثة دراسات لغوية المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش "استفد ولا تسرق

ودخل الشعبي على الحجاج فقال له: كم عطاءَك ؟ قال: ألفين. قال: ويحكَ! كم عطاؤكَ ؟ قال: ألفان. فقال: فلِمَ لحنتَ فيما لا يلحنُ فيه مِثلُكَ ؟ قال: لحنَ الأميرُ فلحنتُ، وأعرب الأميرُ فأعربتُ، ولم أكن ليلحن الأمير فأعربَ أنا عليه، فأكونَ كالمقرّع له بلحنه، والمستطيل عليه بفضل القول قبله. فأعجبه ذلك منه، ووهبه مالاً[1].

وأظهر الكشف المبكّر لهذا الدّاء اللّساني مواقف حازمة لتقويضه واحتوائه قبل استفحاله، ولعلّ أوّل موقف كان ذلك الذي أبداه الرسول – صلى الله عليه و سلم – حين أحسّ بمسؤولية الوقاية منه، داعيا في ذلك الله أن يشمل برحمته من يصلح نفسه منه في قوله: "رحم الله امرأ أصلح من لسانه"[2]. كما أبدى بعضهم الشدّة في معالجة الظاهرة، منهم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ذكر عنه أنّه ردّ كتاب أبي موسى الأشعري عامل الكوفة في عهده للحن ورد فيه موقّعا أسفله: أقسم عليك ألا ما قنعت كاتبك سوطا، فلما جاء الكتاب إلى الكاتب وسأل عن خطئه فيه، قيل له في عنوانه[3]، فأصلح عنوانه وأرسله إلى الخليفة فقبله منه. كما ورد في الأخبار أنّ عمر بن الخطاب قد أدّب أولاده بسبب اللّحن[4].

ولم يخف الخليفة هارون الرشيد امتعاضه من لحن وقع من الفراء (تـ207هـ) في حضرته، وخاصة أنّه كان من علماء اللّغة، فقال له الفراء ملتمسا منه العذر لما بدر منه، لأنّه لم يكن من البداة المطبوعين على الفصاحة: "إنّ طباع أهل البدو الإعراب، وطباع أهل الحضر اللّحن، فإذا تحفظت لم ألحن، وإذا رجعت إلى الطّبع لحنت"[5]. فلا المكانة التي حظي بها الفراء عند الخليفة شفعت له، ولا المقام سمح بغضّ الطّرف عن اللّحن، لأنّ قناعة الاستعمال السليم للغة مبدأ تشبّع به العرب، وقد أشارت إلى ذلك بعض القصص التي أوردها الجاحظ (تـ225هـ) في مؤلفه البيان والتّبيين، أنّ العرب إذا أرادت أن تستمع إلى نادرة أوصت بالحفاظ على إعرابها ومخارج ألفاظها، لأنّ تغييرها يؤدي بها للخروج عن غايتها" ويردف - الجاحظ- قائلا موضحا بأنّه: "إذا التقطت أيّ نادرة من كلام العرب، فاحذر أن تسردها إلا مع إعرابها، بمعنى محاولة ضبط مخارج ألفظها، فإن غيّرت نطقها مثلما هو عند المولّدين والبلديين لم يعد لهذه الحكاية معنى"[6].

كما نقل الكاتب نفسه رواية في ذات المؤلَّف من باب التندر في اللّحن الذي كان محلّ الفكاهة بين الأعراب والنّحاة، أنّ نحويا تقدّم بين يدي السلطان يشكو رجلا في دين له عليه، قال: "أصلح الله الأمير لي عليه درهمان، فقال خصمه:

---

(1) العقد الفريد: ابن عبد ربه، 1956م، دار الكتاب العربي، بيروت: 125/2.

(2) الخصائص، السابق: 245/3.

(3) وهو" من أبو موسى إلى الخليفة الثاني عمر... " وقيل أنّه أول خطأ في الكتابة، ينظر لحن العوام المصدر السابق، ص4.

(4) ينظر معجم الأدباء- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي، (تـ626هـ)، تحقيق إحسان عباس، 1414هـ، 1993م، دار العرب الإسلامي: بيروت: 20/1. وينظر الخصائص لابن جني، المصدر السابق: 8/2.

(5) طبقات النحويين واللغويين، السابق: 41.

(6) البيان والتبيين: الجاحظ (أبو عثمان بن بحر محبوب الكناني، تـ225هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، 1368هـ، 1949م، القاهرة: 91/1.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد و لا تسرق

لا والله أيّها الأمير إنّ هي ثلاثة دراهم، لكنّه لظهور الإعراب ترك من حقه درهما"[1]. وظهور الإعراب الذي أشار إليه الخصم كان في لفظة ثلاثة، فالعدد يذكّر مع المعدود المؤنث، ويؤنث مع العدد المذكر في قواعد اللغة العربية، هذا ما أثار مخاوف المتكلم أن يقع في اللحن، فاستبدل لفظة ثلاثة بلفظة درهمان متنازلا في ذلك عن درهم من حقّه. ما كان لهذا الشاكي أن يضيّع حقه لو أصلح لسانه.

وإصلاح اللغّة لا يتأتّى إلاّ بالعربية (الإعراب، والكلام، واللّحن، والنحو). وباكورته يمكن تلخيصها في رواية عن الزجاج (تـ316هـ) أن أبا الأسود الدؤلي(تـ69هـ) قال: "دخلت على علي بن أبي طالب فرأيته مطرقاً متفكراً فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إنّي سمعت ببلدكم هذا لحناً فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية، فقلت: إن جعلت هذا أحييتنا، وبقيت فينا هذه اللّغة"[2]. وهذا المسعى من دون شكّ يقتضي مصطلحات تعين على تعيين هذا العلم وما تضمّنه من قواعد.

واصطلح النّحاة على تعريف النّحو بإعراب كلام العرب، ومن جملة هذه التّعاريف ما أورده ابن جني(تـ392هـ) في الخصائص: "النّحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من الإعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتّحقير، والتّكسير، والإضافة، والنّسب، والتّركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة" [3].

لعل أقدم محاولة لتعريف هذا العلم بالنّحو ما ذكره ابن السراج (تـ316هـ) في قوله: "النحو إنّما أريد به أن ينحو المتكلّم إذا تعلّم كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[4]. وهو تعريف لا يرمي في واقع الأمر إلى تحديد حقيقة النّحو، بقدر ما هو تعريف بمنابعه، وبيان للهدف من تدوينه ودراسته. وعبّر عنه ابن عصفور(تـ669هـ) بقوله: "إنّ النّحو- عدا عن كونه- يعنى بوصف العلاقات بين مكوّنات الجملة، فإنّه يعنى بدراسة مكونات من أصوات، وأبنية كلمات، وما ينشأ عن آتلاف الكلمات في الجملة من دلالات معجمية"[5]. وقد شمله أيضا- هذا العلم- بتعريف آخر على أنّه: "علم بأصول مستنبطة من كلام العرب، يعرف به أحكام الكلمات العربية حال إفرادها كالإعلال، والإدغام، والحذف، والإبدال، وحال التركيب كالإعراب، والبناء وما يتبعهما من بيان شروط ..."[6].

---

(1) السابق: 322.

(2) الأشباه والنظائر: السيوطي، تحقيق عبد العال مكرّم،1985م، ط(1)، مؤسسة الرسالة، بيروت: 13/1.

(3) الخصائص، السابق: 34/4.

(4) الأصول في النحو: ابن السراج (أبو بكر محمد، تـ316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، 1985م، ط(1)، مؤسسة الرسالة، بيروت: لبنان: 35.

(5) الجديد في الصرف والنحو، والقواعد الأساسية: عادل جابر صالح، 1990م، ط(1): 8.

(6) النحو التعليمي في التراث العربي: محمد إبراهيم عبادة، 1986م، منشأ المعارف بالإسكندرية: 45.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

وأشمل تعريف لهذا العلم ما خلص إليه الفارابي (تـ339هـ) في "إحصاء العلوم" أثناء تعرضه للكلام الصّحيح الذي يخضع لـ"علم قوانين الألفاظ عندما تتركّب، وعلم قوانين عندما تكون مفردة"[1]. إلى أنّ علم قوانين الألفاظ المركبة فرعان: "علم قوانين أحوال التركيب، وعلم قوانين أطراف الأسماء والكلم"[2].

مصطلحات تعيين علم النحو

ظهر مفهوم "مصطلح" في اللّغة العربية، نتيجة لتطوّر الحياة الفكرية والسياسية والاقتصادية، التي وجهت بعض ألفاظ العربية وجهات معيّنة، وهذا الإجراء دليل حياة العربية، ونوع من النشاط الذي تحاول الألفاظ جرّاءه مواكبة مسار الحياة بتياراتها المختلفة، وهي ظاهرة تشهد لها الحضارة العربية في جوانبها جميعاً.

والمصطلح في مفهومه القاموسي، هو من أصل المادة: (صلح)، والصلحُ: تصالح القوم بينهم، والصلح: السلم، قد اصطلحوا وصالحوا واصلحوا وتصالحوا... بمعنى واحد)[3].

ثم صقل التّطور هذا اللّفظ، وأضاف إلى معناه الأول معنى جديداً يوضحه الزبيدي(تـ379هـ) في قوله: "الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[4]. ويحدّد غيره المصطلح العلمي، فيقول: "المصطلح العلمي هو لفظ اتفق العلماء على اتّخاذه للتّعبير عن معنى من المعاني"[5]. "والاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللّغوية الأصلية"[6].

وبشكل أوضح المصطلح لفظاً يطلق للدلالة على مفهوم معيّن عن طريق الاصطلاح (الاتّفاق) بين الجماعة اللّغوية على تلك الدلالة المرادة، التي تقرن بين اللّفظ (الدّال) والمفهوم (المدلول) لمناسبة بينهما[7]، "لكن لا يشترط وجود هذه العلاقة بين الاسم والمسمّى"[8]، فلو أطلقنا اسم "مُنبّه" على جهاز معيّن، وأردناه مصطلحاً، وجب أن يكون هذا الجهاز من خصائصه التّنبيه، وهذه هي العلاقة المنطقية الواجبة بين المصطلح ومفهومه، أما الاسم: فقد نطلق الاسم "زيد" على

(1) إحصاء العلوم: الفارابي(محمد بن محمد أبو نصير، تـ339هـ)، تحقيق عثمان أمين،1968م، ط3، مكتبة الإنجلو مصرية: 5ـ 7.

(2) نفسه: 7.

(3) ينظر لسان العرب: ابن منظور الإفريقي(ت711هـ)، دار لسان العرب، بيروت: مادة (صلح)

(4) تاج العروس: المرتضى الزبيدي، 1969م، طبعة الكويت: مادة (صلح).

(5) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: الأمير مصطفى الشهابي، 1988م، مجمع اللغة العربية، دمشق: 6.

(6) نفسه: 6.

(7) الوسيط: إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1998م، ط(3): (اصطلاح)

(8) المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية: معجم عربي-أعجمي/أعجمي-عربي: محمد رشاد الحمزاوي،1987م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 106.

أصول النحو، السداسي الثالث دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

شخص أو مسمّىً، لا يكون بالضرورة زيد. وهي بذلك ألفاظ مقررة تشبه الحدود وإشارات الطريق[1]، لها معانٍ يفهمها الناس، ومعانٍ أُخر لا يفهمها إلاّ أهل ذلك العلم الذي تنسب إليه[2]، فإن حصل هذا الاتّفاق بين جماعة المُحدثين تفتّق عنه مصطلح في الحديث، وإن قام بين جماعة الفقهاء نتج عنه مصطلح في الفقه، وإن كان بين جماعة النحاة كان المصطلح النحويّ[3]. كما يدلّ المصطلح الواحد على معانٍ تختلف باختلاف العلوم، فمصطلح (الخبر)[4] على سبيل المثال لا الحصر، له معنى عند النّحويين، وآخر عند المحدثين وثالث عند البلاغيين، كما أن الاختلاف في دلالة المصطلح يكون بين النحاة أنفسهم بسبب مناهجهم العلمية ومدارسهم المختلفة[5]. ولذا "وجب أن يتجاوز المصطلح الدلالة اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصوّرات فكرية وتسميتها في إطار معيّن تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معيّنة، والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الامساك بالعناصر المُحدّة للمفهوم، والتمكّن من انتظامها في قالب لفظي"[6].

أقول: لمّا كان الأمر كذلك، فإنّ لبّ المشكلة كما تبدو لي، هو الاتّفاق بين الجماعة، والأسس والمبادئ التي يقوم عليها هذا الاتّفاق، وسبل تحقيقه.

وقد جمع المتخصّصون في علم المصطلح تعريفاً له في منتهى الدقّة، فعرّفوه بأنّه الرّمز اللّغوي المحدّد لمفهوم واحد تخصّص بعد شيوعه. بما يسمى بالدّلالة الصّناعية.

والمصطلحات التي عبّرت عن علم النّحو، حصرها بعض الدارسين في ثلاثة مصطلحات، هي: العربية والكلام والإعراب[7]. ويضيف بعضهم مصطلح اللّحن[8].

واستخدم ابن خلدون – في حديثه عن علم (النّحو)- ثلاثة مصطلحات: علم النّحو، وصناعة العربية، وعلم العربية[9].

---

(1) ينظر الأسلوب: أحمد الشايب، 1976م، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة: 97 – 98.

(2) ينظر النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع عشر للهجرة، 1978م، ط(1)، دار الحرية، بغداد: 284.

(3) ينظر المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض محمد القوزي،1981م، الرياض: 22.

(4) ينظر الخبر عند النحويين كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه، وعند المحدثين الراوية، وعند البلاغيين كلام يحتمل الصدق والكذب، ينظر: اللّمع في العربية: ابن جني (ت392هـ) تحقيق: حامد المؤمن، 1982م، ط(1)، مطبعة العاني، بغداد: 80.

(5) ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره، السابق: 24.

(6) المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه: رسالة دكتوراه، للطالب: رفيق كمال، جامعة تلمسان، 2013/2012.

(7) ينظر أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي: فتحي عبد الفتاح الدجني، 1974م، الكويت، وكالة المطبوعات: 13- 14.

(8) ينظر المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، السابق: 16.

(9) ينظر المقدمة: ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي،2004م، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة: 1168/3.

أصول النحو السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق"

وهو ما استخدمه النّحويون المتقدّمون كما سبق وأن ذكرت، ولكن ما شاع عند ابن خلدون(255هـ) استبدال (علم) بكلمة (صناعة)، ولا تكاد تفارق مدونته مستخدما كلمة (صناعة) مفردة، وجمعًا (صنائع).

أما من حيث أسبقية تلك المصطلحات في الوجود، فذهب بعض الباحثين إلى تقدّم اصطلاح (العربية)[1]، مستدلّين بقول عمر بن الخطاب: " تعلّموا العربية فإنها تزيد في المروءة".[2] وفي رواية أخرى "تعلّموا العربية، فإنّها تشبّب العقل، وتزيد في المروءة"[3]. كما نقل عنه أيضا قوله: " تعلّموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه"[4]. ونقل فيما يدعم هذا الاتّجاه عن كعب الأحبار أنّه حكم بين عبد الله بن عباس، ومعاوية حين اختلفا في فهم قوله تعالى: ﴿عينٍ حمئةٍ﴾، فقال لهما: "أمّا العربية فأنتم أعلم بها، وأمّا أنا فأجد الشّمس في التوراة تغرب في ماء وطين"[5].

وتذكر بعض المصادر أنّ أوّل نصّ ورد فيه هذا المعنى الاصطلاحي ما نقله ابن نوفل عن أبيه، قال: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء (تـ154هـ): "أخبرني عمّا وضعت ممّا سمّيته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كلّه..."[6]. ويؤكّد قدمه وعراقته – المصطلح- كذلك ما نقله الأصمعي (تـ216هـ) عن شعبة بن الحجاج (تـ160هـ)، فقال: "حدّثني شعبة قال: كنت أختلف إلى أبي عقرب، فسأله عن الفقه، ويسأله أبو عمر عن العربية، فنقوم، وأنا لا أحفظ حرفا ممّا سأله، ولا يحفظ حرفا ممّا سألته"[7]. وروي عن عمرو بن دينار(تـ125هـ) قال: اجتمعت أنا والزهري (تـ124 هـ) ونصر بن عاصم (تـ89هـ). فتكلّم نصر، فقال الزهري: "إنه ليفلق بالعربية تفليقا"[8]. ومعلوم أنّ نصر بن عاصم من أوائل المهتمين بالدراسات النحوية[9].

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

---

(1) ينظر المفصل في تاريخ النحو العربي، السابق: 12.

(2) المستتر في القرآت العشر، السابق: 188/1.

(3) طبقات النّحويين واللّغويين، السابق: 13.

(4) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري(تـ328هـ)، تحقيق محي الدين رمضان،1390هـ، 1971م، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق: 19/1.

(5) غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري(تـ833هـ)، 1402هـ، 1982م، ط(3)، دار الكتب العلمية: بيروت: 303/2.

(6) طبقات النحويين، السابق: 39

(7)السابق: 31

(8) أخبار النحويين البصريين، السابق: 21.

(9) نفسه: 27.

كما أخذ برأي استعمال مصطلح العربية على أساس أنّه النّحو بعض المؤرّخين وأصحاب الطّبقات، حيث قال ابن سلام(تـ232هـ): "كان أبو الأسود أوّل من استنّ العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها"[1]. وقال المبرد (تـ280ه): "أول من وضع العربية ونقط المصحف أبو الأسود الدؤلي"[2].

وعلى ضوء أرجح الأخبار والروايات لم تعرف كلمة "العربية" بالمفهوم الاصطلاحي طريقها إلى الظّهور إلاّ بعد انتهاء القرن الثاني للهجرة، وقد أطلقت آنذاك على ما جمعه الرواة من البادية عن العرب الفصحاء بعد فشو اللّحن[3].

والواضح في ذلك أنّ مصطلحي "عربية"، و"نحو" هما اللّذان أطلقا على هذا العلم، ثمّ زال الأوّل على الأيام، وبقي الثاني للدّلالة عليه.

مصطلح الكلام:

ومنه سمي نحو الكلام، إذ قال ابن فارس (تـ395ه): "ومنه اشتقاق النّحو في الكلام، كأنه قصد الصواب"[4].

ويستدل على تقدّم استعمال مصطلح (الكلام) بما روي عن أبي الأسود الدؤلي(69هـ)، وقد سمع اللّحن في كلام الموالي: "هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام فدخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة، فلو علمناهم الكلام"[5].

مصطلح الإعراب

أمّا لفظة "الإعراب" في دلالتها اللّغوية، فهي:

التّغيير: يقال: فعلت كذا فما عرب علي أحد، أي: فما غير علي أحد. التحبب. ومنه العروب: المرأة المتحببة إلى زوجها، وبه فسر قوله تعالى: ﴿عُرَبا أَتْرابا﴾ الواقعة: 37. الإجالة: يقال: عربت الدابة، أي: جالت في مرعاها. وأعربها صاحبها:

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

(1) طبقات فحول الشعراء: ابن سلام (محمد بن سلام، تـ232هـ)، تحقيق محمود شاكر، 1952هـ، دار المعارف، القاهرة: 15/1.

(2) طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن، تـ989هـ)، تحقيق أبو الفضل إبراهيم،1373هـ، 1954م، القاهرة: 21.

(3) ينظر اللهجات العربية نشأة وتطورا: عبد الغفار حامد هلال، 1418هـ، 1989م، دار الفكر العربي: 20.

(4) جمهرة اللغة: محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، 1987 م، دار العلم للملايين: 575/1.

(5) أخبار النحويين البصريين، السابق: 13.

أجالها. وإزالة الفساد. يقال: أعربت الشيء إذا أزلت عربه، أي فساده[1]، " فكان كقولك: أعجمت الكتاب، إذا أزلت عجمته"[2].

وعربت معدة الرجل إذا فسدت، فكان المراد من الإعراب إزالة الفساد، ودخول همزة السلب قلبت المعنى، ومنه أشكيت الرجل أي أزلت شكايته، وأعربت أزلت فساده.[3] ومعنى الإبانة، يقال أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، والإعراب مصدر للفعل "أعرب"، قيل أعرب فلان كان فصيحا في العربية وإن لم يكن من العرب، وأعرب بحجته أفصح بها ولم يتق أحدا، والكلام بيّنة وأتى به وفق قواعد النحو، ويأتي للإبانة، يقال عرّب عنه لسانه: أبان وأفصح[4]. و الإعراب الذي هو النّحو، إنّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب[5].

والكلام المعرب يضمن الإبلاغ بما يحتويه من علامات لإقامة الفروق بين عناصر الكلام. والإعراب في اصطلاح النحاة هو الإبانة عن المعنى. قال الزجاج (ت316هـ): إن النّحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال والحركات تدلّ على المعاني، وتبين عنها سموها إعراباً أي بياناً وكأن البيان بها يكون... ويسمى النّحو إعراباً والإعراب نحواً"[6].لأنّ هناك علاقة وثيقة بين التّعريف اللّغوي والاصطلاحي للإعراب، وهو الإبانة والتوضيح للمعنى والناحية الإعرابية.

وابتغاء لهذا المعنى حثّ الرسول صلى الله عليه وسلّم الأخذ به في قراءة القرآن الكريم و شرحه، مستعملا مصطلح الإعراب في قوله: "أعربوا القرآن والتمسوا إعرابه".[7]

وذهب بعض العلماء والدّارسين[8] إلى أن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه- هو أوّل من استعمل مصطلح الإعراب في قوله: "وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب"[9]. والمقصود به النّحو على غرار ما ورد في عدد من المصادر العربية

---

(1) ينظر لسان العرب: المصدر السابق مادة (عرب). تاج العروس: المرتضى الزبيدي، 1969م، طبعة الكويت: مادة (عرب). وهمع الهوامع: تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، دت: 40/1 .

(2) نقلا عن المصطلح النحوي لعوض حمد القوزي: 15.

(3) ينظر التفسير الكبير، الرازي،1983م، ط(2)، دار الفكر، بيروت: 52/1.

(4) ينظر لسان العرب، المصدر السابق: مادة (عرب).

(5) نفسه: 115/9.

(6) بنية العقل العربي: محمد عابد الجابري، 1990م، ط(3)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 44.

(7) المستتر في القراءات العشر، السابق: 186/1.

(8) ينظر المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، السابق: 14.

(9) أنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي جمال الدين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم يحيى، 2004 م، ط1 ، يحيى، المكتبة العصرية: 15/1.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

القديمة[1]. ويتأكّد ذلك من كلام الزجاج (تـ337هـ) الذي استعمال كلمة (الإعراب) بمعنى النّحو اصطلاحا في القرن الثالث للهجرة،: "يسمى النحو إعرابا، والإعراب نحوا سماعا، لأن الغرض طلب علم واحد"[2].

لعلّ الباعث الأصيل لهذا المصطلح حسب ما تشير إليه بعض المصادر، هو عملية (نقط المصحف) التي أنجزها أبو الأسود الدؤلي (تـ69هـ)[3]، وهو الذي سمى هذا النقط المعبر عن حركات أواخر الكلم إعرابا، وأنه قال قبل الشروع فيه: "أرى أن أبتدئ بإعراب القرآن".[4] وقد تكون التسمية بنقط الإعراب حدثت في ما بعد، تمييزا لنقط أبي الأسود عن نقط الاعجام الذي قام به بعد ذلك نصر بن عاصم(تـ89هـ)[5]، ويحيى بن يعمر العدواني(تـ117هـ)[6]، كما ميزوا بينهما خطا بكتابة نقط الإعراب بلون أحمر ونقط الاعجام بلون أسود، وبقي أمر كتابتهما على هذه الحال حتى مجيء الخليل ابن أحمد (تـ175هـ) الذي أبدل نقط أبي الأسود بالحروف، لأنه كان يرى أن الفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو.[7]

وقد جاءت هذه الكلمة – الإعراب- بمعنى النّحو في عدد من المصادر العربية القديمة ولعلّ أقدم مصنّف استعملت فيه هذه الكلمة بهذا المعنى- في حدود معرفتي– هو كتاب الفراء (تـ207هـ) الذي استهل فيه تفسيره للقرآن الكريم بقوله: " تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه".[8] ومما يجلي ذلك قوله: " ومما كثر في كلام العرب فحذفوا منه أكثر من ذا، قولهم: أيش عندك ؟ فحذفوا إعراب (أي) وإحدى ياءيه"[9]، وواضح أنه يريد بإعراب (أي) حركتها. وتلاه كتاب النحاس (تـ238هـ) الموسوم بـ" إعراب القرآن"، ثم كتاب ابن خالويه (تـ 370هـ) "إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم". وكتاب مكي بن أبي طالب القيسي (تـ437هـ) "مشكل إعراب القرآن".

وسار على هذا النهج في استعمال ذات المصطلح في وقت متأخّر وفي حدود ضيّقة، علماء القرن الرابع و ما أعقبه، كابن جني (تـ392هـ) في كتابه "سر صناعة الإعراب"، وهناك أيضا الحريري صاحب المقامات (تـ576هـ) في موسومه

---

(1) ينظر الفصول الخمسون: ابن معطي يحيى، تحقيق : محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة، دط، د.ت: 149.

(2) الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، (ت 337هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك،1986م، ط(5)، دار النفائس:91.

(3) ينظر صبح الأعشى: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي(تـ377هـ)، تحقيق يوسف علي طويل، 1987م، ط(1)، دار الفكر دمشق: 151/3.

(4) نفسه: 160/3.

(5) ينظر وفيات الأعيان: ابن خلكان(تـ681هـ)، نشره محي الدين عبد الحميد، 1367هـ، 1948م، القاهرة: 125/1.

(6) ينظر طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي(أبو بكر محمد بن الحسن)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1984م، ط(2)، دار المعارف، مصر: 29.

(7) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، المصدر السابق: 266 - 267.

(8) معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (تـ207هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، د.ط، د.ت: 1/1 .

(9) نفسه: 2/1.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد تريش، "استفد ولا تسرق"

"ملحة الإعراب"، واستعمله ابن معطي (تـ628هـ) في كتابه "الفصول الخمسون"، إذ قال: "إن غرض المبتدئ الراغب في علم الإعراب حصرته في خمسين فصلا "[1].

مصطلح اللّحن

مصطلح اللّحن في مقابلة النّحو، يعني كما في المقاييس "إمالة الشيء من جهته... وهذا من الكلام المولد، لأنّ اللّحن محدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلّموا بطباعهم السليمة، ومن هذا الباب قولهم هو طيب اللّحن، وهو يقرأ بالألحان وذلك أنّه إذا قرأ كذلك أزال الشيء عن جهته الصحيحة بالزيادة والنقصان في ترنّمه، ومنه أيضاً "اللّحن" فحوى الكلام ومعناه، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ ﴾ محمد: 30، وهذا هو الكلام المورّى به المزال عن جهة الاستقامة والظهور"[2].

وما توافر لي من الأدلة على استعمال مصطلح (اللّحن) للتّعبير عن هذا العلم– وهي قليلة ومترددة - منها تلك الرواية المنقولة عن عمر بن الخطاب: " تعلموا الفرائض والسنة واللّحن كما تتعلمون القرآن"[3]. وما قاله أبو بكر الأنباري (تـ328هـ): وحدث يزيد بن هارون بهذا الحديث، فقيل له: "ما اللّحن؟ قال: النحو"[4].

مصطلح النحو

ذكرت للنّحو لغة المعاني التّالية:

القصد: يقال: نحوت نحوك، أي: قصدت قصدك. ونحوت الشيء، إذا أممته. والصرف: يقال: نحوت بصري إليه، أي: صرفت. والمثل: تقول: مررت برجل نحوك، أي: مثلك. والمقدار: تقول: له عندي نحو ألف، أي: مقدار ألف. والجهة أو الناحية: تقول: سرت نحو البيت، أي: جهته. والنّوع أو القسم: تقول: هذا على سبعة أنحاء، أي: أنواع. والبعض: تقول: أكلت نحو السمكة، أي: بعضها. والتحريف، يقال: نحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرّفه[5]. ومنه سمي النّحوي نحويا لأنّه يحرّف الكلام إلى وجوه الإعراب.

ويلاحظ أنّ النّحاة لم يذكروا المعنى الثالث، ولذا عدوا المعاني اللّغوية سبعة نظمها الداودي شعرا بقوله:

للنّحـو سبع معان قد أتت لغة * * جمعتها ضمن بيت مفـرد كملا

---

(1) الفصول الخمسون، السابق: 149.

(2) مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت (د.ت)، ج239/5.

(3) المصطلح النحوي، السابق: 10.

(4) المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، القوزي عوض حمد،1981م، عمادة شؤون المكتبات، الرياض: 9.

(5) ينظر لسان العرب، المصدر السابق: مادة (نحا)

أصول النحو السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

قصد ومثل ومقدار وناحيـــــــة * * نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا [1]

وهو في أصل منبته يعني القصد والطريق[2].

والسّبب في تسمية هذا العلم بالنّحو يعود إلى ما أثبته بعض النّصوص التي تتحدّث عن بدايات هذا العلم، منها ما ذكره الزجاجي (تـ337هـ) أنّ أبا الأسود (تـ69هـ) حين وضع كتابا فيه جمل العربية، قال للناس: "انحوا هذا النحو"[3]. أي: اقصدوه. والنّحو: القصد. وفي رواية أخرى أنّ علي بن أبي طالب سلّم أبا الأسود الصّحيفة النّحوية وقال له: "انح هذا النّحو"[4]. فأطلقت كلمة "النّحو" للدّلالة على هذا العلم. وهذه الرواية ترجّح أيضا الزّمن الذي استعمل فيه لأوّل مرة هذا المصطلح، بعد أن تعدّدت فيه الروايات. منها ما ترجعه إلى القرن الأوّل للهجرة قبل عصر ابن أبي إسحاق الحضرمي (تـ117هـ) مع مصطلح "العربية"، وقيل: إنّ أوّل النّحاة الذين استعملوا مصطلح النّحو هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[5].

وكان اللّغويون يخصّون به فرعا من فروع العربية، وما يعزّز هذا الرأي، ما نقل عن ابن سلام (232هـ) عن أبيه عن يونس بن حبيب (تـ182هـ)، قال: "وقلت ليونس: هل سمعت من أبي إسحاق شيئا؟ قال: نعم، قلت له: هل يقول أحد "الصويق"؟ يعني السّوق، قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا عليك بباب في النّحو يطرد وينقاس"[6].

وتنسب بعض الروايات إلى الخليل بن أحمد (تـ172هـ) أنّه سبق له وأن وقع بين يديه كتابين في النّحو لعيسى بن عمر(تـ149هـ)، فقال فيهما:

بطل النّحو جميعا كلّه ** غير ما أحدث عيسى بن عمر [7]

---

(1) ينظر شرح المفصل: ابن يعيش النحوي (تـ 643هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي القاهرة، (د.ت):10/1.

(2) ينظر لسان العرب، المصدر السابق: مادة (نحا).

(3) الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق مازن المبارك: 89. و ينظر نزهة الألباب في طبقات الأدباء: ابن الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، 1970م، ط(2)، مكتبة الأندلس، بغداد: 18.

(4) وفيات الأعيان، السابق: 316/2.

(5) ينظر المصطلح النّحوي، السابق: 19.

(6) طبقات فحول الشعراء، السابق: 15/1.

(7) المفصل في تاريخ النحو العربي، الجزء الأول قبل سيبويه، السابق: 14.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استفد ولا تسرق

ومنهم من يرجع أقدم محاولة لتعيين هذا العلم بهذا المصطلح إلى ما ذكره ابن السراج (ت316هـ): "النّحو إنّما أريد به أن ينحو المتكلّم إذا تعلّم كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[1].

ويبدو أنّ تسمية الإعراب بالنّحو ليست بالمتأخرة، فهي تسمية قديمة، فعمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل المصطلحين للدّلالة على علم واحد، فقد ذكر السيوطي (ت911هـ) رواية عنه أنّه استعمل كلمة "الإعراب" بمعنى "النّحو" عندما قال: "وليعلّم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب"[2]. كما أنّه استعمل كلمة النّحو بمعنى الإعراب في تلك الرّواية التي شدّد فيها على تعلّمه: " تعلّموا النّحو كما تتعلمون السّنن والفرائض"[3].

و ورد عن الأزهري (تـ 509هـ) أنّه: " ثبت عن أهل اليونان فيما يذكر المترجمون العارفون بلسانهم و لغتهم، أنّهم يسمّون علم الألفاظ والعناية بالبحث عنه نحوا، فيقولون فلان من النّحويين، ولذلك سمي الإسكندراني يحي النّحوي للذي كان جعل له من المعرفة بلغة اليونان"[4].

واستعملت كلمة "نحو" بمعنى "مثل" إلى عهد ابن أبي إسحاق الحضرمي (تـ117هـ)، فنقل عنه أبو عبيدة عن يونس بن حبيب(تـ182هـ) قوله: "ويزيدون في أوساط (فَعَلَ): افتعل، وانفعل، واستفعل، ونحو هذا"[5]. وشاع فيما بعد في مؤلفات اللغة. وبهذا وصلت كلمة "نحو" إلى مرحلة تؤدي فيها معنى اصطلاحي جديد للدّلالة على ضرب من علوم اللّغة العربية.

وما دار في شأن هذه التّسمية أيضا، هو أنّ المقرئين كانوا يستخدمون كلمة "نحو" ليدلّوا بها على الطريقة العربية في عبارة ما، كأن يقول بعضهم لبعض: العرب تنحو في هذا كذا، أو نحو العرب في هذا كذا، أو أن يسأل سائل: كيف تنحوا العرب في هذا؟ أو أن يقولوا: فلان ينحو في كلامه نحو العرب[6]. ومن المحتمل أيضا أنّ المؤدّبين كانوا يستخدمونها -كلمة "نحو" - لتوضيح القاعدة وتقريب الفهم بالمثال الفصيح، فصار هذا المعنى المعجمي معنى اصطلاحي من باب تسمية "الكلّ" باسم الجزء.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

---

(1) الأصول في النحو، السابق: 35.

(2) السابق: ص20

(3) البيان والتبيين، السابق: 219/2

(4) لسان العرب، السابق: مادة (نحا).

(5) مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن مثنى(تـ210هـ)، تحقيق فؤاد سزكين،1981م، ط(2)، مؤسسة الرسالة، بيروت: 316/1.

(6) ينظر المفصل في النحو العربي، الجزء الأول، قبل سيبويه، السابق: 15.

حدّ العلم باستخدام مصطلحي النّحو و الإعراب

ا) الإعراب

(الإعراب): في المتعارف عنه والمتواضع عليه، يتّضح من التّعريف، لأنّ المعنى الاصطلاحي قريب من المعنى اللّغوي وبخاصة في معنى الإبانة والوضوح، كما ورد في مقدمة سر صناعة الإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيد أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول"[1].

ويمتد هذا التعريف إلى سيبويه (تـ180هـ)، بحيث سبق له أن عبّر عن علامات الإعراب والبناء بـ(مجاري أواخر الكلم) وقال: إنها ثمانية " يجمعهن في اللّفظ أربعة أضرب: فالنّصب والفتح في اللّفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجار، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه، لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب" [2].

ولعل أولى المحاولات في صياغة تعريف الإعراب على هذا الاتجاه، بدأت في القرن السادس الهجري، إذ قال أبو البقاء العكبري (تـ616هـ): ذهب أكثر النّحويين إلى أن الإعراب معنى يدل اللّفظ عليه. وقال آخرون: هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلا، وهذا هو المختار عندي"[3]. وعرّفه المبرد (تـ285هـ) بقوله: " الإعراب أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، أو حركتان منهما فقط، أو حركتان وسكون باختلاف العوامل"[4]. وقال الزجاجي (تـ337هـ): "والإعراب: الحركات المبينة عن معاني اللّغة، وليس كلّ حركة إعرابا" [5]. وعرفه أبو علي الفارسي (تـ 377هـ) بقوله: "الإعراب: أن تختلف أواخر الكلمات لاختلاف العوامل"[6]. وتحدث ابن فارس عنه قائلا: "من العلوم الجليلة التي خصّت بها العرب الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، و به يعرف الخبر الذي هو من أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعوله، ولا مضاف من منعوتة، ولا تعجب من استفهام..."[7]. وقال ابن فارس

---

(1) سر صناعة الإعراب: ابن جني (أبو الفتح عثمان، تـ 392هـ) تحقيق السقا ورفاقه، مطبعة مصطفى الباجي الحلبي، 1954م، مصر: 23.

(2) الكتاب: سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق عبد السلام هارون، 1988م، ط(3)، مكتبة الخانجي، القاهرة: 13/1.

(3) مسائل خلافية في النحو: العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دمشق، دار المأمون للتراث: 110.

(4) الموجز في النحو: محمد بن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي، 1965م، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت: 28 .

(5) الايضاح في علل النحو، السابق: 91 - 92 .

(6) الايضاح العضدي: أبو علي الفارسي، (أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي تـ377هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، 1416هـ، 1996م، ط(2)، عالم الكتب: 11/1 .

(7) الصاحبي في فقه اللغة، السابق: 42.

أصول النحو السداسي الثالث، دراسات لغوية، المسدس: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد و لا تسرق

(تـ395هـ): "فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلا لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب... لم يوقف على مراده ، فإذا قال: (ما أحسن زيدا) أو (ما أحسن زيد) أو (ما أحسن زيد) الأولى تعجبية، والثانية نافية، والثالثة استفهامية، أبان الإعراب عن المعنى الذي يريده " [1]. وعرفه الجرجاني (تـ471هـ) بقوله: "الإعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل في أولها"[2]. وقال ابن معطي (تـ628هـ) "الإعراب تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها عند التركيب، بحركات ظاهرة أو مقدرة، أو بحروف، أو بحذف الحركات، أو بحذف الحروف"[3]. وقال ابن يعيش (تـ643هـ): "الإعراب: الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، لتعاقب العوامل في أولها"[4]. وقال ابن مالك (تـ672هـ): "الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[5]. وقال بن هشام (تـ761هـ): "الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع" [6] ، أو هو "الشكل الذي يقع في أواخر الأسماء والأفعال"[7]. وقال السيوطي (تـ911هـ): "الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب"[8].

(النّحو):

اصطلح النّحاة على تعريف النّحو بإعراب كلام العرب، ومن جملة هذه التّعاريف ما أورده ابن جني(تـ392هـ) في الخصائص: "النّحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من الإعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتّحقير، والتّكسير، والإضافة، والنّسب، والتّركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة" [9].

---

(1) السابق: 190-191.

(2) الجمل: الجرجاني(أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحان بن محمد تـ471هـ)، تحقيق علي حيدر، 1392هـ، دمشق: 6.

(3) الفصول الخمسون، السابق: 154.

(4) شرح المفصل: ابن يعيش النحوي (تـ 643هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت): 72/1.

(5) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، (محمد بن عبد الله بن مالك تـ672هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، 1387هـ، 1967م، دار الكتاب العربي، مصر: 7.

(6) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، دار الفكر، د.ت: 33 .

(7) شرح جمل الزجاجي: ابن هشام(أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي تـ609هـ)، تحقيق سلوى محمد عمر، 1419هـ، معهد البحوث و إحياء التراث الإسلامي: 92.

(8) همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، دت: 41/1.

(9) الخصائص، السابق: 34/4.

أصول النحو السداسي الثالث: دراسات لغوية المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد و لا تسرق

لعل أقدم محاولة لتعريف هذا العلم بالنّحو ما ذكره ابن السراج (تـ316هـ) في قوله: "النحو إنّما أريد به أن ينحو المتكلّم إذا تعلّم كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[1]. وهو تعريف لا يرمي في واقع الأمر إلى تحديد حقيقة النّحو، بقدر ما هو تعريف بمنابعه، وبيان للهدف من تدوينه ودراسته. وعبّر عنه ابن عصفور(تـ669هـ) بقوله: "إنّ النّحو- عدا عن كونه- يعنى بوصف العلاقات بين مكوّنات الجملة، فإنّه يعنى بدراسة مكونات من أصوات، وأبنية كلمات، وما ينشأ عن آتلاف الكلمات في الجملة من دلالات معجمية"[2]. وقد شمله أيضا- هذا العلم- بتعريف آخر على أنّه: "علم بأصول مستنبطة من كلام العرب، يعرف به أحكام الكلمات العربية حال إفرادها كالإعلال، والإدغام، والحذف، والإبدال، وحال التركيب كالإعراب، والبناء وما يتبعهما من بيان شروط ..."[3].

وأشمل تعريف لهذا العلم ما خلص إليه الفارابي (تـ339هـ) في "إحصاء العلوم" أثناء تعرضه للكلام الصّحيح الذي يخضع لـ"علم قوانين الألفاظ عندما تتركّب، وعلم قوانين عندما تكون مفردة"[4]. إلى أنّ علم قوانين الألفاظ المركبة فرعان: "علم قوانين أحوال التركيب، وعلم قوانين أطراف الأسماء والكلم"[5].

الخلاصة:

آية ذلك كلّه أنّ الدّرس اللّغوي ارتبط في نشأته بالقرآن الكريم، وهي حقيقة تاريخية عن المعرفة العربية الإسلامية. والتّفكير النّحوي في لغة العرب بدأ في الثلاثينات من القرن الأوّل على عهد الإمام علي- رضي الله عنه - حين تدارس هو وأبو الأسود الدؤلي أوضاع العربية، وحاجتها إلى الضبط بأصولها، لحمايتها من اللّحن. وما صنيع أبي الأسود الدؤلي المتمثّل في وضع النّقط الإعرابي للقرآن إلا أولى الوثبات في مسار علم العربية، ثمّ تناول تلامذته تلك المبادئ، ورعوها بالصقل، والتوليد، والتّفريع، واستلمها خلف من بعدهم لمتابعة الدرس بالبحث والتّقعيد، فكانت مجالس علمية ومصنفات يسيرة، حملت بوادر الدّرس النّحوي، وجعلت له أصولا تعمّق فيها الخليل وسيبويه، فكانت قواعد ضابطة أوضحا معالمها بالتفسير والتعليل. وسنّت سنتها عدة أجيال، إلى أن أصبح النّحو العربي يحتلّ في التراث مكانة متميّزة لحجمه الهائل، وكثرة العلماء الّذين تعاطوا الدراسة والتأليف فيه، وكانت انطلاقة جهودهم من البحث الميداني الواسع النّطاق للظّفر بأكبر مدونة في تاريخ العلوم اللّغوية، فدوّنوا مفرداتها وتراكيبها وأمثالها وعباراتها، مطردها وشاذها، ثمّ وصفوا كلّ ذلك بدقة

---

(1) الأصول في النحو: ابن السراج (أبو بكر محمد، تـ316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، 1985م، ط(1)، مؤسسة الرسالة، بيروت: لبنان: 35.

(2) الجديد في الصرف والنحو، والقواعد الأساسية: عادل جابر صالح، 1990م، ط(1): 8.

(3) النحو التعليمي في التراث العربي: محمد إبراهيم عبادة، 1986م، منشأ المعارف بالإسكندرية: 45.

(4) إحصاء العلوم: الفارابي(محمد بن محمد أبو نصير، تـ339هـ)، تحقيق عثمان أمين،1968م، ط3، مكتبة الإنجلو مصرية: 5- 7.

(5) نفسه: 7.

أصول النحو السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

متناهية، واستقرأوا القوانين العامة التي تخضع لها، وغير ذلك مما اعتمدت عليه العلوم العربية والإسلامية واللّسانيات الغربية الحديثة[1].

فما من شكّ في أنّ التّراث التّحوي الذي تمّ استقراؤه، وأنّ الجهد الذي بُذِل فيه خلال الفترات التّاريخية المتوالية يعدّ مرجعا للكثير من العلوم المختلفة قديما وحديثا. وإنّه ما زال يفتكّ من الباحثين العرب و غير العرب الإعجاب و الاهتام باعتباره نتاج عقلي عربي محض لما فيه من دقّة في الملاحظة، ونشاط في جمع ما تفرق.[2] فدفع هذا الواقع المعرفي بالمستشرقين إلى الاعتراف بالجهود التي خصّ بها علماء العرب لغتهم من دون كلال، وبالتضحية الجديرة بالإعجاب، من أجل عرض اللّغة الفصحى وتصويرها في جميع مظاهرها، من ناحية الأصوات، والصّيغ، وتركيب الجمل، ومعاني المفردات على صورة شاملة، حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد[3]. وعن هذا الواقع أيضا "نشأت لدى العربي رؤية من القداسة تجاه لغته النّوعية، وتجاه علمنة اللّغة"[4].

والمتّفق حوله أنّ علم النّحو، الذي يعدّ مقياس اللّغة، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية، استخدمت في تعيينه ثلاثة مصطلحات، وهي: النّحو، والعربية، والإعراب. ولا أدلّة كافية وشافية على استعمال (اللّحن) للتّعبير عن هذا العلم. وأمّا استعمال (الكلام) فإنه موضع خلاف وتردد. ولا شك في تأخر استعمال لفظ (الإعراب) عن كلّ من (النّحو) و(العربية)، وإنّما الكلام في تحديد المتقدم من هذين الأخيرين.

والنحو لا يدرس أصوات الكلمات، ولا بنيتها، ولا دلالتها، وإنّما يدرسها من حيث هي عنصر هام في تكوين كلام تؤدَّى فيه عملا معيّنا. والخطوة الهامة في التحليل النّحوي هي تحديد الكلمة، وعلى إثر هذا التّحديد يتحقّق فهم الجملة وصواب التّحليل.

وتواكب عمليات التحليل النحوي استعمال المصطلحات المتواضع عليها من قِبل النحاة.

أصول النحو، السداسي الثالث، د. دراسات لغوية، المشترك. الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

(1) اللغة العربية بين المشافهة والتحرير: عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

(2) النحو الوافي: عباس حسن، ط(9)، دار المعارف القاهرة: 3/1.

(3) ينظر العربية، دراسة في اللغة واللهجات والأساليب: يوهان فك، ترجمة عبد الحليم النجار، 1951م، طبعة الخانجي، القاهرة: 2.

(4) الفكر العربي والألسنية: عبد السلام المسدي، ورقة قدمت إلى اللسانيات واللغة العربية، 1987م، ندوة تونس الجامعة التونسية: 12.

المحاضرة الثانية

أصول النحو النشأة والمرجعيات

معنى كلمة الأصلُ

الجمع : أُصُل و أُصول

هوما يُبنى عليه غيرهُ، أو ما يستند وجود الشيء إليه، أَصَلَ في الشيءِ ـُ أصْلاً: استقْصَى بحثَه، حتى عرف أصله.أَصِلَ اللحمُ ـَ أَصَلاً: تغيّر وفسد. أَصُلَ أَصَالةً: ثبت وقَوِيَ. وـ الرأيُ: جاد واستحكم. والأُسلوبُ: كان مبتكراً متميزاً. والنَّسبُ: شرُفَ. وأصَّلَ الشيءَ: جعَلَ له أصلاً ثابتاً يُبْنَى عليه. تَأَصَّلَ: أَصُلَ. واستَأْصَل الشيءَ: ثبت أصلُه وقَوِي. أصْل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه. ومنشؤه الذي ينبت منه. ينظر معجم الوسيط.

والأَصْلُ أَسفل كل شيء ينظر لسان العرب (مادة أصل)

فإذا كانت كلمة (أصل) تحمل معنى أساس (ما يبنى عليه غيره)، وأوَّل الشيء ومادّته التي يتكوَّن منها أصْل الموضوع. فهي تنطوي على معان أخرى منها:

- الجذر (ما له فرع)، نحو أصل الشجرة جذرها، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾، إبراهيم: 24.

- مادة الشيء وحقيقته، مثل أصل الإنسان من طين.

- قعر الشيء، مثل: أصل البئر قعره، وأصل الجحيم قعر جهنم.

كما يمكن أن يكون للكلمة استعمالا في معان أخرى منها:

- في الأصْل: في البداية.

- طِبق الأصل: وفق الأصل: ومطابقته.

- هُوَ مِنْ أَصْلٍ شَرِيفٍ: مِنْ مَنْبِتٍ شَرِيفٍ

- لاَ أَصْلَ لَهُ ولاَ فَصْلَ: لَيْسَ لَهُ نَسَبٌ أَصيلٌ

- ما فَعَلْتُ هَذَا أصْلاً: لَمْ أَقُمْ بِهِ إِطْلاقاً.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

الاقتصاد: أصول الشركة أيُّ شيء ذي قيمة تمتلكه شركة أو مؤسَّسة، وقد يكون على شكل سيولة نقديّة أو استثمارات.

- أصْل الكلمة: (العلوم اللغوية) جذرها، الوضع الأوَّل لها.

- الأَصْلان: علم الكلام وعلم أصول الفقه.

أما إذا أُضيفَ "الأصول" إلى "الدين" فيكونُ له حينئذٍ عند العلماء استعمالات وتعريفات التي تبنى عليه العقيدة منها:

- الدليل، كما يقولون: الأصل في هذه المسألة الكتاب أو السنة.

- القاعدة الكلية التي تشتمل على جزئيات موضوعها، كقاعدة: لا ضرر ولا ضرار.

- يطلق على الراجح من أحد الأمرين، كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة.

أو يطلق على القاعدة المستمرة، كقولهم: جواز أكل الميتة على خلاف الأصل.

- يستعمل في القياس الذي يكون له أصل وفرع.

مفهوم أصول النحو

"أصول النحو" هو لفظ مركب إضافي، وهو إمّا أن يكون في حد ذاته عَلَمًا مقصودا بعينه، فلا يُنْظَرُ إليه من حيث التركيب، أو ينظر إليه من حيث المعاني التي تجرى بها استعمالاته عند النحاة وهي ثلاثة معانٍ:

(1) أصول النحو بمعنى المصادر والمنابع، ومبادئ العلم، أو القواعد الأساسية التي تبنى عليها المسائل والتفريعات، أو هو معرفة الأحكام النحوية العملية بأدلتها التفصيلية.

(2) أصول النحو بمعنى القواعد الكلية والضوابط العامَّة والمطردة التي يسير عليها الفكر النحوي، وتدخل كل طائفة منها في عدة أبواب.

(3) أصول النحو بمعنى أدلة النحو من سماع وقياس ثم زِيدَ عليها الإجماع والاستصحاب و"الاستصحاب لغة طلب المصاحبة واستمرارها، وفي الاصطلاح (الشرعي) استدامة إثبات ما كان ثابتاً، أو نفي ما كان منفياً أو هو: بقاء الأمر على ما كان عليه ما لم يوجد ما يغيره"[1].وغيرهما دون أن يراد به علم له نسق مُعَيَّن.

وذهب سعيد الأفغاني إلى أنّ أصول النحو محمولة على أصول الفقه، يقول: "دُوِّن أولاً الفقه وأصوله، والحديث، ثمَّ جاء النحو...، وبدأ يُدوّن وتنسَّق أبوابه وفصوله، ثمّ جاءت بعد الطبقة الأولى طبقات وتميّزت المذاهب فيه بعضها من بعض، ثمَّ كان له أصوله أيضاً"[2].

---

(1) الوجيز في أصول الفقه: عبد الكريم زيدان، ط(6)، 2007م: مؤسسة قرطبة: 267-268.

(2) في أصول النحو: سعيد الأفغاني،، 1987م المكتب الإسلامي، بيروت: 102.

أصول النحو، للسداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

ومن ثم فإن "علم أصول النحو علم تعرف به أدلة النحو وأقسامها وكيفية إجرائها لأجل الاستدلال على أحكام النحو وإثبات صحة هذه الأحكام"[1] ولذلك عرفه ابن الأنباري بقوله "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله" [2].

والأدلة جمع دليل وهو" ما يرشد الى المطلوب وقيل معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه الى علم ما لا يعلم في العادة اضطرار..."[3].

وعرفه جلال الدين السيوطي (تـ 911هـ) في مصنفه الاقتراح بأنّه: " علْمٌ يُبْحَثُ فيهِ عن أدِلَّةِ النَّحوِ الإجماليَّة مِنْ حيثُ هي أدِلَّته، كيفيّةِ الاستدلالِ بها، وحالِ المُسْتَدِلّ"[4].

ويستشف من هذا التعريف أن موضوع هذا العلم يتناول:

(1) أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته.

(2) كيفية الاستدلال بها.

(3) حال المستدل.

أي أن أصول النحو كأصول الفقه قواعد كلية ضابطة للأمثلة الجزئية، وهو علم ليس بجهل أي مقطوع به مجزوم بصحته في الذهن كاعتقادنا أن "مسلم " مسند إلي " زيد " في قولنا " زيد مسلم " فعلاقة الإسناد علاقة ذهنية أو مجزوم بصحته في الخارج كالجزم بأن العرب ترفع المبتدأ لتواتر السمع بذلك فالعرب لم تدع مبتدأ قط بلا رفع فكل مبتدأ مسموع عن العرب مرفوع .

ومن حيث كونه علماً له أدلة فكل علم له أدلة وهي كلية احترازاً عن الجزئية أو التفصيلية مثل البحث في مسألة جواز مجيء الحال معرفة فهذه وظيفة علم النحو وليس أصول النحو.

وأدلة النحو أربعة وهي :السماع، والقياس، والاستصحاب، والإجماع.

حد النحو: علم بأصولٍ يُعرف بها أحوال أواخر الكلم العربية إعراباً و بناءً.

أو هو: انتحاء سمْتِ كلام العرب ليلحق مَنْ ليس مِنْ أهل العربية بأهلها في الفصاحة.

حد اللغة: اللغة أصوات يُعَبِّر بها كل قوم عن أغراضهم.

---

(1) مبادئ في أصول النحو: بن لعلام مخلوف، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع: 5- 6 .

(2) الإغراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: ابن الأنباري، ت:سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سنة1957م: 8.

(3) نفسه: 80.

(4) الاقتراح: السيوطي: 113/1 .

أصول النحو السداسي الثالث دراسات لغوية المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

غاية علم أصول النحو

علم أصول النحو هو من العلوم العربية التي لها علاقة بالعلوم الشرعية؛ المرتبطة في عمومها بالقرآن الكريم والهدف الأسما لها هو: الحفاظ على أدائه صحيحًا بوضع الضوابط والقوانين التي تصون لغته من الخطأ، وتمكّن من فهمه وفهم السنة الشارحة له فهما صحيحا، وتوضح أحكامه ومقاصده بالاستعانة بعلوم اللغة: الصرف والنحو والبلاغة وأصول الفقه.

وتكمن غاية أصول في التمييز بين أربع خطوات أو أعمال ينتهجها هذا العلم، وهي:

1) الاستنباط والتقعيد .

2) الاستدلال.

3) الترجيح بين الآراء.

4) التوجيه والتخريج للنصوص.

1) الاستنباط والتقعيد:

يقصد بالاستنباط استخراج الحكم النحوي لأول مرة، وهو في اللغة الاستخراج، مأخوذ من استنباط الماء أي استخراجه من قعر البئر، وكُلُّ ما أظهر فقد أُنْبِطَ[1]، وفيه معنى المعالجة العمل للوصول إلى الشيء.

أما التقعيد فهو بمعنى وضع القاعدة، وقد قرنت بينهما أي بين الاستنباط والتقعيد لأنهما يمثلان مرحلة واحدة تستقرأ فيها القواعد والأحكام إلى الواقع بعد أ ن كانت كامنة في بطون الكلام.

فإذا كانت هذه المرحلة تاريخية بالدرجة الأولى، أي الزمن الذي وضعت فيه قواعد النحو، واكتمل وضعها منذ المراحل الأولى من حياة النحو، إلى درجة أن أصبحت إضافة قاعدة جديدة أمرا عسيرًا، لكنه محتمل. فدور أصول النحو يتمثل في أمرين: الأول: كشف المنهج الذى سار عليه المتقدمون في وضع قواعد النحو.

والثاني: احتمال استنباط قاعدة فرعية في وقت متأخر فيستعان بـ"أصول النحو" في ذلك.

(2) الاستدلال:

وهو طلب الدليل على الحكم أو القاعدة النحوية بصفة مستمرة، إما بتقديم الأدلة المعتادة في مسألة معينة، أو بتقديم أدلة جديدة ففي المسألة نفسها، وعملية الاستدلال لا تعنى أبدا وضع حكم نحوي جديد أو قاعدة لم تكن موجودة من قبل، لأنَّ ذلك من اختصاص الاستنباط والتقعيد.

وإذا كان الاستدلال رَدّا مخالفا في مسألة معيّنة سُمّي احتجاجًا وسُمّي الدليل حُجَّة، وإذا كان الاستدلال بالمنقول سُمّي استشهادًا[2].

---

(1) لسان العرب: ابن منظور، ط(3)، 1414هـ، دار صادر بيروت: مادة (ن ب ط).

(2) ينظر المدخل لدراسة النحو العربي: علي أبو المكارم، 2008م دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، مصر: 144/1، 145.

أصول النحو. السداسي الثالث. دراسات نحوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

3) الترجيح بين الآراء المختلفة:

وهو أساس غاية أصول النحو يقوم على اختيار أدلة كل رأى من الآراء المرجحة في مسائل الخلاف النحوي، فبالإضافة إلى ما يمكن أن يتوافر عليه المرجح من أدلة، فغاية أصول النحو قدرته على معرفة قوة الدليل وضعفه، ومراتب الأدلة، والمقدم منها عند تعارضها.

4) التوجيه والتخريج للنصوص:

فعمليتا التوجيه والتخريج مرتبطتان بالنصوص وهو ما يجلي الدور العملي لأصول النحو في النظر المباشر للنصوص.

والتوجيه هو عرض وبيان الوجه أو الأوجه النحوية للتركيب، وكذا صيغ المفرادت، بالتوفر على المعرفة القوية بمسائل النحو، والقدرة على استحضار أحكامها وشروطها؛ بالإضافة إلى مجموعة من القواعد الكلية التي لا تندرج تحت باب بعينه، منها ما يتصل اتصالًا مباشرًا بأدلة النحو، ومنها ما يقع بين أبواب النحو وأصول النحو.

أما التخريج فهو الخروج بنصٍّ معين من مصادمة وتعارض القواعد الأصلية وذلك حتى لا يوصف النص بشذوذ أو خطأ.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

المحاضرة الثالثة

نشأة أصول النحو ورواده

من المسلمات أن الظواهر أسبق في الوجود من العلم الذي يدرسها، ومن ثَمَّ يمكن الجزم بأنَّ أصول النحو أي أدلته وشروطه وكيفية الاستدلال به كانت أفكارا عند النحاة الأوائل، وبدأ يتبلور هذا الفكر حين إدراكهم وإحساسهم بفساد اللسان وضرورة وضع علم يقوض هذه الآفة اللسانية، ثُمَّ تطور الدرس النحوي وشرع المهتمون به يصنفون في العلل النحوية مصنفات مستقلة استهلت بمصنفين لقطرب والمازني، واتسعت حركة التأليف في القرن الرابع فصنف فيها هارون بن الحائك، وابن كيسان، والزجاجي، وابن الورّاق، وغيرهم[1]، وخصها ابن جنى في الخصائص بحوالي أربعة عشر بابًا فيها لفظ العلة أو الاعتلال ونحوهما، غيرَ ما عقده لعلل معينة كالحمل على المعنى وعدم النظير، والاستغناء، وإصلاح اللفظ. ومعظم مصنفات هذه الفترة لم تتناول العلة بشكل نظري أصولي إلا في إشارة سريعة على غرار مصنف "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي، هذا ما يجلي ارتباط هذه المصنفات بالفروع أكثر من ارتباطها بالأصول.

وتشير معظم المصادر أنّ استعمال كلمة "الأصول" كان السبق فيها لابن السراج (تـ 316هـ)، وكان يعني بها القواعد الأساسية في النحو. بيد أنّ بداية التصنيف في علم أصول النحو كانت على يد ابن جنى (تـ392هـ). وقد ذكر بأنه لم يرَ أحدًا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه. ويقصد بالمذهب هنا الطريقة أو المنهج العام من حيث إنه علم يبحث فيه عن الأدلة.

وكانت أوّل محاولة لوضع كتاب في " **أصول النّحو** "، لا**بن جِنّي** (تـ 392هـ) حيث وضع " الخصائص"، فكان زاخرا بالقواعد الأصوليّة كالعلّة والقياس والسّماع وتركيب اللّغات، وغير ذلك.

وبعد مرور قرنين من الزمان – بعد ابن جني– أي في القرن السّادس وضع **ابن الأنباري** (تـ577هـ) أوّل كتاب مفردٍ خاصّ بعلم أصول النّحو، حيث رسم حدوده، وبيّن مسائله، وكان هذا التصنيف على هيئة كتب أصول الفقه.

ولهذا يُعدُّ ابن الأنباريّ مبتكر هذا الفنّ، وضمّه إلى علوم اللّغة العربيّة، في كتاب أسماه " لُمع الأدلّة في علم أصول النّحو"، كما ألّف كتابا آخر باسم " الإعراب في جدل الإعراب "، تناول فيه موضوعات أصوليّة كثيرة.

ثمّ جاء الإمام **السّيوطيّ** (تـ911هـ) فألّف كتابه " الاقتراح في أصول النّحو وجدلِه".

(1) ينظر النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها: ط(3)، 1983م، دار الفكر سوريا: 95- 94.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد حريش "استفد ولا تسرق

ولبعض اللغويين اعتقاد آخر فمنهم من ذهب إلى أن كتاب الأصول في النحو لابن السراج من خلال عنوانه يبدو أنه فعلا كتاب في أصول النحو، ونسبوا إليه السبق في تأسيس هذا العلم، ولكن في حقيقة الأمر يبدو أنّه كتاب في علم النحو إذ كثيرا ما كان النحويون في تلك الفترة يطلقون لفظ الأصول على قواعد النحو.

ولم يستقر علم أصول النحو على هذه التسمية إلا ابتداء من ظهور كتاب ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو ثم بعد ذلك كتاب السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، وقد ألفا كتابيهما على غرار أصول الفقه تأثرا به، وقد ادعى كل منهما السبق في تأسيس هذا العلم وضبط موضوعاته غير أن كتاب الخصائص يثبت أن ابن جني كان أول من بعج هذا العلم فكتابه (الخصائص) وإن شمل مباحث تتعلق بفقه اللغة، والنحو، والصرف، فقد تضمن أيضا كثيرا من مسائل أصول النحو، وقد استند ابن الأنباري إليها ولم يخف ذلك[1].

وقد اختلف علماء اللغة بهذا العلم في تحديد أدلة النحو عددا ونوعا – وإن أجمعوا على السماع والقياس - فرأى ابن جني أنها السماع والقياس والإجماع، ورأى ابن الأنباري أنها السماع والقياس واستصحاب حال الأصل، وجعلها السيوطي أربعة: السماع والقياس والاجماع واستصحاب حال [2].

كما اختلف المحدثون أيضا في تحديدها فقال الدكتور حلمي خليل بثلاثة أصول، وهي: السماع، والقياس، ونظرية العامل[3]. ويرى الدكتور محمد عيد في كتابه أصول النحو العربي في نظر النحاة بخمسة فصول وهي السماع والقياس ونظرية العامل والتقدير والتعليل[4].

---

(1) ينظر مبادئ في أصول النحو: بن لعلام مخلوف، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع:11-12.

(2) السابق: 13. .

(3) ينظر مقدمة لدراسة علم اللغة: حلمي خليل، 1999م، دار المعرفة الجامعي، الاسكندرية،: 12-18.

(4) أصول النحو العربي، محمد عيد، 1982م، عالم الكتب، القاهرة: ينظر أبواب الكتاب.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

المحاضرة الرابعة

السماع مفهومه وشروطه

يسمّيه بعض اللغويين النقل، وهو" ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه الى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر..." (1)

ويشترط فيه:

الفصاحة: لا تأخذ العربية إلا ممن ترتضى عربيته ويوثق بها وتتوافر فيها السلامة اللغوية في الفصيح أي خلو كلامه مما ليس من لغتهم من اللحن والخطأ - ووضوحه بالنسبة لأفراد المجتمع الفصيح - وأن يكون اكتسب اللغة بالسليقة لا بالتلقين وبصناعة النحو، اي تكون لغته الأولى التي تعلمها بالسمع من بيئته حيث الفصاحة وعدم انتشار اللحن، ولذلك لم يؤخذ عن المولدين لأنهم عاشوا في زمان انتشر فيه اللحن بالحواضر(2).

والسماع هو الأصل الأول من حيث حجيته وأهميته عند النحاة، ويعدّ الأساس في الاستدلال على أحكام النحو، فلا يصح حكم نحوي من دون دليل أو مستند من السماع أو النقل حتى ولو كان مقبولا في القياس، وفي ذلك يقرر النحاة أن السماع يبطل القياس، كقولهم: استنوق الجمل، استحوذ فهذا جار على القياس، مثله مثل استعاذ بالله، واستعاد واستدان، تقلب فيه عين الفعل ألفا قياسا فتقول: استقام بدل استقوم، ولكن العرب لم تنطق "استنوق" إلا على هذه الصورة إي صحيح العين، ومن ثم فإن السماع يوجب استعماله بهذه الطريقة حتى ولو كان مخالفا للقياس(3) هذا وقد فضل ابن الانباري تسمية هذا الاصل بالنقل بدلا من السماع لأنه أعم من السماع إذ يشمل المسموع من العرب مباشرة والمنقول عن طريق الرواية مشافهة" فالنقل أعم بهذا المعنى وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر(4).

لم يتناول النحويون قواعد السماع بصفة مباشرة بل تعرضوا لها في ثنايا مصنفاتهم بأشكال متفرقة، ويمكن إجماله فيما يلي:

أصول النحو السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

---

(1) الاقتراح في أصول النحو: السيوطي ت: محمد حسن سعيد اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط(1)،1988م: 13.

(2) ينظر السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة: عبد الرحمن الحاج الصالح،2007م ط(1)، موفم للنشر، الجزائر،: 38-39.

(3) ينظر مبادئ في أصول النحو: بن لعلام مخلوف، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع: 24-25.

(4) ينظر أصول النحو العربي: محمد أحمد نحلة،2004م، دار المعرفة الجامعة، قناة السويس الشاطبي: 13.

1) وضع جغرافية لغوية

فرق خلالها النحاة بين لغة البادية ولغة الحضر، وبين لغة القبائل المقيمة على أطراف الشبه الجزيرة، ولغة القبائل المقيمة في الوسط. وكانت لغة البادية هي الأكثر اعتمادا في استنباط الأصول. فكان أبو عمرو بن العلاء يأخذ اللغة من أشياخ العرب، وحرشة الضباب، روي أنه كان في موسم الحج، وسئل عن اشتقاق كلمة "الخيل" فلم تسعه معرفته بالإجابة، فوجه السؤال إلى أعرابي، فأجاب الأعرابي: "اشتقاق الاسم من فعل المسمى". فلم يفهم من حضر بما أجاب الأعرابي فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال: "ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل، والعجب ألا تراها تمشي العرضنة خيلاء وتكبرا" (1). ما يمكن استخلاصه من هذا الموقف الذي وقع فيه أبو عمرو بن العلاء سأل أعرابيا وهو في مكة ولم يسأل قرشيا من أهلها.

ونجد الكسائي في بيئة الكوفة ينشغل بالفصحاء، فقد أنفذ خمس عشرة قنينة من الحبر في ما جمعه من فصحاء نجد وتهامة والحجاز.

ثم صار الأخذ عن الأعراب مفخرة اللغوي، قال الرياشي مفاخرا نحاة الكوفة: "إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز"(2).

ولم يعد التقسيم الجغرافي يميز بين لغة أهل البادية ولغة أهل الحضر فحسب، بل ميّز أيضا بين لغة المقيمين في الوسط المتميزين بتوحش النفس، وجفاء الطبع، وخشونة البيئة، ما يجعلهم في منأى عن الاختلاط، فبقت لغتهم محافظة على فصاحتها، وبين المقيمين على أطراف شبه الجزيرة بمحاذاة الأمم الأعجمية الذين لا محالة أنّ لسانهم تأثر بلغتها، لهذا انصب عمل النحاة على الأخذ عن قبائل الوسط التي تستوطن نجد والحجاز: قيس، وتميم، وأسد، وطيء، وهذيل، ولم يأخذوا عن تلك التي أقامت على الأطراف: لخم، وجذام، وقضاعة، وغسان، وأياد. إلا أنّ النحاة أهتموا بلغة شعراء هذه القبائل المتطرفة باعتبار أنّ لغة الشعر أرقى من اللهجات المحلية، ومع مرور الوقت وبخاصة في منتصف القرن الثاني للهجرة بدأ النحاة يشكون في لغة هؤلاء الشعراء. فاحتج النحاة بشعر ابن ميادة، وأبي نخيلة، وأبي حية، وابن هرمة، وأبي عبد الله الشجري جميعهم بداة أقحاح، ولم يحتجوا بمن عاصروهم من الشعراء، أمثال: بشار، والوليد بن يزيد، وأبو نواس، وأبو تمام، والبحتري باعتبارهم من أهل الحضر.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، الشريف، الأستاذ الدكتور أحمد فريش، "استفد ولا تسرق

(1) طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم،1373هـ/1954م، القاهرة: 29.

(2) فهرست ابن النديم محمد بن إسحاق مطبعة الاستقامة، القاهرة: 92.

2) الحد الزمني للاحتجاج

امتدت الفترة التي استقرى النحويون فيها القواعد من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها، وكان الاستقراء في القرنين الأول والثاني قبلها وبعدهما أكثر منه في القرنين الثالث والرابع قبلها وبعدهما، ولهذا كانت عنايتهم بلغة امرئ القيس والفرزدق وجرير والأعشى أكثر من عنايتهم بشعر جذيمة الأبرش وعمارة بن عيل وأبي عبد الله الشجري.

أما في العصر العباسي بعد سيبويه فقد اختلف النحاة في الاحتجاج بالمولدين أمثال أبي نواس، وأبي تمام، والبحتري. فآخر من احتج به سيبويه كان إبراهيم ابن هرمة المتوفى سنة 176هـ، أي زاد بعده سيبويه أربع سنوات.

ومن علماء اللغة الذين احتجوا بالمولدين كان في مقدمتهم الزمخشري الذي احتج بشعر أبي تمام معللا ذلك أنه كان من علماء اللغة ورواتها، بقوله: "أن كان من محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء اللغة فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"[1]. ثم جاء بعده متتبعوه في هذا المنهج أمثال ابن هشام الذي احتج بشعر أبي تمام، والبحتري، والمتنبي وغيرهم.

3) المأخوذ عنه

تحرى النحاة كثيرا في فصاحة الأعراب في نقل الظواهر اللغوية، وألح عليها سيبويه وذلك ما تجلى في قوله: "سمعنا الثقة من العرب"[2].

وكان ابن جني في القرن الرابع أكثر تحريا ودقة في الأخذ عن الأعراب وكان لا يثق بكل أعرابي، السبب مرده إلى أن الكثير من الفصحاء فقدوا فصاحتهم لاختلاطهم بأهل الحضر. واحتراسا من الأخذ من غير الفصحاء من الأعراب لجأ أبو عمرو بن العلاء إلى دس خطأ في بيت ثم ألقاه على أعرابي:

كم رأينا من مُسحِبٍ مُسْلَحِبٍّ * صار لحمَ النُّسورِ والعُقْبانِ**

والخطأ المدسوس هو "مسحب" حيث صاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي (سحب) على قياس ما يصاغ به غير الثلاثي، أي على غير (مسحوب)، فلما سمعه الأعرابي فكر مليا ثم قال لابي عمرو: أعد علي ذكر المسحوب، فتيقن أبو عمرو من فصاحة هذا الأعرابي.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

(1) ينظر الكشاف: الزمخشري، القاهرة: 1375هـ / 1966م: 220/1.

(2) مجالس العلماء: أبو القاسم الزجاجي، تح عبد السلام هارون، 1962م، الكويت: 129.

4) النص المجهول قائله

لم يهتم النحاة في القرنين الأول والثاني بتسمية الشعراء أو الأعراب الذين كانوا يأخذون عنهم، فسيبويه مثلا كان يكتفي بالقول: " قال الراجز، أو قال الشاعر" و تضمن كتابه خمسين بيتا مجهول القائل. وسار على نهجه أبو الحسن الأخفش والفراء.

وكانت أول إشارة إلى هذا الأصل بدرت عن أبي عثمان المازني الذي سئل مرة عن السكين، أمذكر هو أم مؤنث، فأجاب أنه مذكر، فأنشده السائل بيتا سمعه في حلقة الفراء جوّز تأنيثه، وهو:

فغيثَ في السنام غداةَ قر * بسكينٍ موثقةِ النصابِ**

فقال ابو عثمان: ما هذا؟ ومن صاحبه؟ و أين صاحب هذا من قول أبي ذؤيب حيث يقول:

فذاك سكين على الحلقِ حاذق[1].

5) المأخوذ به

للمأخوذ به في عملية الاستقراء شروط أهمها أن تكون الظاهرة كثيرة شائعة لا قليلة نادرة، وأن تكون روايتها موافقة للقياس المستقى من الكثير، وأن تكون شعرية لا نثرية.

أ) الكثرة والقلة: العمل به كان منذ بداية الاحتجاج، فقد عمل به أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وغيرهم فقد روى الزبيدي في طبقاته أنّ ابن نوفل روى عن أبيه أنه سأل أبا عمرو: "أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة. قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[2].

واتبع عيسى بن عمر النهج نفسه، فسمى ما شذ عن الأكثر لغات[3].

---

(1) ينظر الكشاف: الزمخشري، 1375هـ / 1966م، القاهرة: 220/1.

(2) طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن الزبيدي أبو بكر، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(2)، 1984م ،دار المعارف: 34.

(3) ينظر أنباه الرواة: القطفي، تح: أبو الفضل إبراهيم ، 1973م، القاهرة: دار الكتاب: 375/2.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

وهذا المبدأ هو عند سيبويه أجلى وأوضح في كتابه الذي كان يلح فيه على الكثرة والقلة، كقوله: " والوجه كل شاة وسخلتها بدرهم. وهذه ناقة وفصيلها راتعين، لأنّ هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس، والوجه الآخر قال به بعض العرب"[1].

وقد أجاز في كتابه قولهم: **أعطاهوها، وأعطاهوه**، ووصفه بالقلة، وبيّن أنّ الشائع الكثير إنما هو أعطاه أياها، وأعطاه أياه [2].

وهذا ما عمل به أيضا الأخفش حين أجاز القول بـ: "لغوتَ، تلغو، مثل: محوتَ، تمحو، وبعض العرب يقول لغى يلغي، وهي قبيحة قليلة"[3].

كما نقل الفراء عن الكسائي أنه كان لا يجيز دخول لام الأمر على المضارع في صيغة المخاطب، نحوك فلتفرحوا لقلته في كلام العرب[4].

ب) تعدد الروايات

كان نحاة القرنين الأول والثاني يأخذون بما تعددت روايته، إلا إذا كانت الظاهرة في إحداها قليلة، والسبب في ذلك أن كثيرا من الشعراء كانوا يغيرون عبارة بعبارة، لأن تعدد الروايات لا تضر بالنحو لأنها صدرت عن فصحاء.

فقد نقل سيبويه بيتا عن الفرزدق:

أسكرانُ كان ابنَ المراغةِ إذ هجا * تميا بجوف الشام أم متساكر**

رفع "سكران" ونصب "ابنَ" في هذه الرواية وهو خروج عن القياس، فجعل المبتدأ نكرة وصفا، وجعل خبر "كان" اسما جامدا معرفا، واسمها ضميرا، ويعد ذلك قليلا لأن الكثير ينصب " سكران"، ويرفع الآخر على القطع والابتداء[5].

إلى أن جاء فريق آخر النحاة من رسخ مبدأ العمل بالموافق للقياس وترك المخالف له.

---

(1) الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (تـ 180هـ)، تح عبد السلام محمد هارون، ط(3)، 1408هـ/1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة،: 258/1.

(2) السابق: 384/1.

(3) معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تح هدى محمود قراعة، ط(1)، 1411هـ/1990م، مكتبة الخانجي: 1/ 154.

(4) معاني القرآن: الفراء، تح: ناصف، ونجار، وشلبي، دار الكتاب المصرية: 469/1 .

(5) ينظر الكتاب: سيبويه: 23/1 .

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استفد ولا تسرق

<u>**المحاضرة الخامسة**</u>

السماع ومصادره

القرآن الكريم والحديث الشريف

القرآن الكريم: هو أفصح الكلام، والمعجزة الخالدة، وأهم نص لغوي قديم وصلنا موثقا، فكان المصدر الأوّل في استنباط الأحكام اللّغويّة، كما صح القول: فعلم العربيّة حاكم على الكلام، والقرآن حاكم عليه، فإذا خالفه رجع إليه. والنحاة مجمعون على الاحتجاج به على اختلاف مآخذهم عن القراءات المخالفة لمجاري العربية وقياسها، فمنهم من منع الاحتجاج بها ومنهم من أجاز. فالقراءات تختلف في درجة الصحة والتواتر ولذلك وضع علماء الأداء ضوابطا للقراءة الصحيحة التي يوثق بها وهي:

1) صحة السند الى الرسول صلى الله عليه وسلم

2) موافقتها لرسم المصحف العثماني

3) موافقتها العربية ولو بوجه

والقراءات القرآنية تُجلي بوضوح أهم مميزات وخصائص اللهجات العربية القديمة، لأن القرآن لما نزل لم تجد القبائل العربية صعوبة في فهمه ما دام ينطق بلسانها. فاختلاف هذه اللهجات في بعض الجوانب ولا سيما الصوتية منها لا يشكّل عائقا في التواصل بين أفراد هذه القبائل العربية، لأن الاختلاف في بعض التعابير والصيغ لا يمس جوهر اللغة، فتبقى اللهجات مفهومة لدى متكلمي اللغة الواحدة. وأصبحت تلك القراءات يتلو بها جميع العرب القرآن، حسب طريقة إنجازهم اللغوي، بناء على قول الرسول الكريم: "أنزل القرآن على سبعة أحرف".

الأحرف السبعة واللهجات العربية القديمة:

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه"، وفي رواية أخرى أنه "أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف"[1]. بن جبل وهشام بن حكيم وأنس وحذيفة وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنهم أجمعين .فهؤلاء أحد وعشرون صحابيا

القراءة في اللغة مصدر قرأ. وفى الاصطلاح: مذهب من مذاهب النطق في القرآن، يذهب إليه إمام من الأئمة مخالفاً به غيره، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف، أو في نطق هيئاتها.

---

(1) رواه عدد مع كبير من الصحابة، منهم: عمر، وعثمان، وابن مسعود، وابن عباس، وأبو هريرة، وأبو بكر، وأبو جهم، وأبو سعيد الخدري، وأبو طلحة الأنصاري، وابن كعب، وزيد بن أرقم، وسمرة بن جندب، وسلمان بن صرد، وعبد الرحمن بن عوف، وعمرو بن أبي سلمة، وعمرو بن العاص ومعاذ.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد عزوز، "استفد ولا تسرق

وعلم القراءات: هو علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً ، مع عزو كل وجه لناقله. فموضوع علم القراءات إذن، كلمات القرآن الكريم من حيث أحوال النطق بها ، وكيفية أدائها.

والنسبة بين الأحرف السبعة والقراءات السبع هي نسبة الخاص إلى العام، فالأحرف السبعة تشمل جميع القراءات بما فيها السبع.

أما العدد (سبعة أحرف)، أيراد به المعنى العددي من واحد إلى سبعة؟ أم يراد به أن يقرأ الحرف الواحد على سبعة أوجه؟ أم يراد به أنه نزل بسبع لهجات عربية دون غيرها؟

فقد تدل كلمة (حرف) في اللغة على حرف الهجاء وعلى الكلمة، وعلى الجهة، هذا ما يوضحه قول ابن قتيبة: "و(الحرف) يقع على المثال المقطوع من حروف المعجم، وعلى الكلمة الواحدة، ويقع الحرف على الكلمة بأسرها، والخطبة كلها، والقصيدة بكمالها"(17).

والمقصود بالأحرف السبعة هي سبع لغات في كلمة واحدة تختلف فيها الألفاظ مع اتفاق المعاني وتقاربها، نحو: هلم، واقبل، وتعال، إلي، وقصدي، ونحوى، وقربي. فإن هذه سبعة ألفاظ مختلفة، يعبر بها عن معنى واحد، هو طلب الإقبال، وليس معنى ذلك أن كل معنى في القرآن عبّر عنه بسبعة ألفاظ من سبع لغات، بل المراد أن منتهى ما يصل إليه عدد الألفاظ المعبرة عن معنى واحد هو سبعة. أي أنّ معاني الأحرف السبعة التي توصل إليه العلماء، لا تعني أن القرآن لم ينزل بسبع لغات لقبائل عربية دون غيرها، أو أن الكلمة أو الجملة القرآنية يمكن أن تقرأ كل منها على سبعة أوجه. الحديث النبوي الشريف يحمل معنى السعة والتيسير، وأنه لا حرج في قراءته بالأحرف السبعة(18). وأما جلال الدين السيوطي فقد أيّد الرأيين. وقال بعض العلماء، يمكن أن يقرأ القرآن على عشرة أحرف.

لقد أجمعت الدراسات اللغوية أنّ القراءات القرآنية كان الخلاف بينها محصورا في العدد(سبعة)، إما في بنية الكلمة أو الجملة القرآنية على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي. ويمكن حصر هذا التمايز في اللهجات العربية القديمة من خلال القراءات القرآنية، فيما يلي:

1) الاختلاف في الشكل والإعراب. منه قوله تعالى: ﴿ هذان خصمان اختصموا في ربِّهِمْ﴾، الحج: 19. نحويا يقتضي أن تكتب: هذان خصمان اختصما. وقوله تعالى:" ﴿ عسى اللَّهُ أَنْ يأتيني بهم جميعا ﴾، يوسف: 83، ويقصد يوسف وأخاه. "وقوله تعالى: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَنَ إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنّا لحكمهم شـٰهدين﴾، الأنبياء: 78، وقد قرأت كذلكَ "لحكمهما".

وقوله تعالى: ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله﴾، البقرة: 196. قراءة الرفع على الابتداء "وأتموا الحج والعمرةُ لله..". فيكون الواو واو ابتداء، والعمرة مبتدأ، وشبه الجملة من الجار والمجرور في محل رفع خبر. غير أن القراءة شاذة غير متواترة. قراءة

أصول النحو، الدراسي الثالث، دراسات لغوية، الشعبة: الأستاذ الدكتور أحمد قريش "انتقد ولا تسرق"

النصب عطفا للعمرة على الحج "وأتموا الحج والعمرةَ لله..". فيكون الواو للعطف والعمرة معطوف تابع للحج. والقراءة به متواترة.

2) الاختلاف في حروف الكلمة والمعنى واحد. كقراءة إشمام الصاد بالزاي من كلمة الصراط في سورة الفاتحة وهي قراءة صحيحة ومتواترة، وهي قراءة حمزة الكوفي أحد القراء السبعة. ويجوز القراءة بالسين والصاد، وكان هذا في قوله تعالى:" ﴿ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ﴾، الطور37. وقوله تعالى: ﴿ والشمس تجري لمستقِرٍ لها﴾، قرأها ابن مسعود: ﴿ والشمس تجري لا مستقر لها ﴾، يس: 38. وقوله تعالى: ﴿ وما هو على الغيب بِضَنِينٍ﴾، التكوير: 24. فقرأته عامة قرّاء المدينة والكوفة بِضَنِينٍ بالضاد، بمعنى أنه غير بخيل عليهم بتعليمهم ما علَّمه الله. وقرأها بعض المكيين وبعض البصريين وبعض الكوفيين بِظَنِينٍ بالظاء، بمعنى أنه غير متهم فيما يخبرهم عن الله من الأنباء.

3) الاختلاف في التقديم والتأخير في حروف الكلمة أو ألفاظ الجملة. قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾، ص: 26، والتقدير: "لهم يوم الحساب عذابٌ شديدٌ بما نسوا"؛ (تفسير الطبري ج- 21 ص- 189). وقوله تعالى: ﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾، الفرقان: 43، والتقدير: "هواه إلهه"؛ لأن من اتخذ إلهه هواه غير مذمومٍ.

4) الاختلاف في الزيادة والنقصان. كما زيدت ألف بعد الواو المتبوعة بهمزة في قوله تعالى: "أنْ تبُوَّأَ بإثمي". المائدة: 29، وقوله تعالى: ﴿ لَتَنُوأُ بالعصبة﴾، القصص: 76. كما كتبت ألف مكان النون الخفيفة كما جاء في قوله تعالى: ﴿كلا لئن لم ينته لَنَسْفَعًا بالناصية﴾، العلق: 15، بدلا من لنسفعَ.

5) الاختلاف في الحذف والإثبات. هنا مثل واحد لتأثير حذف كلمة: قال تعالى: ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون ﴾، الأنبياء: 26. فتقدير الآية: وقالوا اتخذ الرحْمن ولداً سبحانه بل هم عبادٌ مكرمون، ولذلك جاءت بالرفع. وقد أجاز البعض نصبها منهم الفرّاء: "عبادا مكرمين" ردا على "ولدا". من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ ثم ذهب إلى أهله يتَمَطَّى﴾، القيامة: 33، بدلا من "يتمطط"، وقوله تعالى: ﴿ وقد خاب من دَسَّاهَا ﴾، الشمس: 10، بدلا من "دسسها".

6) الاختلاف في التذكير والتأنيث. منه قوله تعالى: ﴿ بل الإنسانُ على نفسه بصيرة﴾، القيامة: 14. والظاهر أنه أنَّثَ الخبر المفرد؛ "بصيرة"، رغم كون المبتدأ مذكر؛ "الإنسان." وقوله تعالى: ﴿ فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي﴾، الأنعام: 78، ولم يقل هذه ربي، مع أن الشمس مؤنثة." وقوله تعالى: ﴿ إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك﴾، الإسراء: 36، بدلا من تلك ...

7) الاختلاف الصوتي الذي يعد أبرز عامل تجلت فيه ظواهر هذه الاختلافات بين اللهجات العربية القديمة. وبات من الصعب أن يقلد أفراد قبيلة أصوات قبيلة أخرى في جميع كلامهم دون أن يخطئوا في بعضه. ومن قرائن القدامى التي تدعم هذا الرأي ما تضمّنه كتاب الصاحبي لابن فارس: "حدّثني علي بن أحمد الصاحبي، قال: سمعت ابن دريد يقول: حروف

أصول النحو، السداسي الثالث، دروس لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق"

لا تتكلّم بها العرب إلاّ ضرورة، فإذا اضطّروا إليها حوّلوها عند التكلّم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها... فمن تلك الحروف، الّذي بين القاف والكاف"[1]. ونسبوها إلى بني تميم ومن ذلك قول شاعرهم:

ولا أكول لكدر الكوم كد نضجت ** ولا أكول لباب الدّار مكفول[2]

وتجاوز صاحب الأمالي الرّقعة الجغرافية اللّسانية التّميمية ليجعلها أيضا ميزة بعض غنم بن دودان فإنّهم يقولون: "فلا تكهر"[3]. ثمّ يعمّمها أكثر بعرضه لبعض الكلمات في قوله: "إناء قربان وكربان، إذا دنا أن يمتلئ، ويقال: عسق به وعسك به إذا لزمه". وقال أبو عمرو الشيباني: "عربي كحّ وعربية كحة...". وقال الفرّاء للّذي يتبخّر به، "قسط وكسط". وقال: "كشطت عنه جلّوه، وقشطت"، قال: وقريس تقول: كسطت"[4].

وقف الأصمعي أيضا على هذا التعاقب حين أراد – وهو خارج من الصحراء– أن يعلّم أعرابيا شيئا من القرآن، فقال له: اقرأ، "قل يا أيها الكافرون"، قال الأعرابي: "كلّ يا أيها الكافرون"، فقال له: "قل يا أيّها الكافرون"، كما أقول لك، قال الأعرابي: "ما أجد لساني ينطق بهذا"[5].

ويروى أيضا في هذا الجانب أنّ عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) سمع رجلا يقرأ "عتّى حين" في قوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾، يوسف: 35. فقال له: من أقرأك، قال: ابن مسعود، فكتب إليه: "إنّ الله أنزل هذا القرآن عربيا وأنزله بلغة قريش، فاقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسّلام"[6].

وما يعزز طغيان المستوى الصوتي على المستويات الأخرى، وأنه الذي يتجلى فيه أكثر هذا التباين اللهجي، أن الصحابة عرفوا الحروف السبعة قراءة على الرسول، لأن أكثرهم كانوا أميين لا يدركون معناها إلا ممارسة وتطبيقا، وتوصل العلماء إلى معاني الحروف السبعة عن طريق "الاستنباط والاستقراء"[19].

---

(1) الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس (الحسين أحمد بن زكريا بن فارس)، تحقيق مصطفى الشويمي، 1383هـ/ 1964م، بيروت (لبنان): مؤسسة بدران للطباعة والنشر:54.

(2) الدّراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: محمد حسين آل ياسين، ط(1)،1400هـ/1980م، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت:335.

(3) ذيل الأمالي والنوادر: أبو علي القالي، ط(3)، 1954م، القاهرة: 125/2.

(4) نفسه: 127/2.

(5) طبقات الشعراء: ابن سلام، بيروت (لبنان): دار النهضة العربية، د ت: 9/1.

(6) ينظر المحتسب: ابن جني، د ط،1389هـ/ 1986م، دار التحرير: 343/1. وينظر التّطور اللّغوي التّاريخي: إبراهيم السامرائي: 68. وينظر اللّهجات العربية في التّراث، القسم الأول في التّظامين الصّوتي والصّرفي: أحمد علم الدين الجندي: 370. وذهب بعضهم إلى أنّ هذه الظّاهرة موقوفة على كلمة "حتى" دون غيرها. ينظر القلب والإبدال: ابن السكيت، 1903م، المطبعة الكاثوليكية للاباء اليسوعيين بيروت: 23.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

كما ظهر تأثير اللهجات العربية القديمة في النص القرآني، اتضح تأثيرها أيضا في النصوص العربية القديمة على اختلاف أجناسها.

الحديث:

انقسم العلماء إلى ثلاث فئات في قضية نص الحديث، فمنهم من رفض الاحتجاج بالحديث في اللغة على الإطلاق، ومنهم من أجاز ذلك. وفريق أخر اتخذ موقفًا وَسَطًا؛ فلم يمنع منعًا مطلقًا، ولم يجوّز الاستشهاد بالأحاديث في اللغة تجويزًا مطلقًا، بقدْر ما مال إلى القول بإمكان الاحتجاج ببعضها دون الآخر.

فلم يجوز اللغويون والنحاة الأولون كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبويه من البصريين، والكسائي والفراء وغيرهما من الكوفيين الاستشهاد به، إذ استبعد البصريون من منهجهم الاعتماد على الحديث النبوي الشريف في تقعيد القواعد.

كما ينضم إلى الفريق الأول نحاة الأندلس المتأخِّرين على رأسهم ابن الضائع وتلميذه أبو حيان، وقد بنى هذان النحويان رأيهما على عدم احتجاج أئمة اللغة والنحو المتقدمين - وفي مقدمتهم سيبويه - بالحديث النبوي في إثبات القواعد الكلية، وبناء الأحكام، وتناول المسائل النحوية بصفة عامة، بحيث أنّ سيبويه لم يحتج إلا بثلاثة عشر حديثا ولم ينسبها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ يذهبون إلى أن أحاديث النبي- صلى الله عليه وسلم- لم تُنقل كما سُمعت عنه؛ بل رويت بمعناها فقط، لذا لم يكونوا يُخْفون عدمَ وُثوقهم بأن لفظها الذي وصلتهم به هو لفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم- ، وإلاّ لَكانوا أخذوا بها في الاستدلال على إثبات الأحكام النحوية، والتقعيد للعربية، كأخذهم بالآي الكريمة تمامًا.

ومن الأسباب التي حالت رافضي الاحتجاج بالحديث في اللغة أنّ بعض الأحاديث النبوية وقعت في اللَّحْن؛ لأن كثيرًا من رُواتها لم يكونوا عربًا بالطبع، ولم يكونوا متمكنين من اللّسان العربي. وما يجلي ذلك بوضوح أنّ بعض نصوص الحديث تضمنت أساليبَ وتراكيبَ مخالفة لما هو شائع في الاستعمال اللغوي العربي، ممّا سمح لتعدد قراءات النحاة وتأويلهم لها. فمِنْ ذلك – مثلًا- حديثُ "إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا" (صحيح مسلم). فوردت كلمة "سبعين" بالنصب، التي يبدو أنها واردة في سياق الرفع. فقد اختلف النحاة في تخريجها على قولين أساسييْن؛ فعدّها نحاة الكوفة منصوبة انسجامًا مع رأيهم الذي يُجيز نصْبَ (إنّ) وأخواتها مَعْمُولَيْها معًا، على أن غيرهم خرّجوا الحديث على أن لفظ (القعر) الوارد فيه مصدر الفعل (قَعَر)؛ أي بلغ قعر الشيء، ولفظ (سبعين) منصوب على أنه ظرف، وتأويلُ الحديث أن بلوغ قعر جهنم يكون في سبعين خريفًا، أي عامًا.

أما مؤيدو الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو بما فيها غير المتواترة، يمثلهم ابنُ هشام الأنصاري صاحبُ "مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب". ونجد منهم أبا عمرٍو بن العلاء، والخليل بن أحمد، والكِسائي، والفَرّاء، والأَصْمَعي، وأبي عبيد، وابن الأعرابي، وابن السّكّيت، وابن قُتيبة، والمبرّد، وثعلب الكوفي، والنّحاس، وابن خالَوَيْه.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "انتقد ولا تسرق"

أما من وقفوا موقفا وسطا من قضية الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو فكان على رأسهم أبو الحسَن الشاطبي (تـ 790هـ)، في مصنفه "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية". فهو لم يمنع ذلك الاحتجاج مطلقًا، مثلما لم يسمح به مطلقا. وأخذ على المعارضين تركَهم المقصودَ للأحاديث، وعدم الاستشهاد بها، مع أنها في منتهى الفصاحة.

أما الدّاعون إلى الاستدلال مطلقًا بالأحاديث، فيمثلهم ابن مالك الأندلسيّ.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

المحاضرة السادسة

السماع ومصادره

ما يحتج به من كلام العرب وشعرهم (لغة الشعر ولغة النثر):

تختلف لغة الشعر عن لغة النثر، فلغة الشعر مقيّدة بقيود لهذا اهتم النحاة بلغة النثر أكثر من اهتمامهم بلغة الشعر في عملية الاستقراء. واعتبر الفراء لغة القرآن الكريم أعرب وأقوى في الحجة من الشعر[1]. كما اعتبرها الرماني أصح من الشعر في الاحتجاج [2]. إلا أن لغة الشعر طغت على لغة القرآن النثرية، فسيبويه احتج بثلاثمائة وخمسا وتسعين أية، في حين احتج بألف وتسعة وأربعين بيتا من الشعر، وثلاثة عشر حديثا ولم ينسبها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

ويمكن إجمال شروط التفرد في أربعة عشر حالة جمعها السيوطي من كلام ابن جني في الخصائص، وهي:

1) ما لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع اصطلاح العرب علي النطق به فإنه يقبل ويحتج به ويقاس عليه غيره بالإجماع لعدم وجود المخالف، كقولهم في شنوءة: شنئي.

2) التفرد من حيث قائله، بحيث ينظر في حال قائله فإن كان فصيحاً قبل تفرده وإلا فلا يقبل.

3) انفراد كلام بلا مخالف ولا موافق، قال ابن جني بوجوب قبوله إذا جاء عن ثقة.

4) ما جاء منفرداً عن قبيلة وجاء غيره عن غيرها، كعمل ما الحجازية وعدمه عند الحجازيين والتميميين، وهذا إن كانت كلتا القبيلتين معتداً بها أصلاً.

5) تفرد أحد من أهل الوبر أو المدر بكلام، إذا كان فصيحاً قبل و إلا رد لفساد الألسنة.

6) من علمت فصاحته عن يقين لا يتصور بلسانه خلل حتي يبين، لأنّ " اليقين لا يزول بالشك".

7) إذا اجتمع في كلام الفصيح أكثر من لغة، قبله ابن جني.

8) قول المولدين أجمعوا علي ترك المولدين غير أئمة اللغة واختلفوا في الأئمة علي ما ذكرنا من قاعدة الزمخشري والراجح عدم الاحتجاج لتفشي العجمة وكذا اللحن من عهد الصحب.

9) لا يجوز الاحتجاج بمجهول القائل، لعلة الخوف من كونه من مولد أو ممن لا تعلم فصاحته.

(1) ينظر معاني القرآن: السابق: 14/1.

(2) شرح كتاب سيبويه: الرماني، تح: مازن المبارك، 1964م، دمشق:144/3.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد و لا تسرق

10) إذا قال حدثني الثقة هل يقبل؟ فيه قولان في الفقه والأصول والراجح قبوله إذا جاء من راو إمام ولم يكن فرداً أو يخالف.

11) الاحتجاج باللغة الشائعة المتداولة بكثرة، ولا يحتج بالقليل لأنّ القليل شاذ والشاذ لا يقاس عليه.

12) التأويل لما خالف الجادة لا ما كان لغة، أي أنه إذا كانت هناك لغة طائفة محتج بقولها تخالف غيرها بلغة لا تتكلم إلا بها فلا يجوز تأويل لغتها إنما التأويل للفرد أو الشاذ مخالف الجادة.

13) الاحتمال يسقط الاستدلال، فإذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال.

14) إذا صحت رواية الشاهد من عدة أوجه، أي تعددت روايته صح الاحتجاج بكل وجه.

قسم الأصوليون القبائل إلي ثلاث: عليا ووسطي وسفلي.

العليا: ما استدل بكلامهم واعتني به مطلقا واحتج به وهم قريش ثم قيس وأسد وتميم.

الوسطي: وهم دون العليا من حيث الاستدلال بكلامهم، وهم: هذيل وبعض كنانة وبعض بني طيء.

السفلي: لم يحتج بهم، وهم من أقامت قبائلهم على الأطراف الذين كانوا على مقربة من بلاد العجمة، منهم لخم وجذام وقضاعة وغسان وتغلب ونمر وبكر وعبد قيس وأزد عمان وأهل اليمن وبني حنيفة وسكان اليمامة.

أما من حيث العتبة الزمنية للاحتجاج، فآخر من احتج بشعره إبراهيم بن هرمة (تـ 150هـ) من الشعراء واختلفوا في الشافعي الذي كانت وفاته متأخرة عن إبراهيم بن هرمة. وكانت وفاة إبراهيم بعد الشافعي بحوالي بتسعة وعشرين عاماً.

لسانُ العرب أوسعُ الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً[1]. واللسان المستشهد به هو كلامُ القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها في الجاهلية والإسلام إلى أن فشا اللحن وفسدت الألسنةُ بالاختلاط مع الأعاجم.

وكانت قريش أفصح العرب، ولهذا نزل القرآن الكريم بلغتها، "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق بها، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانةً عمَّا في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذَيْل، وبعض كنانة، وبعض الطائِيِّينَ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[2].

(1) الرسالة: الشافعي، تح أحمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي، ط(1)، 1358 هـ/ 1940م: 42.

(2) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تح محمد جاد المولى - محمد أبو الفضل إبراهيم - علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية: 1/ 211.

وكانت قريش إذا أتتهم الوفود من العرب، تخيَّروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم، وأصفى كلامهم، فهي لغة في منأى عن عَنْعَنَة تميم، وعَجْرَفِيَّة قيس، وكَشْكَشَة أسد، وكَسْكَسَة ربيعة، والكَسْر الذي تميزت أسد، وقيس مثل: يِعْلَمُون ونِعْلَم، ومثل: شِعير وبِعير؟)[1].

ولهذا اعتمد النحاة في تقعيد القواعد على لغة قريش، وسموها: اللغة الحجازية، ويأتي بعدها في الفصاحة لغةُ تميم.

أما الشعر من كلام العرب فكان النحاةُ يعتمدون إلا على ما ثبت عندهم صحةُ نسبته إلى قائله، وفصاحته، وصدق راويه، والوثوق فيه، وخلوه من الضرورات، لذلك اشتدت عنايتهم بالرواية وأنواعها وطرقها، وبصفات الراوي، وما يجب عليه من الأمانة والصدق، ونحوها[2].

ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على أشعار الجاهلية، وهم قبل الإسلام كامريء القيس وزهير والأعشى. وهم حجة.

والمخضرمون هم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كحسان ولبيد والإسلاميين، والذين نشأوا في صدر الإسلام، كالفرزدق وذي الرمة. هم أيضا حجة.

وأما المولَّدون، ويقال لهم: المُحْدَثُون وهم من بعدهم إلى زماننا، وتبتدئ طبقتهم ببشار بن برد المتوفى سنة 167هـ[3]، وأبي نواس، الحسن بن هانئ المتوفى سنة 198هـ[4]، فلا يحتجُّ بشيء من أشعارهم في استقراء القواعد. إلا من أقحم عن هوى أو دافع، كاحتجاج الأخفش بشعر بشار اتقاء شر هجائه، فأورد في كتبه شيئاً من شعره، ليكفَّ عنه[5].

وكذلك سيبويه استشهد بشعرِ بشار؛ تقَرُّباً إليه، لأنه كان قد هجاه؛ لتركه الاحتجاج بشعره.

واستشهد أبو علي الفارسي، ببيت أبي تمام الطائي، المتوفى سنة 231هـ[6]، وهو قوله:

مَنْ كانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وَهُمُومِهِ * رَوْضُ الأماني لم يَزَلْ مَهْزُولا**

---

(1) نفسه: 1/ 210

(2) نفسه: 1/ 137- 138.

(3) الأعلام: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، ط(15)، 2002م، دار العلم للملايين: 2/ 52.

(4) نفسه: 2/ 225.

(5) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: محمد بن عمران بن موسى المرزباني أبو عبد الله، تح محمد حسين شمس الدين، ط(1)، 1415هـ/ 1995م، دار الكتب العلمية: 385.

(6)الايضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تح مازن المبارك، ط(4)، 1402هـ/ 1982م، دار النفائس، بيروت: 102.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المعرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

لأنَّ عَضُدَ الدولة كان يحبُّ هذا البيت، وينشده كثيراً، لا لأنَّ أبا تمام يستشهد بشعره[1].

وذهب بعض علماء العربية إلى صحة الاستشهاد بكلام من يوثَق به من المُحْدَثين.

فإن روى الشعر عربيّ ينطق بالعربيَّة بمقتضى السليقة فيحتجُّ به، وكان العرب ينشُد بعضُهم شعرَهُ للآخر، فيرويه عنه كما سمعه، أو يتصرف فيه على مقتضى لغته، ولهذا تكثُرُ الرواياتُ في بعض الأبيات، ويكون كلٌ منها صالحاً للاحتجاج، كما يُحْتَجُّ بالشعر الذي يرويه من يوثق به في اللغة، واشتهر بالضبط والإتقان وإن لم يُعْرَفْ قائِلُهُ.

يرى الدراسون أنّ شعر العرب وغيره من كلامهم، موسوم بخصائص لهجتهم الصوتية التي تتميز بها كل قبيلة عن القبائل الأخرى، أو تتداخل معها. قال ابن هشام في شرح الشواهد: "كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته، ومن ههنا كثرت الروايات في بعض الأبيات"[2].

فالشعر العربي القديم الذي وصلنا بلغة راقية "اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث، أكثر من أن يحاط به" ومن ذلك كثرت الدلالات للاسم الواحد في كلامهم، واختلفت الصيغ الصرفية للكلمة الواحدة. و"كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد". وروي عن الأصمعي أن رجلين اختلفا في كلمة (الصقر) أهو بالصاد أم السين؟ فاتفقا على أن يحكما أول وارد عليهما، فقال: "لا أقول كما قلتما، إنما هو (الزقر) وهكذا تتداخل اللغات"[3].

ورد في المصادر القديمة وخاصة الدواوين الكثير من الاختلاف في الروايات بين الألفاظ المترادفة أو في تركيب حروفها، أو في تقديم بعضها على بعض أو في إبدال حرف بآخر.

وتكمن أسباب صعوبات البحث عن اللهجات العربية القديمة في التراث الشعري، في:

1) إن لغة الشعر العربي الذي وصل إلينا هي لغة أهل الفكر والأدب، وهي أرقى لغة التي كانت تمثل أعلى طبقة لغوية لكل اللهجات العربية الأخرى، حيث كان ينظم بها الشعر وتلقى بها الخطب في المحافل والمواسم والأسواق، لهذا السبب انصهرت فيها الفوارق اللهجية الضيقة ولم يظهر منها إلا القليل النادر.

---

(1)خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،:8/1.

(2) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تح محمد جاد المولى - محمد أبو الفضل إبراهيم - علي محمد البجاوي، ط(4)، 1418هـ/1997م، المكتبة العصرية: 261/1.

(3) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(4): 372/1-374.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

2) لم تصل إلينا طفولة الشعر الجاهلي في مراحله التطورية الأولى، بل وصل إلنا متأخرا من حيث التدوين، وبالطريقة التي استقرت عليها العربية الفصحى في لغة القرآن، مما يعني أن الخصائص اللغوية والصوتية لهذه اللهجات قد تلاشت إلا ما دونه علماء اللغة، أو ما ظل يستعمل من بعض الشعراء في العصر الإسلامي.

3) الرجز: وهو أهم مصدر قديم إلى جانب القراءات القرآنية للبحث عن هذه اللهجات(1). باعتباره الشكل التعبيري اللغوي الطبيعي الأنسب للحفاظ على بعض خصائص هذه اللهجات العربية القديمة (الصوتية، والصرفية)، بحكم إيقاعاته الصوتية العفوية للسليقة اللغوية.

4) تداول الكثير من ألفاظ وصيغ هذه اللهجات. ولهذا استعمل الشعراء أكثر من صيغة لغوية للقبائل العربية، نظرا للتأثير المتبادل الذي أدى إلى تداخل كثير من اللهجات، فأضحى الشعر بموجب ذلك لا يمثل لهجة بعينها، فعلى سبيل المثال:

- تأثر ذو الرمة الشاعر، بعنعنة تميم، وهي جعل الهمزة المبدوءة بها عينا، وهي لغة في قيس وتميم(2).

أعن ترسمت من خرقاء منزلة *** ماء الصبابة من عينيك مسجوم

وقال امرؤ القيس:

فقلت له لما تمطى بصلبه * وأردف أعجازا وناء بكلكل**

اختلف الرواة في (صلبه)، فرواها بعضهم (بجوزه)، وهي رواية الأصمعي، ومعناهما واحد "لما تمدد وسطه" فتساوت الرواية بهما لدى الرواة مما يعني أن اللفظين فصيحتان. وسبب الاختلاف مرده تداخل اللغات العربية القديمة(3).

ومما روي بالسين والشين قول الكميت:

وغادرنا على حجر بن عمرة * قشاعم ينتهشن وينتقينا**

وعن الأصمعي: نهشته الحية، ونهسته، إذا عضته. "والنهش والنهس هو أخذ اللحم بمقدم الأسنان". وسبب الاختلاف بين الصوتين راجع لتقارب مخرجيهما، وهو يدخل في باب (إبدال الأصوات)، وهو ظاهر في اللهجات العربية القديمة والحالية، وفي جميع اللغات الطبيعية كما ينص على ذلك علم الفنولوجيا الحديث(4).

---

(1) السابق: 1/370-374.

(2) المزهر: السيوطي: 1/221.

(3) لسان العرب: ابن منظور، مادة: (صلب)، و(جوز).

(4) المزهر: السيوطي: 1/550..

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المسترون. الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

وقال العجاج في خلق الله للأرض:

وحى لها القرار فاستقرت * وشدها بالراسيات الثبت**

أراد (أوحى)، إلا أن من لغة هذا الراجز إسقاط الهمزة مع الحرف ويروى (أوحى)". والعرب تقول (أوحى) و(وحى)، و(أومى) و(ومى) بمعنى واحد[1].

وروى المفضل الضبي لدى الأصبع العدواني:

أجعل مالي دون الدنا غرضا * وما وهي ملأمور فانصدعا**

يريد (من الأمور)، وعلق محقق المفضليات على هذا بقوله: "وكثيرا ما يحذفون النون من (من) عند الألف واللام لالتقاء الساكنين. وهذا ما يدل على أن ما ينطق به العوام في بلادنا في مثل ذلك، له أصل صحيح في لغة العرب"[2].

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

---

(1) الديوان:266.

(2) المفضليات: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تح أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط(6): 6/29.

المحاضرة السابعة

القياس النحوي وأركانه

تمهيد:

استفادت الدراسات اللغوية والنحوية من المناهج والعلوم الأخرى، كما أخذ النحاة القدامى من دراسات الأصوليين والفلاسفة والمناطقة،. وليس الجمع بين العلوم مرفوضا بل يعزز الإبداع و يقوي التطور والابتكار من خلال مزج العلوم والاستفادة بعضها من بعض.

واللغة منطق وعقل، والنحو كذلك، والعربية لها منطقها ونظامها المطّرد القياسي فلا عجب إذن أن نجد هذه التوافقات ولاسيما لدى المتأخرين.

والأصوليون يرون أنّ اللغة العربية من الدين الإسلامي، وأن دين الله لا خلاف فيه مطرّد في أوامره ونواهيه، وكذلك اللغة العربية.

تعريفه القياس في اللغة والاصطلاح:

القياس مصدر الفعل قاس. قاس الشيء يقيسه، قيساً، وقياساً، واقتاسه، وقيّسه: إذا قدر على مثاله(1). ويقال: قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما(2). قال ابن الأنباري: " اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً :قدّرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقِيْسُ رمح أي قَدْرَ رمح "(3).

والقياس له استعمالات ثلاث في اللغة العربية:

1) التقدير الحسي، كقولك: قست الثوب بالذراع إذا قدرته به.

2) التسوية: وهو في الأغلب مفهوم معنوي، كقولك: زيد يساوي علياً شرفاً ومكانةً.

3) الاعتبار والنظر: كقوله تعالى: " فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ". الحشر: 2. بمعنى قيسوا حالكم على حالهم.

---

(1) لسان العرب: ابن منظور، مادة (ق ي س).

(2) نفسه: 187/6.

(3) لمع الأدلة: الأنباري: 93.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشترك. الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

وهو على العموم من الناحية اللغوية رد الشيء إلى نظيره[1] .

يتعدى فيها الفعل (قاس) في الاستعمالات الثلاثة السابقة بحرف الباء.

أما في الاستعمال الأصولي والفقهي فيتعدى بحرف "على" لتضمنها معنى البناء والإلحاق.

أما القياس في الاصطلاح، فهو شامل يدل على مفهومات متعددة، فمنه" قياس الاستعمال" أو " القياس اللغوي" و" القياس النحوي" و "القياس المنطقي".

أما القياس الأول فيقوم به المتكلم. وأما الثاني فيقوم به الباحث. وإذا كان القياس الأول هو " قياس الأنماط " فالثاني هو " قياس الأحكام".

والقياس في النحوي يراد به حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، وإعطاء المقيس حكم المقيس به في الإعراب أو البناء أو التصريف[2] .

وفي الشريعة عبارة عن المعنى المستنبط من النص؛ لتعديه الحُكْمَ من المنصوص عليه إلى غيره، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم.

وهو أن تحكم للثاني المختلف فيه الذي لا نص فيه بمثل الحكم في المنصوص عليه[3] .

هذا هو معنى القياس الذي تدور هذه التعريفات حوله، أي حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[4]. أو رد الشيء إلى نظيره، واكتشاف المجهول من المعلوم[5] .

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد عريش، "استفد ولا تسرق

---

(1) التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (تـ 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، ط(1)، 1403هـ/1983م، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: 181.

(2) ينظر أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، 1979م، جامعة تشرين اللاذقية: 91.

(3) ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تح سعيد الأفغاني، 1379هـ/ 1960م، مطبعة جامعة دمشق: 34.

(4) الإغراب في جدل الإعراب: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: ابن الأنباري، تح سعيد الأفغاني، ط(2)، 1391هـ/1971م، دار الفكر: 45.

(5) من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، ط(6)، 1978م، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة: 8.

أركان القياس:

للقياس أربعة أركان:

1) **المقيس عليه** وهو الأصل المعلوم. ويشرط في المقيس عليه أن يكون الأكثر في بابه لأن القياس يقتضي الحمل على الأكثر، ولهذا فإنه لا يصح الحمل على النادر والشاذ.

والكثرة غير مرتبطة بنسبة عددية فقد يكون القليل كثيرا في بابه، وقد يكون الكثير قليلا في بابه، فلا يقاس عليه من ذلك قوله في النسبة الى شنوءة شنئي فلك أن تقول في ركوبة ركبي وفي حلوبة حلبي قياسا على شنئي، وذلك أنهم أجرو (فعولة) مجرى (فعيلة) لمشابهتها إياها من أوجه أن كلا منها ثلاثي، وأن ثالثه حرف لين، وأن آخره حرف تأنيث، وأن "فعولا" و"فعيلا" يتواردان نحو أثيم وأثوم ورحيم ورحوم، فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة، فكما قالوا حنفي قالوا شنئي.

2) **المقيس:** وهو الفرع المجهول، وهو المحمول على كلام العرب وعلى سمته، وشرط المقيس أن يربطه بالمقيس عليه جامع يسمى علة حتى يلحق المقيس بالمقيس عليه في الحكم وهذا الجامع يرد على وجوه فقد يكون علة أوجبت حكما واحدا في المقيس والمقيس عليه وقد يكون ضربا من الشبه أوجب للمقيس حكم المقيس عليه.

3) **العلة المشتركة:** وهي ما قُدِّر من أسباب استحق بموجبها المقيسُ حكمَ المقيس عليه.

4) **الحكم:** وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه.

والقياس عند النحاة، كما هو عند الأصوليين حمل غير المنقول على المنقول في حكم، لعلّة جامعة، وتعريفه المعروف عند الأصوليون: حمل فرع على أصل في حكم جامع بينهما، ويتضمّن أربعة أركان: الأصل، والفرع، والحكم، والعلّة المشتركة. وهي تعريفات متأخرة جدا عن نشأة القياس سواء عند النحاة أو الأصوليّين.

يبدو أنّ نشأةّ القياس عند الفقهاء كانت في أوائل القرن الثاني للهجرة، وكانت أسبق منها عند النحاة قليلا، وإن كانت هذه النشأة عند الطرفين في عصر متقارب، وما يؤخذ على النحاة أنّهم لم يبذلوا جهدا في تأصيل هذا القياس، كما بذل الفقهاء جهدهم في تأصيل قياسهم و أصولهم الفقهية.

ولا يستبعد أنّ النحاة في هذا العصر المتقارب لم يأخذوا نفس القياس الذي كان يستعمله الفقهاء، لأنّ القياس أقرب إلى واقع اللغة منه إلى واقع الشريعة.

ولا بد هنا من التفريق بين القياس الفقهي والاستقراء النحوي، فالاستقراء عند النحاة حين يعرّفون النحو يقولون: هو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب. ويقول ابن السرّاج: "وهو علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية المبرمجة المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "انتقد ولا تسرق"

كلام العرب"[1].

فالقياس النحوي إذن قائم علي الاستقراء، وفائدته تعتمد على أصل آخر هو الاستقراء، وهذا أمر معروف عند النحويّين. أما بالنسبة للقياس الفقهي فالأمر يختلف، فهو عندهم: عملية اجتهادية لا تعتمد على الاستقراء، وذلك لأنّ المشرّع عند الفقهاء واحد ونصوصه معروفة في كتاب الله و سنّة رسوله، ويمكن القياس على أيّ نصّ تظهر لهم علّته، والمأخوذ عنهم (الأعراب)عند النحاة كثيرون، ولهجاتهم مختلفة، وبلادهم متباعدة، لذلك فعملية الاستنباط تتوخى التتبع، والإحصاء، والفرز، والملاحظة، ثم استنتاج العلّة حتي يصحّ القياس عليها، ولا يصحّ لهم القياس على أيّ نصّ لأيّ عربي، كما يصحّ ذلك عند الفقهاء.

قد كان ابن جنّي أقدم واضعي هذه الأصول، وأكثرهم دقّة، ملاحظة واستيعابا، في بحثه عن العلل، وشبّه عمله هذا بعمل الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة، فيقول: "وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله، إنّما ينتزع أصحابنا وهنا يعني فقهاء الحنفية منها العلل، لأنّهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضه إلي بعض الملاطفة والرفق، ولا تجد له علّة في كلامه مستوفاة محرّرة".

واقترن القياس النحوي باسم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (تـ177هـ)، ثم تلميذه من بعده عيسي بن عمر الثقفي (تـ 149هـ).

(1) الأصول في النحو المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)ن تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت: 152/1. .

أصول النحو السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

المحاضرة الثامنة

القياس واركانه

القياس عند النحاة

إذا حاولنا أن نحصر أقسام القياس كما ورد في كتاب سيبويه فهي لا تعدو قياسين، قياس أصلي أو قياس اللغوي، وأطلق عليه المحدثين قياس استقرائي، وسماه آخرون قياس استعمالي أو قياس الأنماط[1]. أما القياس الثاني فهو القياس تعليلي وقد سماه بعضهم قياس الأحكام وسماه غيرهم قياس شكلي[2].

الأول: القياس اللغوي، وهو من اختصاص المتكلم، وعلى هذا فهو تطبيق للنحو وليس نحوا، وهو وسيلة كسب اللغة، كإلحاق كلمة بما يناظرها في الصيغة أو إلحاق تركيب بما يناظره في البنية في حكم قد ثبت واطرد باستقراء كلام العرب، أما الأول فكأن تستحدث من الفعل مشى اسم مكان، ولم تكن قد سمعته من قبل فتقول ممشى قياسا على ملهى ومرمى.

الثاني: القياس النحوي ويسمى قياس الأحكام ويعني التقعيد، أو استخراج القواعد بعد تتبع كلام العرب؛ حيث كانوا يقيسون كلاماً على آخر من كلام العرب. وبعد ذلك صار القياس بمعنى الإضافة، أي إضافة كلام إلى لغة العرب بعد قياس على لغة العرب. وهو من اختصاص النحوي: فهو عمل يقوم به الباحث.

وينقسم القياس النحوي إلى:

1) قياس العلة: هو حمل فرع على أصل بعلة، كحمل الفعل المضارع على اسم الفاعل الإعراب بعلة المشابهة الحاصلة بين الفرع والاصل وهو الاسم، فالأسماء معربة بالأصالة أما الفعل المضارع فإنه استعار إعراب من مشابهته لاسم الفاعل وذلك من وجوه:

الوجه الأول: الاختصاص بعد الشياع، ومثاله أن تقول (يقوم) فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال، وكذلك الشأن مع الاسم تقول (رجل) فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام وقلت (الرجل) صار يختص عندئذ برجل بعينه؛ إذن فإن كليهما يختصان بعد شياعهما.

الوجه الثاني: أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء المزحلقة كما تدخل على الاسم فتقول : إن عليا ليسافر، كما تقول إن عليا لمسافر.

(1) أصول النحو عند ابن مالك: خالد سعد شعبان، ط(1)، 2006م، مكتبة الآداب، القاهرة،: 152.

(2) نفسه: 152. .

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد و لا تسرق

الوجه الثالث: أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، فالفعل (يضرب) مثلا على وزن ضارب فبحركاته وسكونه.

الوجه الرابع: أن الفعل المضارع يكون صفة كما يكون الاسم، كقولك مررت بزيد يقوم كما تقول مررت بزيد قائم [1].

ومن هذا القياس حمل أخوات إنّ على الفعل الذي تقدم مفعوله على فاعله فسميت لأجل ذلك حروفا مشبهة بالفعل، ومن وجوه شبهها أنها بمعنى الفعل، فإن: بمعنى أكدت، وكأن بمعنى شبهت، ولعل بمعنى ترجيت، وليت بمعنى تمنيت، ولكن بمعنى استدركت، كما تشبهها في دخول نون الوقاية عليها كدخولها على الأفعال.

2) قياس الشبه: وهو أن يُحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التي عليها الحكم في الأصل، كإعراب المضارع لأنه أشبه الاسم من عدة أوجه.

3) قياس الطرد وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد المناسبة في العلة، كأن تعلل بناء (ليس) لأنها فعل جامد، وهو ليس بحجة عند الأكثرين.

أما وظائفه فهي كالتالي:

أ- استنباط قاعدة:

وللتوضيح أكثر قاس النحويون "لا رجل" على "خمسةَ عشرَ"، أعطوها حكمها في البناء على الفتح. والعملية تمت على الوجه التالي:

1) لا رجل: مقيسا أو فرعا.

2) خمسةَ عشرَ: مقيسا عليه أو أصلا.

3) البناء على الفتح هو الحكم.

4) العلة المشترة بين الفرع والأصل فهي:

أصل خمسةَ عشرَ (خمسةٌ وعشرةٌ)، كما تبيّنه عملية الجمع، وحذفت الواو لفظا وبقي معناها، ورُكِّب الجزءان تركيبا مزجيا، وأدى ذلك إلى حذف علامة التأنيث من الجزء الثاني و الاكتفاء بها في الجزء الأول، هذا هو الأصل. والفرع مثله، لأنّ أصل (لا رجلَ) هو (لا من رجلٍ)، فـ(من) زائدة تفيد استغراق النفي، حذفت لفظا كما حذفت الواو في الأصل، وبقي معناها، وركِّبت (لا) مع (رجل) كما ركّبت (خمسة) مع (عشر).

---

(1) ينظر أسرار العربية: ابن الانباري: 35 .

أصول النحو السداسي الثالث دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق"

ففي هذه المسألة نجد اسم (لا) النافية للجنس محركا بالفتح، وليس يُدرى أهي للبناء أم للإعراب؟ فلما جرى القياس على (خمسةَ عشرَ) استُدل على أنّها حركة بناء، لا حركة إعراب[1].

ب - تعليل ظاهرة:

وتعليل الظاهرة اللغوية التي استعمل فيه القياس، ما نجده من قياس الكسائي (رضي) على (سخط) وتفصيل ذلك أنه نقل بيتا من الشعر هو:

إذا رضيت علي بنو قشير *** لعمر الله أعجبني رضاها

فالشاعر هنا عدى الفعل (رضي) بالحرف (على) وهو إنما يعدى في الكلام الفصيح بالحرف (عن)، فيقال رضيت عنه، ويقال في الدعاء رضي الله عنه، فعلله الكسائي بأن الشيء قد يقاس على ضده وضد (رضي) (سخط) ويعدى بحرف على فلما قيس عليه أخذ حكمه عند الشاعر.

ج - رفض ظاهرة:

كثيرا ما يكون القياس وسيلة لرفض ظاهرة قال بها بعض النحاة، من ذلك مثلا أن نحاة الكوفة يجعلون لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع في مثل (قعدت لأستريح) فرفض البصريون ذلك لأن القياس يمنعه، فلام التعليل مقيسة على الحروف المختصة بالأسماء مثل: (من) و(على) و(عن) و(الباء) ...وهذه الحروف لا تنصب الفعل المضارع، وكذلك لام التعليل.

ونستخلص من هذا كله أن النحاة يوظفون القياس كأساس قوي إما في تفسير ظواهر نحوية لتكون واضحة. وإما في استنباط قاعدة نحوية كلية. وإما في رفض ظاهرة نحوية قد أقر بها بعض النحاة الآخرين.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

---

(1) ينظر أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، 1979م، جامعة تشرين اللاذقية: 92/91.

المحاضرة التاسعة

الإجماع وأنواع

إجماع الفقهاء وإجماع النحاة

إجماع الفقهاء:

الاجماع الفقهي

الإجماع في اللغة: مصدر الفعل الرباعي أَجْمَعَ، وله معنيان؛ أحدهما: العزم على الأمر والإحكام عليه، تقول: أجمعتُ الخروجَ، وأجمعتُ عليه، إذا عزمت عليه[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾، يونس: 71، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَن لَم يُجمِع الصِّيامَ قَبلَ الفَجرِ، فَلا صِيامَ لَهُ" [2])؛ أي: من لم يعزم عليه فينويه.

أما تعريفه عند الأصوليين والفقهاء فهو: "اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في حادثة، على أمر من الأمور في عصر من العصور"[3].

فإذا خرج عندهم عن: " اتفاق"، وجود خلاف، ولو من واحد؛ فلا ينعقد معه الإجماع.
أو خرج عن: " مجتهدي"، العوام والمقلدون؛ فلا يعتبر وفاقهم ولا خلافهم.
أو خرج عن: " هذه الأمة "، إجماع غيرها؛ فلا يعتبر.
أو خرج عن: " بعد النبي صلى الله عليه وسلم": اتفاقهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يعتبر إجماعاً من حيث كونه دليلاً، لأن الدليل يقع بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، من قول أو فعل أو تقرير.
أو خرج عن: " على حكم شرعي": اتفاقهم على حكم عقلي أو عادي، فلا مدخل له هنا؛ إذ البحث في الإجماع كدليل من أدلة الشرع.
والإجماع حجة شرعية لأدلة، منها:
1) قوله تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس)، البقرة: 143.
فقوله: (شهداء على الناس) يشمل الشهادة على أعمالهم، وعلى أحكام أعمالهم، والشهيد قوله مقبول.
2) قوله تعالى: (فإن تنازعتم في شيء)، النساء: 59. دل على أن ما اتفقوا عليه حق.
3) قوله صلى الله عليه وسلم: " لا تجتمع أمتي على ضلالة ".

---

(1) ينظر لسان العرب: ابن منظور: مادة: (جمع) .

(2) ينظر الحديث في: سنن أبي داود: (سليمان بن الأشعث السجستاني، تـ 675 هـ)، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، ط(1)، 1423هـ/2002م.

(3) ينظر البحر المحيط لبدر الدين الزركشي.

أصول النحو، المداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

أنواع الإجماع عند الفقهاء:

الإجماع نوعان : قطعي، وظني.

1) القطعي: ما يعلم وقوعه من الأمة بالضرورة، كالإجماع على وجوب الصلوات الخمس، وتحريم الزنى، وهذا النوع لا أحد ينكر ثبوته، ولا كونه حجة، ويكفر مخالفه إذا كان ممن لا يجهله.

2) والظني: ما لا يعلم إلا بالتتبع والاستقراء.

فالأمة لا يمكن أن تجمع على خلاف دليل صحيح صريح غير منسوخ؛ فإنها لا تجمع إلا على حق، وإذا كان إجماعاً مخالفاً لذلك، فلا بدّ من النظر في: إما أن يكون الدليل غير صريح، أو غير صحيح، أو منسوخاً، أو في المسألة خلاف.

شروط الإجماع:

للإجماع شروط منها **:**

1) أن يثبت بطريق صحيح بأن يكون إما مشهوراً بين العلماء، أو نقله ثقة واسع الاطلاع.

2) ألا يسبقه خلاف مستقر، فإن سبقه ذلك: فلا إجماع؛ لأن الأقوال لا تبطل بموت قائليها.

فالإجماع لا يرفع الخلاف السابق، وإنما يمنع من حدوث خلاف.

هذا هو القول الراجح، لقوة مأخذه.

وهو عند النحاة نوعان:

أولهما: إجماع العرب: وهو أن تُجمع العرب علي أمر وتنطق به، وأورد هذا السيوطي في قوله: "إجماعُ العربِ أيضًا حُجَّةٌ، ولكن أنَّي لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أنْ يتكلم العربي بشيءٍ ويبلغهم فيسكتون عليه" (1)، كإجماعهم على أن (يا) نابت مناب (أدعو)، ونابت (هل) مناب (استفهم(، ومنه "إجماع العرب الحجازيين على قولهم: اردد الباب، واصبب الماء، واسلل السيف(2)".

وعن هذا النوع من الإجماع قال ابن جني: " أننا متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غاية التوكيد، كما أنَّا إذا رأيناهم قد حذفوا حرفا فقد أرادوا غاية الاختصار، ولولا ذلك الذي أجمعوا عليه واعتزموه لما استجازوا زيادة ما الغرض فيه الإيجاز ولا حذف ما وضعه على نهاية الاختصار؛ فقد استغنى عن حذفه بقوة اختصاره"(3).

---

(1) ينظر الاقتراح: السيوطي: 89 90.

(2) الخصائص: ابن جني: 1/ 90.

(3) سر صناعة الإعراب: ابن جني: 1/ 270.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

ثانيهما :إجماع نحاة البلدين: وهم نحاة البصرة والكوفة وهو أيضًا حجة ما لم يخالف السماع، ومن البديهي ألا يُخالف القياس الذي صنعه النحاة أيضًا[1]، ومنه إجماعهم على أنَّ حروف المعاني وضعت للاختصار[2]، والتثنية والجمع ناب عن واو العطف في المثنى والجمع، وغير ذلك مما ذكرناه.

وقد أفرد له ابن جنّي في "الخصائص" بابًا عنوانه: القول على إجماع أهل العربية متى يكون حُجَّة، قال فيه: "اعلم أن إجماع أهل البلدَين إنما يكون حُجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمَقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه"[3].

وعرفه ابن بابشاذ بأنَّه: "إجماع الأمة من أهل كل علم على ما أجمعوا عليه"، أو "إجماع العلماء بها على صحَّتها وانتِشارها، وكثرتها"[4].

والإجماع في الأصل مسلك من مسالك العلة عند علماء أصول الفقه، وعنهم أخذه النحاة. إذا أجمع أهل العلم بالعربية على علة لحكم من الأحكام، كان هذا الإجماع واجب العمل به، وشريطة ألاَّ يكون مخلفًا أو مناقضًا للأصول، فإن خالف الرأي وناقض ما سبق ذكره "لا يُرجع فيه إلى إجماع، ولا إلى سابق سنة ولا قديم ملة، ألا ترى أنَّ إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حُجَّةً؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ منهم إنمَّا يَرُدُّكَ ويرجع بك فيه إلى التأمل والطبع لا إلى التبعية والشرع"[5].

أمثلة عن إجماع نحاة البلدين

يعتبر إجماع نحاة البلدين (نحاة البصرة والكوفة) حجة ما لم يخالف السماع، الذي بالضرورة أيضا لا يُخالف القياس الذي صنعه النحاة[6]، كما ورد عن ابن جني:" اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنَّما يكون حُجَّةً إذا اعطاك خصمك يده ألا يُخالف المنصوص والمقيس على المنصوص كإجماعهم على أنَّ حروف المعاني وضعت للاختصار[7]، والتثنية والجمع ناب عن واو العطف في المثنى والجمع.

---

(1) ينظر: الخصائص: ابن جني: 1/ 198.

(2) سر صناعة الإعراب ابن جني: 1/ 269.

(3) الخصائص: ابن جني: 1/190.

(4) ينظر شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم،1977م، المطبعة العصرية، الكويت: 2/ 475.

(5) الخصائص: ابن جني: 2/ 326.

(6) سر صناعة الإعراب: ابن جني: 1/ 269.

(7) الخصائص: ابين جني: 1/ 189.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

ومن إجماع النحاة أن علة تقدير جميع الحركات في آخر الاسم المقصور التعذُّر لأن الألف التي في آخر المقصور مع بقائها على لينها لا تقبل الحركات أصلًا، وإجماعهم على أن علة تقدير الضمة في حالة الرفع، والكسرة في حالة الجر في الاسم المنقوص الاستثقال. فاسم المقصور ينتهي بألف لازمة قبلها فتحة لا تظهر عليه أيُّ حركة من حركات الإعراب الثلاثة، بل تُقدر جميعها على الألف، والاسم المنقوص الذي ينتهي بياء قبلها كسرة تظهر عليه الفتحة وحدها في حالة النصب؛ لخفتها، وتُقدَّر على آخره الضمة والكسرة؛ إذ إن الفتحة والكسرة فيهما ثقل، وهما في حرف اللين أثقل فلما أجمع العلماء على أن تقدير الحركات في المقصور والمنقوص لعلتي التعذر والثقل؛ كان إجماعهم مسلكًا من مسالك العلة يجب قبوله، ويلزم العمل به.

ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصارًا؛ أي لدليل؛ نحو قوله تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾، القصص: 62. **أي**: تزعمونهم شركائي.

وأجمع النحويون على أنَّ الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه [1]. وأجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها [2]، وقد أجمعوا على أن الكاف في نحو (ضربتك) من الضمير المتصل[3]. وأجمعوا على جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر [4].

ومنه أيضًا " التي والذي واللذين واللتين والذين واللاتي واللائي؛ وما أشبه ذلك، فإنَّ إجماع النحويين كُلِّهِمْ على أنَّ (الألف واللام) في أوائل هذه الأسماء للتعريف، ولم تعر قط منها [5]. ويضيف السيرافي في هذا الشأن بقوله: " أجمع النحويون واللغوين من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب، فإذا قيل: جاء زيد وعمرو، فمعناه أنهما اشتركا في المجيء"[6]. وأجمع النحويون من البصريين والكوفيين على أن الفعل إذا دخلت عليه هذه اللام كان مجزوما بها لغائب كان أو لحاضر كقولك ليذهب زيد ولتركب يا عمرو [7].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: 1/ 58.

(2) نفسه: 2/ 549.

(3) الخصائص: ابن جني: 1/ 101.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف، السابق: 2/ 745.

(5) اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ط(2)، 1405هـ/ 1985م، دار الفكر، دمشق: 1/ 48.

(6) همع الهوامع: جلال الدين السيوطي، تح:أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م: 29/2.

(7) اللامات: الزجاجي، السابق: 1/ 94.

أصول النحو السداسي الثالث، دراسة لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

المحاضرة العاشرة

استصحاب الحال

مواقف القدماء والمحدثين

استصحاب الحال هو الأصل الخامس من أصول النحو، وهو أضعف الأدلة[1]. فلا يجوز التمسّك به إلاّ إذا انعدم الدّليل من القرآن، أو السنّة، أو كلام العرب، أو الإجماع، أو القياس الصّحيح؛ فإذا تعارض مع دليلِ من السّماعِ أو القياس فلا عبرة به[2].

وهو في الأصل مصطلح فقهي، فهو من الناحية اللغوية مصدر الفعل استصحب، فـ"الصّاد والحاء والباء: أصل واحد يدلّ على مقارنة شيء ومقاربته، وكلّ شيء لاءم شيئا فقد استصحبه "[3]. و"استصحبه: دعاه إلى الصّحبة ولازمه"[4]. والاستصحاب استفعال من الصحبة، يقال: استصحبت الكتاب، أي: حملته بصحبتي. وله عند الأصوليين تعريفات مختلفة، منها: بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره، أو استدامة ما كان ثابتا و نفي ما كان منفيا، أو الحكم على الشيء بما كان ثابتا له أو منفيا عنه لعدم قيام الدليل على تغييره.

أما اصطلاحا: فهو: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنّما كان مبنيًّا لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدلّ على وجود الشبه، فكان باقياً على الأصل في البناء.

وكان أبو البركات الأنباري من نقل هذا المصطلح من أصول الفقه إلى أصول النحو وجعل الاستصحاب أحد أصول النحو الغالبة. وعرّفه بأنه إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[5].

وعرّفه أبو الحسن الجرجاني بقوله: هو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول[6].

---

(1) ينظر أصول النحو عند ابن مالك: خالد سعد شعبان، 2011م، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع،: 286.

(2) ينظر لُمع الأدلّة :ابن الأنباريّ: 142.

(3) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، مادة: (ص ح ب).

(4) يُنظر القاموس المحيط للفيروز أبادي، ط(1)، سنة1398هـ- 1978م، الهيئة المصرية العامة للكتاب: مادة (ص ح ب).

(5) لمع الأدلة: عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري تـ 577هـ، تح: سعيد الأفغاني، 1377هـ/1957م : 141.

(6) ينظر أصول النحو عند ابن مالك: 285.

وهو عند ابن جني يعني خروج الكلام على الإحاطة بمحصول الحال، ومثل لذلك بـ(أو)، بقوله: "من ذلك (أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت فهي عندنا على ذلك"[1].

ومن أمثلة الاستصحاب:

ومن أمثلة الاستصحاب، قولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيا، لأن الأصل في الفعل البناء وإن ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء.

1) في مسألة الأصل في الأسماء وهو الإعراب. فمن ذهب إلى بناء كلمة فهو ملزم باستحضار الدّليل، فإذا قام الدّليل وجب ترك الاستصحاب حينئذ. فالأسماء المقصورة، نحو: عصا، ورحى، مُعربة بالحركات المقدّرة، ولا يقتضي ذلك استحضار الدّليل؛ لأنّه الأصل في ذلك، وتقدير الحركات مع الاستمساك بالأصل أولى من الخروج عن الأصل.

2) في مسألة حال الأفعال وهو: البناء حتّى يكون هناك دليل على الإعراب. فمذهب البصريّين أنّ فعلَ الأمر مبنيّ؛ لأنّ البناء هو الأصل في الأفعال، خلافا للكوفيّين الّذين قالوا بإعرابه إعرابَ الفعل المضارع.

3) في مسألة حال الكلمات وهو إفرادها لا تركيبها.

فالأصل في (لَنْ) هو إفرادها، ومن ادّعى تركيبها من (لا) و (أن) ملزم بالدليل على ذلك.

فالبصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: أجمعنا على أنّ الأصل في(إنْ) أن تكون شرطاً، والأصل في(إذْ) أن تكون ظرفاً، والأصل في كلّ حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمَن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومَن عَدل عن الأصل بقي مطلوبا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه.

والأصل في (إذاً) هو الإفراد، ومن الاعتقاد بتركيبها من (إذا) و(أن) يقتضي الدّليل أيضا.

4) في مسألة الحدث في الأفعال.

يرى ابن مالك أنّه من قال: "كان وأخواتها لا تدلّ على الحدث فهو مردود بأنّ الأصل في كلّ فعل الدّلالة على الحدث"[2]. وهو يردّ في ذلك على من ذهب إلى أنّ كان إنّما تدلّ على الزّمان فحسب، ولا تدلّ على الحدث.

5) في مسألة مواطن الإجماع:

---

(1) الخصائص: ابن جني: 228.

(2) التّسهيل: ابن مالك النحوي، تح: محمد كامل بركات، 1388هـ/1968م، القاهرة: 53-52.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

فقد أجمعوا على أنّ الاسم بعد (لولا) الامتناعيّة مرفوع على الابتداء. و اختلفوا في الضّمير الواقع بعدها، نحو: لولاك، فقال الكوفيّون: هو في محلّ رفع كذلك، لأنّه حلّ محلّ الاسم الظّاهر المرفوع. أي أنهم أجمعوا على أنّ الظّاهر الّذي قام هذا الضّمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في الضّمير بالقياس عليه والاستصحاب. وغيرهم أبوا ذلك، فقالوا بجرّه، وعدُّوا (لولا) حرف جرّ.

6) في مسألة الكلمة:

الكلمات في العربية هي إما كلمات اشتقاقية، أو كلمات تركيبة.

الكلمات التركيبة محصورة العدد ومعلومة وهي مجموعات مقفلة غير قابلة للزيادة. وموجودة على أصلها لا تحتمل الإتيان بالأصل منها مثل الحروف والضمائر والموصولات وغيرها.

أما بالنسبة إلى الكلمات المشتقة فقد تمكن النحاة من الوصول إلى أصل وضعها عن طريق تجريدها إلى المادة الثلاثية التي تتضح عندما تكون عامل مشترك بين مختلف الصيغ الاشتقاقية لهذه المادة الثلاثية. نحو: كتب، يكتب، كاتب، مكتوب، كتاب، استكتب، كتب.

وصل النحاة إلى أصل وضع الكلمات المشتقة بعد تجريد نوعين من الأصول التي تسبق أصل الوضع وهما:

أ) أصل الاشتقاق: وهو المادة الثلاثية التي تتكرر في كل الكلمات (كتب).

ب) أصل الصيغة: وهو الأشكال التي يمكن أن تكون عليها الكلمة المشتقة فبعضها مستعمل والآخر مهمل، نحو: (انكتب) فهي صيغة مهملة.

ومن الاستصحاب في هذا على مستوى الكلمة مثلا كلمة (قال) أصلها قول، قل أصلها أقول، قائل أصلها قاول.

وفائدة أصل الوضع أنه معيار اقتصادي يساعد على جمع الفروع تحت أصل واحد في حالة أي طارئ يطرأ على الكلمة كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف ...الخ.

7) في مسألة الجملة

إن كان أصل الجمل كلّها أن تكون تامّة، وإنّما يكون عدم التمام فيها بطارئ يطرأ عليها، يخرجها عن وضعها ألا ترى أنّ قولنا: قام زيد من قولنا: إنْ قام زيد كان كلاما تاماً، ثمّ دخلت عليه إن فصار ناقصاً... فالجمل أصلها التمام حتّى يطرأ عليها ما يصيرها إلى النقصان كما أنّ أصل المفردات النقصان، إلاّ أنّ المفردات لم تنتقل عن أصلها، والجمل انتقلت عن أصلها وصيرت إلى حكم المفردات من حيث كانت المفردات أصولاً للجمل.

8) في مسألة العمل

عامل النصب في المفعول به:

البصريون يرون أنه الفعل بعكس الكوفيين الذين يرون أنه الفاعل، ويحتج البصريون لقولهم بأن الفعل له تأثير في العمل أما الفاعل فلا تأثير له.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق"

9) في مسألة (كم) مركبة أم مفردة ؟

يرى البصريون أنها مفردة مرفوعة للعدد، جاء في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف عنهم قولهم: " إنما قلنا أنها مفردة، لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج من عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة "[1].

10) في مسألة هل تأتى (أو) بمعنى الواو، وبمعنى (بل)؟

ذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى بل ونقل عنهم قولهم: "الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو، وبل، لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، و (بل) معناها الإضراب وكلاهما مخالف لمعنى(أو) والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى آخر فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه"[2].

الاستصحاب عند المحدثين

عدّ تمام حسن استصحاب الحال ثاني أدلة النحو "لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع ويعرف المطرد من الشاذ فالنحوي يبدأ يجمع

المادة التي يطلق عليها السماع ويجري عليها الاستقراء والملاحظة ثم يخضعها للتصنيف"[3].

(1) لمع الأدلة: أبو البركات الأنباري، دار الفكر، بيروت، 1971م، ط(2):141 .

(2) نفسه: 142.

(3) الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللُّغوي عند العرب: تمام حسان، 1460هـ/ 2000م، عالم الكتب، القاهرة: 144 .

.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

المحاضرة الحادية عشرة

ظاهرة الإعراب

الإعراب:

الإعراب: في المتواضع عليه، يتّضح من التّعريف، لأنّ المعنى الاصطلاحي قريب من المعنى اللّغوي وبخاصة في معنى الإبانة والوضوح، كما ورد في مقدمة سر صناعة الإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيد أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول"[1].

ويمتد هذا التعريف إلى سيبويه (تـ180هـ)، بحيث سبق له أن عبّر عن علامات الإعراب والبناء بـ(مجاري أواخر الكلم) وقال: إنها ثمانية " يجمعهن في اللّفظ أربعة أضرب: فالنّصب والفتح في اللّفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجار، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه، لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب" [2].

ولعل أولى المحاولات في صياغة تعريف الإعراب على هذا الاتجاه، بدأت في القرن السادس الهجري، إذ قال أبو البقاء العكبري (تـ616هـ): ذهب أكثر النّحويين إلى أن الإعراب معنى يدل اللّفظ عليه. وقال آخرون: هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلا، وهذا هو المختار عندي"[3]. وعرّفه المبرد (تـ285هـ) بقوله: " الإعراب أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، أو حركتان منها فقط، أو حركتان وسكون باختلاف العوامل"[4]. وقال الزجاجي (تـ337هـ): "والإعراب: الحركات المبينة عن معاني اللّغة، وليس كلّ حركة إعرابا" [5]. وعرفه أبو علي الفارسي (تـ 377هـ) بقوله: "الإعراب: أن تختلف أواخر الكلمات لاختلاف العوامل"[6]. وتحدث ابن فارس عنه قائلا: "من العلوم الجليلة التي

---

(1) سر صناعة الإعراب: ابن جني (أبو الفتح عثمان، تـ 392هـ) تحقيق السقا ورفاقه، 1954م، مطبعة مصطفى الباجي الحلبي، مصر: 23.

(2) الكتاب: سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق عبد السلام هارون، 1988م، ط(3)، مكتبة الخانجي، القاهرة: 13/1.

(3) مسائل خلافية في النحو: العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دمشق، دار المأمون للتراث: 110.

(4) الموجز في النحو: محمد بن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي، 1965م، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت: 28 .

(5) الايضاح في علل النحو، السابق: 91 - 92 .

(6) الايضاح العضدي: أبو علي الفارسي، (أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي تـ377هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، 1416هـ، 1996م، ط(2)، عالم الكتب: 11/1 .

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

خصّت بها العرب الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، و به يعرف الخبر الذي هو من أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعوله، ولا مضاف من منعوتة، ولا تعجب من استفهام..."[1]. وقال ابن فارس (تـ395هـ): "فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلا لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب... لم يوقف على مراده ، فإذا قال: (ما أحسن زيدا) أو (ما أحسن زيد) أو (ما أحسن زيد) الأولى تعجبية، والثانية نافية، والثالثة استفهامية، أبان الإعراب عن المعنى الذي يريده "[2]. وعرفه الجرجاني (تـ471هـ) بقوله: "الإعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل في أولها"[3]. وقال ابن معطي (تـ628هـ) "الإعراب تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها عند التركيب، بحركات ظاهرة أو مقدرة، أو بحروف، أو بحذف الحركات، أو بحذف الحروف"[4]. وقال ابن يعيش (تـ643هـ): "الإعراب: الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، لتعاقب العوامل في أولها"[5]. وقال ابن مالك (تـ672هـ): "الإعراب ما جئ به لبيان مقتضى العامل، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[6]. وقال بن هشام (تـ761هـ): "الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع" [7]، أو هو "الشكل الذي يقع في أواخر الأسماء والأفعال"[8]. وقال السيوطي (تـ911هـ): "الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب"[9].

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة، السابق: 42.

(2) السابق: 190-191.

(3) الجمل: الجرجاني(أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد تـ471هـ)، تحقيق علي حيدر، 1392هـ، دمشق: 6.

(4) الفصول الخمسون، السابق: 154.

(5) شرح المفصل: ابن يعيش النحوي (تـ 643هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت): 72/1.

(6) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، (محمد بن عبد الله بن مالك تـ672هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، 1387هـ، 1967م، دار الكتاب العربي، مصر: 7.

(7) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، دار الفكر، د.ت: 33 .

(8) شرح جمل الزجاجي: ابن هشام(أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي تـ609هـ)، تحقيق سلوى محمد عمر، 1419هـ، معهد البحوث و إحياء التراث الإسلامي: 92.

(9) همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، دت: 41/1.

أصول النحو السداسي الثالث دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، الاستفد ولا تسرق

أنواع الأعراب في النحو العربي:

هناك ثلاثة أنواع كبرى تتحكم في إعراب كل من الأسماء والأفعال والحروف، وهي:

1) الإعراب الظاهري: وهو الأصل في النحو، ويلحق الصحيح الآخر ولا يمنع مانع من النطق به مثل: يكتب الطالبُ الدرسَ.

2) الإعراب التقديري: ويحول فيه مانع من التلفظ بحركة الإعراب، ويلجأ إلى الإعراب التقديري لأحد الأسباب الآتية:

أ) التعذر: ويقع في المعتل الآخر المختوم بألف مفتوح ما قبلها، نحو: يقضي القاضي.

ب) الثقل: ويقع في المعتل الآخر المختوم بواو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، نحو: يدعو، يرمي، القاضي. ويقع في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: ابني، عائلتي..

3) الأعراب المحلي: ويلجأ إليه في حالتين رئيستين هما:

أ) أن يكون الاسم مبنيا لا تظهر عليه علامة الإعراب مباشرة ولا تقديرا، وإنما يلزم حالة إعرابية واحدة، فتكون علامة البناء في محل علامة الإعراب، نحو: هذا سيبويه.

هذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

سيبويه: خبر مبني على الكسر في محل رفع.

ب) أن يحل محل الاسم بنية تتألف من أكثر من جزء، يمكن تأويله بذلك الاسم، فالأصل في الخبر - مثلا- أن يكون اسما مرفوعا، وأن تظهر عليه علامة الإعراب، لكنه قد يكون جملة اسمية في محل رفع، نحو: الطالب عمله جيد. وقد يكون جملة فعلية في محل رفع، نحو: النجاح أن تبذل أقصى جهد، وقد يكون شبه جملة في محل رفع، نحو: نجاح الطالب في بذل جهده.

علاماته:

أما علامات الأعراب الأصلية فهي أربع علامات، على وفق الوظائف النحوية، وهي:

رفعٌ ونَصْبٌ في اسْمِ وفِعْلٍ، نَحْوُ زَيْدٌ يَقُومُ، وإِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ. وجَرٌّ في اسْمٍ: نَحْوُ: مررت بِزَيْدٍ. وجَزْمٌ في فِعْلٍ، نَحْوُ لَمْ يَقُمْ، فَيُرْفَعُ بضَمَّةٍ، ويُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ ويُجَرُّ بِكَسْرَةٍ، ويُجْزَمُ بالسكون.

وهي بالنسبة للأسماء والأفعال ثلاثة أقسام:

1) قسم تشترك فيه الأسماء والأفعال، وهو الرفع والنصب، نحو: الطالبُ يراجعُ دروسَه. الطالبَ لن يفشلَ.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

2) قسم تختص به الأسماء وهو الجر، نحو: الطالبُ في المدرجِ.

3) قسم تختص به الأفعال، وهو الجزم، نحو: لم ينجحْ المهملُ.

وبهذا قالت العرب لا اسم مجزوم، ولا فعل مخفوض.

وهذه الأنواع الأربعة للإعراب لها علامات تدل عليها وهي قسمان:

1) علامات أصلية.

2) علامة فرعية.

والعلامات الأصلية أربعة:

ا) الضمة للرفع.

ب) الفتحة للنصب.

ج) الكسرة للجر.

د) السكون للجزم،.

الإعراب بالعلامات الفرعية:

1) الأسماء الستة، وهي: أَبُو، وأَخُو، وحَمُو، وهَنُو، وفُو، وذُو، فتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وتُنْصَبُ بِالألِفِ، وتُجَرُّ بِالْيَاءِ، والأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ (هَنٍ) كَغَدٍ. أنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة كقوله تعالى: "وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ" القصص23. فـ (أبو): مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، و(نا): مضاف إليه، و(شيخ): خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ، و(كبير): صفة. وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ﴾، يوسف 80. فـ(أبا): اسم (أنَّ) منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، و(الكاف): مضاف إليه، و(الميم): علامة الجمع، وجملة (قد أخذ) خبر (أنَّ). وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، كقوله تعالى: ﴿ ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ﴾، يوسف 81. فـ (أبي) مجرورة بـ (إلى) وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة، و(الكاف): مضاف إليه، و(الميم): علامة الجمع.

ولا تعرب بالحروف إلا بشروط أربعة:

1) أن تكون مفردة، فإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى - بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً - كقوله تعالى: "وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ" يوسف 100. فـ (أبويه): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى. والهاء: مضاف إليه. وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات، كقوله تعالى: ﴿ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ ﴾، النساء: 11. فـ (آباء): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، و (الكاف): مضاف إليه. و (الميم): علامة الجمع، (لا تدرون): خبر.

2) أن تكون مكبرة كما في الأمثلة، فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات، نحو: جاء أُخَيُّ زيد، فـ (أُخَيُّ): فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و(زيد): مضاف إليه.

3) أن تكون مضافة، فإن لم تضف أعربت بالحركات، قال تعالى: ﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾، يوسف 78. فـ (أبا): اسم

(إن) مؤخر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، (له): خبر (إن) مقدم وتقول: هذا أبٌ عطوفٌ. وسلمت على أبٍ عطوفٍ.

4) أن تكون الإضافة لغير (ياء) المتكلم، فإن أضيفت لياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة كقوله تعالى عن موسى عليه الصلاة والسلام: "وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا" القصص 34. فـ (أخي): مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغل المحل بحركة المناسبة، و(أخ): مضاف والياء مضاف إليه، والخبر: (هو أفصح مني)، و(هارون): عطف بيان مرفوع.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

المحاضرة الثانية عشرة

الأصل والفرع

أصل الوضع، أصل القاعدة، العدول عن الأصل، الرد إلى الأصل

لقد جمع الله تعالى بين كلمتي (أصل و فرع) في قوله: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾: إبراهيم: 24. و (الفرع) بأنه: "خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبنى على غيره"[1].

والأصلُ عند اللغويين هو: أسفل كل شيء، وجمعه أصول، لا يُكسَّر على غير ذلك، وهو اليأْصُول، يُقال :أصل مؤصَّل[2]. وهو بمعان منها: أساس الشيء، والحيَّة، وما كان من النَّهار بعد العشي[3].الأصل "بأنه: "أسفل كل شيء، واستأصلت الشجرة؛ أي: ثبُت أصلُها، واستأصل الله فلانًا؛ أي: لم يدع له أصلًا" [4].

وعرَّفه الشريف الجرجاني (تـ 816هـ): بأنه: "ما يبتني عليه غيرُه"[5].

ويتضح من خلال مما سبق أن لعلماء اللغة ثلاثة معان شائعة لكلمة الأصل لغة، وهي: أصل الشيء: أسفله، والأصل هو جذر الشيء وأساسه الذي يقوم ويبتني عليه غيرُه، بالإضافة إلى أنه هو منشأ الشيء الذي ينبت فيه.

أما المعنى اللغوي لكلمة فرع فهي تدلُّ على المعاني التالية: عند الخليل: "أعلى كل شيء، وجمعه: فروع، والفروع: صعود من الأرض، ووادٍ مُفْرِع: أفرع أهلَه؛ أي: كفاهم فلا يحتاجون إلى نُجْعة، والفرع: المال المعدُّ، ويُقال: فرِع يفرَع فرعًا، ورجل أفرع: كثير الشعر، والفارع والفارعة والأفرع والفرعاء يُوصَف به كثرة الشَّعَر وطولُه على الرأس، ورجل مُفْرَع الكتف؛ أي: عريض، وأفرع فلان إذا طال طولًا"[6]. أي علوّا وارتفاعا وسمُوّا وسُبوغا، من ذلك الفرع، وهو أعلى الشيء، مصدر فرعت الشيء فرعًا: إذا علوته[7].

---

(1) التعريفات: علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق وزيادة: محمد عبدالرحمن المرعشلي، ط(1)،2003م، دار النفائس، لبنان: 85. .

(2) لسان العرب: ابن منظور: مادة (أ ص ل).

(3) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس: مادة (أ ص ل).

(4) معجم العين الخليل: بن أحمد الفراهيدي: مادة (أ ص ل)، .

(5) التعريفات: علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق وزيادة: محمد عبدالرحمن المرعشلي، ط(1)، 2003م، دار النفائس، لبنان:85.

(6) معجم العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي: مادة: (ف ر ع).

(7) مقاييس اللغة: ابن فارس: مادة: (ف رع).

أصول النحو، التداولي الثالث دراسات لغوية المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

ثنائية الأصل والفرع:

إن الاصطلاح لكلمتي (الأصل والفرع) قد استعمله النحاة والفقهاء والبلاغيين والأصوليين والمتكلّمين، ومن الصعب تحديد الفترة الأولى التي استعمل فيها، ولكن الإطار المعرفي والفكري والثقافي العربي الذي ظهر فيه مصطلح الأصل والفرع بات من الضروري تحديده. فقد ظهر في علوم اللغة منذ العصور الأولى للتنظير اللغوي العربي، بدءًا بعلم النحو وعلم الصرف إلى علم الأصوات وعلم العروض.

الأصل والفرع في النحو:

إن مصطلح "الأصل" و"الفرع"، استعمل في أعمال اللُّغويين الأوائل؛ فتنقل بعض الروايات أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من أصَّل العربية، ووضع لها القياس، وأن الناس قد تعلَّمُوا منه العربية، ففرَّع لهم أصولها"[1].

لقد وأثَّرت فكرة (الأصل والفرع) في قواعد النحو وأحكامه منذ إرهاصاته الأولى، فاستُعمل في أعمال اللُّغويين الأوائل؛ فالروايات تنقل أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من أصَّل العربية، ووضع لها القياس، وأن الناس قد تعلَّمُوا منه العربية، ففرَّع لهم أصولها"[2].

فللعمل النحوي أصل واحد، وللإعراب أصل واحد، وللبناء أصل واحد، ولكل باب من أبواب النحو قاعدة عامة، يمكن أن تُسمَّى أصل القاعدة[3]. كإجماع النحاة على أن المذكر أصل، والمؤنث فرعٌ عليه، ومعنى هذا أن الأصل في الاسم أن يكون مذكَّرًا، أما التأنيث فهو طارئ عليه، ثم قضية التنكير والتعريف التي قرَّر النحاة بخصوصها أن التنكير أصل والتعريف فرع، كما جعلوا المفرد أصلًا للمثنى والجمع، ويسوغ النحاة تقسيم هذه القضايا إلى "أصل وفرع" بمسوّغ أن الأصول لا تحتاج إلى علامات عكس الفروع التي تحتاج إلى علامات[4].

الأصل في العمل:

يجمع علماء النحو العربي - بصريون وكوفيون، قدامى ومحدثون - على فكرة واحدة، وهي أن الأصل في العمل والتأثير للفعل، فالحرف، فالاسم؛ قال ابن يعيش: "أصل العمل إنما هو الأفعال، وإذا عُلِم ذلك فليعلم أن الفروع أبدًا تنحطُّ عن درجات الأصول، فلمَّا كانت أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال، كانت أضعف منها في العمل، وما يوضّح ذلك قولك: زيد

---

(1) مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي: 11 .

(2) نفسه:11.

(3) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: حسن خميس الملخ: 130.

(4) شرح المفصل: ابن يعيش: 59/1.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المدرس: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

ضاربٌ عمرًا، وزيد ضاربٌ لعمرٍو، فتكون مُخيرًا بين أن تُعدِّيه بنفسه، وبين أن تُعدِّيه بحرف الجر لضَعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فلا تقول: ضربت لزيد" (1).

فأصل العمل لا يُسند إلَّا إلى شيء واحد هو الفعل؛ لأنه أقوى العوامل؛ لذلك يعمل عملين يرفع الفاعل وينصب المفعول(2)، أما العوامل الفروع فهي عوامل غير أصيلة جاءها الإعمال لصلة لها بالفعل.

وبناءً على هذا الإجماع الذي تمّ بموجبه إلحاق العوامل التابعة بالأفعال رتّب النحاة

المشتقات، فقدَّموا اسم الفاعل ومعه صيغ المبالغة، ثم اسم المفعول، ثم الصفة المشبهة، ثم اسم التفضيل، ثم المصدر، ثم الاسم المضاف، ثم الاسم المبهم، ثم معنى الفعل(3).

والعامل الفرع قد يكون فرعًا لأصله، وأصلًا لغيره، فكما أن بعض العوامل عامل فرع عن فعل، فإن لبعضها هي أيضًا فروعًا تنبثق عنها، وتلحق بها، فـ"ما، ولا، ولات، وأن، المشبهات بليس"، محمولة على ليس، وملحقة بها، ولها في كتب النحو حيِّزٌ خاصٌّ يرِدُ عقب باب "كان"، مما يُشعِر بتبعيَّتِها لها ولحوقها بها.

ولا النافية للجنس ملحقة بأن في العمل، ولها معها حكم اللحق، وصيغ المبالغة والصفة المشبهة ملحقات باسم فاعل متفرعة عنه(4).

الأصل في البناء والإعراب:

كانت هذه المسألة محلّ خلافٍ بين نحاة البصرة ونحاة لكوفة، ومذهب البصريين أن الإعراب أصلٌ في الأسماء، فرعٌ في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم؛ قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: "المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل" (5).

فكل اسم معرب فهو على أصله لا سؤال فيه، وكل اسم مبنيّ، فهو خارج عن أصله، لِعِلَّة لحقته فأزالته عن أصله (6).

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 78/6.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات بن الأنباري، ؛ تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، ط(2)، 1987م، المكتبة العصرية، بيروت: 81/1.

(3) العوامل المائة: عبد القاهر الجرجاني: 481 .

(4) نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية وتركيبية": مصطفى بن حمزة: 269.

(5) الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، ط(3)، 1979م، دار النفائس بيروت: 77.

(6) ينظر الجمل في النحو: الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، تحقيق علي أحمد، ط(1)، 1990م، مؤسسة الرسالة، دمشق: 260-261.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استفد ولا تسرق

إن الأفعال أوجب لها الإعراب فأعربت لعلة مضارعتُها للأسماء، وبعض الأسماء منعتها عِلَّةٌ من الإعراب فبُنيت؛ وذلك لعلة وهي مشابهتها للحرف.

وذهب الكوفيون إلى أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال أيضًا، وأصل البناء الحروف؛ بدليل أن الأفعال تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء، فتكون ماضية، ومستقبلية، وموجبة ومنفية، ومجازًى بها، ومأمورًا بها، ومنهيًّا عنها، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب والذكر والأنثى، وردَّ نحاة البصرة على هذا الاحتجاج بقولهم: "إن اختلاف معاني الأفعال إنما هو لغيرها لا لها؛ لأنه إنما تختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها" [1].

أصل الوضع:

ويقصد به: " الأصل المجرّد لوضع اللفظ المفيد أو التركيب الصحيح تعديلاً لرأي الدكتور تمام حسّان الذي رأى أنّ أصل الوضع أصل مجرّد لوضع الحرف أو الكلمة أو الجملة" [2].

فالأفعال لا يكون منها التثنية لأنّها أصل في دلالة الأحداث، واستعمل قاعدة من قواعد استصحاب الحال للدلالة على هذا الأصل [3].

وبناء فعل الأمر، نحو: اِذهبْ، و اكتبْ، وكون ما اتّصل به أحد الضمائر من الأمر بلا نون بَيّنٌ، لأنّ النون إنّما هي علامة الرفع، والأمر في نحو: اضربْ واقتلْ مبني ليس بمعرب لأنّه فعل ليس فيه علّة توجب إعرابه، لأنّه بناء مخصوص بالمستقبل فليس فيه العلّة الموجبة لإعراب الفعل التي هي اشتراك البناء واختصاصه بعد ذلك بالحرف لأنّه مختص في أصل وضعه، فإذا لم يكن فيه علّة توجب إعرابه انبغى أن يبقى على أصل الفعل وهو البناء''. نستقرئ من ذلك أنّ الأفعال الأصل فيها البناء، إلاّ إذا دخلت عليه علّة توجب إعرابه مثل الفعل المضارع، وفعل الأمر لم تدخل عليه هذه العلّة التي توجب إعرابه فهو باقٍ على بنائه. ويرى نحاة الكوفة أنّ الأمر معرب. أما الفعل الذي لم يظهر فيه الإعراب مع هذه النون فعلّته تشبيه الفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة بالفعل الماضي الذي اتصلت به نون جماعة النسوة يسكن منه آخر الفعل وتزول بسبب النون حركة البناء حمل المضارع على الماضي في ذلك، فسكن آخر الفعل المضارع، وزالت بسبب النون حركة الإعراب كما زالت بسبب النون حركة البناء. أي أنّ الفعل المضارع لما اتصلت به نون جماعة النسوة، سكن آخره نحو(يكتُبْن) شابه الفعل الماضي لما اتصلت به نون النسوة كذلك، مثل(كتبْن)، وأصل الفعل البناء، فرجع المضارع إلى أصله الذي هو البناء.

---

(1) ينظر الإيضاح في علل النحو الزجاجي: 81.

(2) ينظر الإغراب في جدل الإعراب: الأنباري: 46.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: 338/1.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد وطيش، "استفد و لا تسرق

2) أصل القاعدة:

عُرّف هذا المصطلح بالقاعدة الأصلية (أو قاعدة الأصل) وهو أصل معياري عام يتخذه النحاة مقياساً للصواب النحوي كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ أو تقدّم الفعل على الفاعل وتقدّم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله[1].

فالاسم أصل والفعل والحرف فرعان لأنّ الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً، وقد يوجد كلام مفيد كثيراً لا يكون فيه فعل ولا حرف، فدلّ ذلك على أصالة الاسم في الكلام، وفرعية الفعل والحرف فيه.

3) العدول عن الأصل:

العدول عن الأصل: هو الخروج عن أصل وضع الكلمة إلى حالة مخالفة إلى أصل وضع الكلمة، نحو ذلك: أنّ القاعدة الأصلية تجعل المبتدأ متقدماً على الخبر، ولكن يحدث أحياناً أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على لفظ يشتمل عليه الخبر، ولو استصحبنا هذا الأصل لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ولأدّى ذلك إلى اللبس، عندئذ يعدل عن هذه الأصل إلى القاعدة الفرعية، وهي قاعدة تقديم الخبر[2].

وكذلك فعل الأمر من الرباعي إذا كانت فاء ماضيه همزة، فإنها تحذف في المضارع والأمر، وهذا عدول عن الأصل، نحو قولك: أَكْرَمَ يُكْرِمُ ⟵ أَكْرِمْ، والأصل في يُكرِم ⟵ يُؤكرِم[3].

4) الردّ إلى الأصل:

الردّ إلى الأصل هو إعادة الشيء إلى ما كان عليه، أي أنّ الردَّ إلى الأصل هو التقدير الذي يقدّره النحوي في أصل الكلمة، أو أصل الجملة. ويكون الردُّ إلى الأصل بواسطة ذكر الكيفية التي تمّ بها العدول، كالفعل (قال) أصله (قَوَلَ) تحركت الواو وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً.

وكذلك بالنسبة إلى (الباء) الجارة، كقولك: زيدٌ بالبصرة، والأصل: زيد كائن بالبصرة، فالباء أفادت إضافة كائن إلى البصرة، ولولا هي لم يُضَفْ كائن إلى البصرة لأنّه من غير الجائز بالقول: زيد كائن البصرة لكنّها مع أنها أفادت إضافة ما كان لا يُضاف لولا هي أعطت معنى كون البصرة مكاناً لزيد، فأفادت معنى الظرف.

---

(1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: 1/257.

(2) شرح المقدمة الجزولية الكبير: أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (تـ 654 هـ)، تركي بن سهو العتيبي، ط (1)، 1413هـ، مكتبة الرشد، الرياض: 1/266.

(3) نفسه: 1/266.

أصول النحو، الدراسي الثالث، دراسات لغوية المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

وكذلك الحال بالنسبة إلى حذف الخبر، فأصل الخبر أن يكون مؤخراً ولا دليل على تقديمه فلا ينتقل عن الأصل إلا بدليل، كتقدير الخبر في لولا زيدٌ لأكرمتك، يمكن تقديره مؤخراً ؟، كالتالي: لولا زيدٌ حاضرٌ لأكرمتك، ولا يمكن تقديره مقدماً، نحو: لولا حاضرٌ زيدٌ، لأنّ الخبر لما كان هنا محذوفاً والأصل فيه أن يكون مؤخراً، لم ينبغ أن يُعدل في تقدّيره عن الأصل إلا بدليل.

أمّا عند المحدثين فالمرجع الوحيد الذي تناول موضوع الأصل والفرع بدراسةً موسَّعة فهو كتاب "الأصول دراسة إبستيمولوجية لأصول الفكر اللُّغوي العربي"، لتمام حسان، الذي خصّ له فصلًا كاملًا. وأوضح فيه أن أهم ما للاستصحاب من أثر في الدرس النَّحْوي أنه دفع النحاة إلى تجريد الأصول الذي كان قائمًا في أذهان العرب، وهو استخراج المعقول من المحسوس، حتى وصلوا لِما أسَموه" أصل الوضع "و"أصل القاعدة"، أي توصُّلًا إلى الهيكل البِنْيوي للنحو، فكان ما سماه أصل الوضع وأصل القاعدة، وما ارتبط بذلك من عدول عن الأصل، وردٍّ إلى الأصل[1].

وقسّم أصل الوضع إلى أصل وضع الحرف، وأصل الكلمة، وأصل الجملة.

أما أصل وضع الحرف، فلا يحتاج إلى الاستدلال في الغالب؛ لظهوره ويُسر الوصول إليه، فليس من الصعب مثلًا، عند نطق حرف الميم في محل النون من كلمة "ينبغي" أن نُدرِك أن هذه الميم هي في أصل الكلمة نون، وذلك بالرجوع إلى أصل الاشتقاق وأصل الصيغة، فنجد أن الصوت المطوق ميمًا يقع موقع نون المطاوعة في أصل الصيغة، فنحكم أن هذا الصوت يرتدُّ إلى أصل هو النون.

وكذلك الشأن بالنسبة لأصل وضع الكلمة، فبالعودة إلى أصل الاشتقاق، وأصل الصيغة، والقواعد الصرفية، يسهل ردُّ الكلمة إلى أصل وضعها؛ مثلًا نستعين في رد (قال) بـ(أقوال وقول)، وبصيغة فعل، ثم بالقاعدة الصرفية التي تقول: "إذا تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها قُلِبت ألفًا"، وهكذا.

أما فيما يتعلّق بأصل وضع الجملة، فيمكن جمع نمطِها النظري في الذِّكر والإظهار، والترتيب والربط والاتصال...، وإذا كانت عبارةً عربية فصحى لا يتحقّق لها أحد هذه الأمور، حكمنا بأنها معدولةٌ عن الأصل، ومن ثَم تستحق التأويل؛ بحيث تؤول - أي تُرجع - إلى الأصل، فإذا سمعنا الحوار الآتي: أ) (كيف حالك ؟ ب) بخير. نأخذ الضمير أنا من الكاف في آخر السؤال، ونعتبر هذه الكاف دليل الحذف، وبذلك يجوز هنا الحذف؛ لأنه "لا حذف إلا بدليل"[2].

(1) الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللُّغوي عند العرب: تمام حسان، 1460هـ/ 2000م، عالم الكتب، القاهرة: 124 .

(2) نفسه: 213-214 .

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد دريش، "استفد ولا تسرق"

ومن المحدثين الذين لهم رأي في مسألة (الأصل والفرع) نجد أيضا " محمد عيد " صاحب كتاب (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وفي ضوء علم اللغة الحديث)، يرى في هذا الموضوع بأنّ " مهمةُ مستقرئ اللغة، أن يقف وراء الاستعمال ولا يتجاوزه، وأن يصف ما أمامه ولا يتدخَّل فيه، وأن يُتابع التصور ولا يصادره"[1].

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

(1) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء اللغة الحديث: محمد عيد، عالم الكتب، ط(3)، 1988م: 260 .

المحاضرة الثالثة عشرة

الاجتهاد ومواقف العلماء منه

اختلف علماء اللغة في تحديد أدلة النحو عددا ونوعا، وإن أجمعوا على السماع والقياس، فيرى ابن جني أنها السماع والقياس والإجماع، ويرى ابن الأنباري أنها السماع والقياس واستصحاب حال الأصل، وجعلها السيوطي أربعة: السماع والقياس والاجماع واستصحاب حال الأصل[1].

أما المحدثون فقد اختلفوا هم أيضا في تحديدها، فهي عند حلمي خليل ثلاثة أصول، وهي السماع والقياس ونظرية العامل[2]. وفي نظر محمد عيد خمسة أصول وهي السماع والقياس ونظرية العامل والتقدير والتعليل[3]

تعريف الاجتهاد

الاجتهاد في اللغة مأخوذ من الجهد بضم الجيم والجهد بفتحها، أي الطاقة والمشقة، وهو من باب نفع: يقال جهد في الأمر جهدا إذا طلب حتى بلغ غايته في الطلب، واجتهد في الأمر بذل وسعه وطاقته في طلبه ليبلغ مجهوده، ويصل إلى نهايته[4].

أي الاجتهاد في اللغة يقتضي بذل الوسع والطاقة في الطلب إلى آخره فيقال اجتهد في حمل الصخرة العظيمة ولا يقال اجتهد في حمل نواة[5].

أما اصطلاحا فقد تعددت تعريفات العلماء للاجتهاد ولكنها تقاربت في المعنى.

فقد عرفه ابن الحاجب بقوله: استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي[6]

(1) ينظر مبادئ في أصول النحو: ابن لعلام مخلوف، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع: 11-12.

(2) مقدمة لدراسة علم اللغة: حلمي خليل، 1999م، دار المعرفة الجامعي، الاسكندرية: 12-18.

(3) أصول النحو العربي: محمد عيد، 1982م، عالم الكتب، القاهرة: ينظر أبواب الكتاب.

(4) لسان العرب: ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد التادلي، دط، دم، دت: 953/1.

(5) مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: لجنة من علماء العربية،1981م، دط، دار الفكر: 114.

(6) العضد الإيجي، شرح مختصر المنتهى الأصولي: ابن الحاجب، تصحيح: شعبان محمد إسماعيل، دط، 1993م، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة: 189/2.

أصول النحو، السداسي الثالث دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

وعرفه الآمدي بقوله: استفراغ الوسع في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعية، على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد فيه[1]، أي بذل الفقيه الوسع، أي طاقته في النظر في الأدلة لأجل أن يحصل عنده الظن أو القطع بأن حكم الله في مسألة كذا أنه واجب أو مندوب أو مباح أو مكروه أو حرام.[2] والفقيه والمجتهد مترادفان في عرف أهل الأصول.

والاجتهاد في الشريعة الإسلامية هو نفسه في اللغة مع تحديد من المجتهد، وفيمن يكون الاجتهاد، ومهما اختلفت التعاريف فكلها متفقة على أن الاجتهاد هدفه إيجاد الأحكام للحوادث في كل زمان ومكان، وتبقى حقيقته أنه عملية يقوم بها المجتهد لاستنباط الأحكام الشرعية للوقائع سواء لردها إلى نصوصها المنطوقة، أو بردها إلى مفهوم تلك النصوص، أو بالقياس على تلك النصوص، أو باستعمال القواعد الكلية لإيجاد أحكام للحوادث المستجدة.

شُروط المُجتهد للاجتهاد والمُجتهدين شُروطٌ ضابطة تتقيّد بها عملية الاجتهاد، وهيَ تتعلّق أيضاً بشروط الفقيه الذي يُخوّل بالاجتهاد، ومن هذه الشُروط:

أن يكونَ المُجتهد مُسلماً .

أن يكونَ المُجتهد بالغاً عاقلاً مُميّزاً.

أن يكون المُجتهد عالماً بالقُرآن الكريم وحديث رسول الله صلّى الله عليهِ وسلّم.

أن يكون المُجتهد على عِلمٍ باللغة العربيّة وفنونها وبلاغتها .أن يكونَ المُجتهد ذا عِلمٍ بتفسير كلامِ الله تعالى وشرح حديثِ رسولهِ صلّى الله عليهِ وسلّم.

أن يكون المُجتهد على عِلم بما اتفق عليهِ العُلماء من إجماع وما صدرَ من أحكام شرعيّة كيلا يسعى في بذل الجهد في فهم ظنّ قد قطعهُ العُلماء بإجماعهم.

العِلم بالناسخ والمنسوخ فلا يجتهد في استخراج حُكمٍ شرعيّ من خلال نصٍّ منسوخ.

واللغة شأنها شأن علوم الفقه وسائر العلوم الأخرى، فكل متمكن من فرع ودارس له ومتخصص فيه له الحق في الاجتهاد وأن يقترح وينادي بنظريته التي يراها حقاً، والمتخصصون ينظرون إلى الآراء والنظريات ويقررونها أو يرفضونها أو يعدلونها، ثم تأتي الهيئات الرسمية في التشريع لتأخذ ما تراه صحيحاً من أقوال هؤلاء العلماء، وتتخذ منها قانوناً لها، والمجامع العلمية المعترف بها تقرر صحة النظرية العلمية أو خطأها، وتدخل في عداد العلم ما ثبتت صحته، فكل كاتب وشاعر أن يستعمل من الكلمات اللغوية ما يؤدي غرضه ويعرضه على الناس ليجاروه أو يرفضوه، والمجامع الرسمية تأخذ من مما يعرضه عليها أعضاؤهم باجتهادهم وبحثهم ما تراه صالحاً، وتعده وتنشره ليكون دستوراً، وهكذا حتى يبلغ الاجتهاد أهدافه.

---

(1) الإحكام في أصول الأحكام: سيف الدين الآمدي، دط، 1983م، دار الكتب العلمية: 139/3.

(2) نشر البنود على مراقي السعود: سيدي عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، ط(1)، 1409هـ- 1988م، دار الكتب العلمية، بيروت: 309/1.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشترك: الأستاذ الدكتور أحمد قريش. "استفد ولا تسرق

المحاضرة لرابعة عشرة

نظرية العامل

العوامل اللفظية والمعنوية

وتعود فكرة نشأة العامل إلى نشأة النحو نفسه، وأخذ بها جميع النحاة بلا استثناء، واتفق عليها البصريون والكوفيون على السّواء، وفكرة العامل كانت من أهم أسباب الاختلاف بين النحاة وانقسامهم. ومنشأ فكرة العامل النحوي ودخولها النحو عائد – حسب بعض الباحثين- إلى النظر العقلي الذي كان سائداً إبان تدوين النحو العربي.

وأصبح مصطلح العامل من المصطلحات الأساسية في الفكر النحوي العربي، وأن أكثر علل النحاة وقواعدهم مصوغة وفق فكرة العامل، وربطوا نظرية العامل بظاهرة الإعراب ربطاً مباشراً، وأقاموا الفكر النحوي في درس العربية على وجود الحركة الإعرابية، فهي في نظرهم لا تعدو أن تكون رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجر عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة[1]. وهي المعين على الإبانة عن المعاني بالألفاظ[2]، لأنّ الألفاظ هي مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج منها[3]. وقد دفع النحاة ذلك إلى إيجاد طريقة لتفسير وجود الحركة الإعرابية في كل موضع بكيفية معينة (ضمة، فتحة، كسرة، سكون إلخ) وضبط أسبابه فتوصلوا إلى القول بالعَمَلِ[4]، عمل العناصر اللغوية، بعضها في بعض على وجه العلاقات الثابتة بينها في تلازمها[5].

العوامل: جمع عامل ومعناها اللغوي هو من "عَمِلَ يَعْمَلُ، عَمَلًا، وفاعلها عاملٌ، والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ملكه وعمله وماله"[6]، والعمل هو الفعل المؤدَّى باليد، وهو المِهنة، أو أجرة العامل[7].

أصول النحو، السداسي الثالث، ... لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

---

(1) أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، 1979م، جامعة تشرين اللاذقية: 131.

(2) الخصائص: ابن جني:35/1.

(3) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني: 28.

(4) ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم: محمد عبد الفتاح الخطيب،1427هـ/ 2006م، دار البصائر، مصر : 8/2.

(5) نظرية النحو العربي: في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: نهاد الموسى، 1980م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: 39.

(6) لسان العرب: ابن منظور، مادة: (ع م ل).

(7) تاج العروس: مادة (ع م ل).

وقد اكتسبَتْ هذه الكلمةُ صبغة دينية؛ يقول الله عز وجل في كتابه الحكيم :﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾]التوبة: 60، والعامل هنا يراد به القائمُ على جمع الزكاة.

واصطلاحا: هو الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضى للإعراب. أو هو: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص.

وفكرة العامل تعني على وجه الخصوص حدوث أثرا ما في كلمة على نحو مطرد في وجود كلمة أخرى، أي أن بعض مفردات اللغة يرتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً بحيث نتوقع بعضها حين يرد بعضها الآخر، وبحيث لا تكتمل دلالة بعضها إلا بمجيء ما يرتبط به، وقد أطلقوا على هذا التعلق مصطلح العامل، وفهموا العلاقة بين المترابطين في الجملة على أنها علاقة تأثر وتأثير، وأن الكلمة المرتبطة بغيرها تقع تحت تأثيرها وتعد معمولاتها.

وعليه فالعامل في اصطلاح النحاة هو ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً، وهو عند الرماني: موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى[1]،)أما الرضي فيرى بأنه ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب[2]،أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة العربية على وجه مخصوص، والعوامل عند الأنباري ليست مؤثرات حسية كالإحراق للنار

والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، والأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بشيء[3].

والعامل في تصور النحاة ثلاثة أمور:

1) العامل عامل مؤثر حقيقة، وإنه سبب وعلة للعمل.

2) العامل أمارة وعلامة فقط.

3) ما أطلق عليه اسم العامل لا عمل له إطلاقاً والعامل الحقيقي هو المتكلم. أما كما يخص تصورهم للعمل، في ثلاثة أمور أخرى، هي:

1) مقتضى العامل هو الأثر اللفظي الذي يوجد في الكلمة.

2) مقتضى العامل هو نفس الاختلاف، وهو معنى عقلي يعرف بالقلب.

3) مقتضى العامل هو توارد المعاني المختلفة على الاسماء[4].

---

(1)الحدود: الرماني: 4.

(2) شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (تـ 672هـ)، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط(1):72/1.

(3) الإنصاف: ابن الأنباري: 46/1.

(4) أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، 1981م، الأطلسي، الرباط: 200.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد و لا تسرق

أنواع العوامل:

قسم النحاة العوامل اعتماداً على معايير ثلاثة، هي:

1) معيار اللفظ والمعنى.

2) معيار الأصالة والفرعية.

3) معيار القوة والضعف.

ويغلب الأخذ بالمعيار الأول في الدرس النحوي، الذي يقسم العوامل إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية. هذا وقد اعتمد الجرجاني في كتابه العوامل المائة المعيار الأول، وجعل العوامل في النحو العربي مئة عامل، وهي تنقسم إلى قسمين رئيسين: عوامل لفظية وعوامل معنوية، والعوامل اللفظية تنقسم بدورها إلى قسمين: عوامل لفظية سماعية وعوامل لفظية قياسيّة[1].

العوامل اللفظية:

وهي العوامل التي تظهر في الكلام نطقاً وكتابة، أو تقدر تقديراً واجباً، أو جائزاً، أو حقيقة أو حكماً، وهو الأصل في العربية. وتنقسم العوامل اللفظية -كما سبق الذكر- إلى عوامل سماعية وقياسيّة.

والعوامل اللفظية السماعية هي ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها، وسميت كذلك لأنه لا يصح أن يقال في كل واحد منها هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز، كحروف الجر، والحروف المشبة بالأفعال، كالباء وأخواتها التي تجر الاسم فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها.

وقد ذكر بعض النحاة بأن العوامل اللفظية السماعية قسمان:

1) لفظية.

2) ومعنوية.

]القسم الأول: العوامل اللفظية وهي على ثلاثة أقسامك:

1) الحروف

2) الأفعال

3) الأسماء.

أولا: الحروف العاملة، وهي نوعان:

1) حروف عاملة في الاسم، وهو على خمسة أنواع:

أ) الحروف الجارَّة: وهي سبعة عشر حرفا، وعند بعضهم الآخر عشرون حرفا، وهي تجر الاسم: البَاء، ومَنْ، وإلَى،

(1) العوامل المائة: مجد الإسلام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي، عني به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، ط(1)، 1430هـ، دار المنهاج جدة: 47.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

وحَتَّى، وفِيْ، واللَّام، ورُبَّ، وواو القسم، وتاء القسم، وعَنْ، وعَلَى، والْكَاف للتشبيه، ومُذْ [1]، ومُنْذُ، وحاشَا، وخَلَا، وعَدَا [2]، بإضافة (كَيْ، ولَعَلَّ، ومَتَى عند بعضهم.

ب) الحروف المشبهة بالفعل: وهي ستة: إنَّ، وأَنَّ، وكَأَنَّ، ولَكِنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ. ولَا بد هذه الحروف من اسم منصوب وخبر مرفوع، نحو: إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ؛ (زَيْدًا) اسم إنَّ و(قَائِمٌ) خبرها.

وهي حسب معانيها: إنَّ وأَنَّ للتحقيق، وكَأَنَّ للتشبيه، ولَكِنَّ للاستدراك، ولَيْتَ لتمني، ولَعَلَّ لِلتّرجّي.

ج) مَا ولَا [وإِنْ ولَات] المشبهات بـ لَيْسَ، تعملان عملها، نحو: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، (زَيْدٌ): اسم مَا، و (قَائِمًا) خبرها. وإن الحضور خيرًا من التخلف.

د) لا التي لنفي الجنس، يكون اسمها منصوبًا مضافًا غالبًا، وخبرها مفوعًا، مثل: (لَا رَجُلَ موجودٌ فِي الدَّارِ). فإن كانت بعدها نكرة مفردة، كانت مبنية على الفتح، نحو: (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ). وإن كانت بعدها معرفة يجب تكريرها مع معرفة أخرى، وتلغي لا، وترفع المعرفة بالابتداء، نحو: (لَا زَيْدٌ عِنْدِيْ، وَلَا عَمْرٌو). وإن كانت بعدها نكرة مفردة ومكررة أخرى، فيجوز فيها خمسة أوجه:

1) فتح الأول والثاني: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ). ببنائهما على الفتح على أن (لَا) نافية للجنس أي عاملة عمل (إِنَّ).

2) رفع الأول والثاني: (لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ). على أن (لَا) عاملة عمل ليس.

3) فتح الأول ورفع الثاني: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ). ببناء الأول على الفتح، ورفع الثاني، على أن (لَا) الثانية (قُوَّةٌ) عاملة عمل ليس، أو مهملة وما بعدها مبتدأ أو تكون (لَا) زائدة لتأكيد النفي، وعليه (قُوَّةٌ) مرفوع بالعطف على محل (لَا) واسمها، لأن محلها الرفع بالابتداء.

4) رفع الأول وفتح الثاني: (لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ). برفع الأول وبناء الثاني على الفتح؛ الأول عاملة ليس، والثانية عاملة (إِنَّ).

5) فتح الأول ونصب الثاني: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللهِ). ببناء الأول على الفتح، ونصب الثاني بالعطف على محل اسم (لَا) إذ محله النصب.

ه) حروف النداء، وهي خمسة: يَا، وإِيَّا، وهَيَا، وأَيْ، والهمزة المفتوحة للقريب.

وهي تنصب المنادي المضاف، نحو: (يَا فاطمةَ الزهراءِ)، والشبيه بالمضاف، نحو: يَا واسعاً علماً)، والنكرة غير المقصودة، كقول الكفيف: (يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِيْ)، وإن كان المنادي مفردا معرفة (4)، يُبنى على علامة الرافع، نحو: (يَا زَيْدُ).

الحروف العاملة في المضارع

وهو قسمان:

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

---

(1) تأتي مُذ ومُنذُ وحرفي جر، وذلك: إذا تلتهما جملة فعلية أو اسمية فهما ظرفان، وإن تلاهما اسم مفرد فهما **إما** حرفً وإما ظرفان.

(2) عَدَا وخَلَا وحاشَا تأتي على وجهين: أولها: مسبوقة بما المصدرية، نحو: مَا عَدَا، مَا خَلَا، مَا حَاشَا فهي أفعال. ثانيهما: غير مسبوقة بما، فتكون أفعالًا أو حروف جرًا.

أ) الحروف التي تنصب الفعل المضارع.

وهي أربعة:

1) أَنْ، نحو: (أرغب في أن أنجحَ)؛ أن وما دخلت عليه يؤوّل إلى مصدر، فالمعنى أرغب في النجاحِ.

2) لَنْ، نحو: (لَنْ يرسبَ المجتهدُ)، وهي لتأكيد النفي.

3) كَيْ، نحو: (حضرت كي أدخلَ الامتحان).

4) إِذَنْ، نحو: (إِذَنْ أُكْرِمَكَ) في جواب من قال: أَنَا آتِيْكَ غَدًا.

وقد تنصب (أَنْ) الفعل المضارع مقدرةً بعد ستة أحرف:

1) بعد حَتَّى، نحو: وقفت حَتَّى أستريحَ).

2) بعد لَامُ الجحد، نحو قوله تعالى: "مَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ". الأنفال:8.

3) بعد أَوْ التي في معنى إِلَى أَنْ أو إِلَّا أَنْ، نحو: (لأفضحنّك أَوْ تُراجع موقفك).

4) بعد وَاوُ المعية، نحو قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتِيَ مثله *** عار عليك غذ فعلت عظيم

5) بعد لَامُ كَيْ.

6) بعد الفاء التي تقع في جواب ستة أشياء: أمر، ونهي، نفي، واستفهام، وتَمَنَّ، وعرض، وأَمْثِلَتُهَا مَشْهُوْرَةٌ.

ب) الحروف الجازمة للفعل المضارع، وهي خمسة: لَمْ، ولَمَّا، ولَامُ الْأَمْرِ، ولَا النهي، وإِن الشرطية، نحو: (لَمْ يضربْ)، و (لَمَّا يَضربْ)، و(لِيَضرْ)، و(لَا تضربْ)، و(إِنْ تضربْ أضربْ).

قد تدخل (إِنْ) على الجملتين، نحو: (إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ)؛ الجملة الأولى شرط والثانية جزاء وهي للاستقبال. وإن دخلت على الماضي، نحو: (إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ)، فالجزم هنا تقديري، لأن الماضي ليس بمعربا.

ثانيا: عمل الأفعال، وهي:

1) الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلاً: كان- صار-أصبح- أمسى- أضحى- ظل- بات- ما زال- ما برح- ما فتئ- ما انفكّ- ما دام- ليس.

2) أفعال المقاربة، ترفع اسماً واحداً، وهي أربعة أفعال: عسى- كاد- كرب- أوشك. وأفعال الرجاء: وهي: عسى، حرى، أخلولق. وأفعال الشروع: أنشا، علق، طفق، أخذ، هب، بدأ، ابتدأ، جعل، قام، انبرى.

3) أفعال المدح والذم، وهي ترفع الاسم المعرف بلام التعريف، وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح أو الذم، وهي أربعة أفعال: نِعْمَ- بئْسَ- ساء- حبّذا. والشرط أن يكون فاعله معرّفًا باللام، نحو: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، أو مضافًا إلى المعرفة باللام، نحو: (نِعْمَ صَاحِبُ الخلقِ زَيْدٌ»، أو ضميرا مستترا مميزا بنكرة منصوبة، نحو: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ)؛ وفاعل (نِعْمَ) ضمير مستتر تقديره هُو، و(رَجُلًا) تمييز منصوب، لأن (هُو) مبهم.

أصول النحو السداسي الثالث دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

4) أفعال الشك واليقين، وتسمى أفعال القلوب، وهي: أفعال اليقين: علم- رأى- وجد. وأفعال الشك: ظنّ- حسب- خال. وزعم بين المجموعتين، وبها تكون السابعة.

5) أفعال التعجب لها صيغتان: ما أَفْعَلَهُ، نحو: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، تقديره: أَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنَ زَيْدًا. (مَا) بمعنى شيء في محل الرفع مبتدأ، و(أَحْسَنَ) من فعل وفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) في محل الرف خبر، و(زَيْدًا) مفعول به.

والصيغة الثانية: أَفْعِلْ بِهِ، نحو: (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ)، (أَحْسِنْ) فعل ماضٍ ورد على صيغة الأمر لإفادة التعجب صيغة الأمر، الباء حرف جر زائد، زيد فاعل، وتقديره: أَحَسَنَ زَيْدٌ أي صَارَ ذَا حُسْنٍ، والباء زائدة.

ثالثا: الأسماء الشرطية بمعنى إنَّ، وهي تسعة: مَنْ، ومَا، وأَيْنَ، ومَتَى، وأَيُّ، وأَنَّى، وإِذْ مَا، وحَيْثُمَا، ومَهْمَا. وهي تجزم الفعل المضارع، نحو: (مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، و(مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ)، و(أَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ، و(مَتَى تَقُمْ أَقُمْ)، و (أَيُّ درسٍ تراجع أراجعْ)، و(أَنَّى تَكْتُبْ أَكْتُبْ)، و(إِذْ مَا تُسَافِرْ أُسَافِرْ)، و (حَيْثُمَا تجلسْ أجلسْ)، و(مَهْمَا تَقْعُدْ أَقْعُد).

أسماء الأفعال بمعنى الماضي: هَيْهَاتَ؛ أي بَعُدَ، وشَتَّانَ؛ في أَفْتَرَقَ، وسَرْعَانَ؛ أي سَرِعَ. وهي ترفع الاسم على الفاعلية، نحو: (هَيْهَاتَ النجاحُ)؛ أي بَعُدَ.

أسماء الأفعال بمعنى أمر الحاضر، مثل: رُوَيْدَ، وبَلْهَ، وحَيَّهَلْ، وعَلَيْكَ، ودُوْنَكَ، نحو: (رُوَيْدَ زَيْدًا)، أي أَمْهِلْهُ. وهي تنصب الاسم على المفولية.

اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال؛ يعمل عمل الفعل المعروف، إذا اعتمد على لفظ قبله وذلك اللفظ: إما أن يكون مبتدأ، كما في قولك: (زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوْهُ) في اللازم، و(زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوْهُ عَمْرًا) في المتعدي. أو موصوفا، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوْهُ بكرًا). أو موصولا، نحو: (جَاءَنِي القَائِمُ أَبُوْهُ).. أو ذا الحال، نحو: (جَاءَنِيْ زَيْدٌ رَاكِبًا غُلَامُهُ فَرَسًا). أو همزة الاستفهام، نحو: (أَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا). أو حرف النفي، نحو: (مَا قَائِمٌ زَيْدٌ)؛ ويعمل (قَائِمٌ) و (ضَارِبٌ) كما يعمل (قَامَ) و(ضَرَبَ).

اسم المفعول بمعني الحال والاستقبال، يعمل عمل فعله المبني للمجهول بشرط الاعتماد المذكر في اسم الفاعل، نحو: (زَيْدٌ مَّضْرُوْبٌ أَبُوْهُ)، و (عَمْرٌو مُّعْطَىً غُلَامُهُ دِرْهَمًا).

الصفة المشبَّهة، وهي تعمل عمل فعلها بشرط الاعتماد المذكور في اسم الفاعل، نحو: (زَيْدٌ حَسَنٌ غُلَامَهُ)، يعمل (حَسَنٌ) كما يعمل (حَسُنَ).

اسم تفضيل، واستعماله على ثلاثة أوجه:

1)إما بـ مَنْ، نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو).

2) وإما بالألف واللام، نحو: (جَاءَنِيْ زَيْدٌ الْأَفْضَلُ).

3) وإما بالإضافة، نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ).، وعلمه يكون في فاعل مستتر، وهو (هُوَ) فاعل (أَفْضَلُ).

المصدر، إن لم يكن مفعولا مطلقا، فيعمل عمل فعله، نحو: (أَعْجَبَنِيْ ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا).

الاسم المضاف، وهو يجر المضاف إليه، نحو: جَاءَنِيْ غُلَامُ زَيْد. والجر يكون بلام محذوفة، والتقدير: غُلَامٌ لِزَيْدٍ.

الاسم التام، وهو ينصب التميز، وتمامه: إما بالتنوين، نحو: مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا. وإما بتقدير التنوين، نحو:

أصول النحو السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

عِنْدِيْ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وزَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا. وإما بنون التثنية، نحو: عِنْدِيْ صاعين بُرًّا. وإما بنون الجمع، نحو: "هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا". الكهف: 18. وإما بما يشابه نون الجمع، نحو: (عِنْدِيْ عِشْرُوْنَ دِرْهَمًا إلى تِسْعِيْنَ). وإما بالإضافة، نحو: (عِنْدِيْ مِلْؤُهُ عَسَلًا).

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

المصادر والمراجع

(1) أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي: فتحي عبد الفتاح الدجني، الكويت، وكالة المطبوعات.

(2) إحصاء العلوم: الفارابي(محمد بن محمد أبو نصير، تـ339هـ)، تحقيق عثمان أمين، مكتبة الإنجلو مصرية، ط(3)، 1968م.

(3) الإحكام في أصول الأحكام: سيف الدين الآمدي، دط، دار الكتب العلمية، 1983م.

(4) أخبار النحويين البصريين: السيرفي أبو سعيد، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط(1)، 1955 م.

(5) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي (تـ626هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامية، بيروت، ط(1)، 1993م.

(6) الأسلوب: أحمد الشايب، مطبعة السعادة، القاهرة: ط(1)، 1976م.

(7) الأشباه والنظائر: السيوطي، تحقيق عبد العال مكرّم،مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1

(8) الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللُّغوي عند العرب: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1460هـ/ 2000م.

(9) أصول النحو العربي: محمد أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعة، قناة السويس الشاطبي،2004م.

(10) أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، 1979م، د ط.

(11) أصول النحو العربي، محمد عيد، عالم الكتب- القاهرة- 1982م.

(12) أصول النحو عند ابن مالك: خالد سعد شعبان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط(1)، 2006م.

(13) الأصول في النحو: ابن السراج (أبو بكر محمد، تـ316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت: لبنان، ط(1)، 1985م.

(14)الإغراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: ابن الأنباري، ت:سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

(15) الأعلام: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، دار العلم للملايين، ط(15)، 2002م.

(16) الاقتراح في أصول النحو: السيوطي ت: محمد حسن سعيد اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط(1)،1988م.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استفد ولا تسرق

(17) الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان (علي بن محمد بن العباس تـ حوالي 400هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.

(18) أنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي جمال الدين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم يحيى، المكتبة العصرية، ط(1)، 2004م.

(19) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات بن الأنباري، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط(2)، 1987م.

(20) الايضاح العضدي: أبو علي الفارسي، (أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي تـ377هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط(2)، 1416هـ، 1996م .

(21) الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، (ت 337هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، ط(5)، 1986م.

(22) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري(تـ328هـ)، تحقيق محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ، 1971م.

(23) البحث اللغوي عند العرب: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1997م.

(24) البداية والنهاية: ابن كثير(إسماعيل بن عمر الدمشقي، تـ774هـ)، القاهرة، 1348هـ.

(25) بنية العقل العربي: محمد عابد الجابري،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط(3)، 1990م.

(26) البيان والتبيين: الجاحظ (أبو عثمان بن بحر محبوب الكناني، تـ225هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، 1368هـ، 1949م، القاهرة.

(27) تاج العروس: المرتضى الزبيدي، طبعة الكويت، 1969م.

(28) تاريخ آداب اللغة العربية: جرجي زيدان، منشورات دار مكتبة الحياة، ط(2)، بيروت، 1978م.

(29) التّسهيل: ابن مالك النحوي، تح: محمد كامل بركات، القاهرة، 1388هـ/1968م.

(30) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، (محمد بن عبد الله بن مالك تـ672هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، 1387هـ، 1967م.

(31) التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (تـ905هـ)، القاهرة، 1326هـ.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

(32) التطور اللغوي التاريخي: إبراهيم السمرائي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط(3)، 1983م.

(33) التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (تـ 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة، ط(1)، 1403هـ/1983م.

(34) التفسير الكبير، الرازي، ط(2)، 1983م، دار الفكر، بيروت.

(35) الجديد في الصرف والنحو، والقواعد الأساسية: عادل جابر صالح، ط(1)، 1990م.

(36) الجمل: الجرجاني(أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد تـ471هـ)، تحقيق علي حيدر، دمشق،1392هـ.

(37) جمهرة اللغة: محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، 1987 م.

(38) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الوحدة، الكويت،1977م.

(39) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط(4)، 1418هـ/1997م.

(40) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(4).

(41) الدّراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، ط1، بيروت، 1400هـ/1980م.

(42) ذيل الأمالي والنوادر: أبو علي القالي، ط(3)، القاهرة ،1954م.

(43) الرسالة: الشافعي، تح أحمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي، ط(1)، 1358 هـ/ 1940م.

(44) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء اللغة الحديث: محمد عيد، عالم الكتب، ط(3)، 1988م.

(45) سر صناعة الإعراب: ابن جني (أبو الفتح عثمان، تـ 392هـ) تحقيق السقا ورفاقه، مطبعة مصطفى الباجي الحلبي، 1954م.

(46) السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة: عبد الرحمن الحاج الصالح، موفم للنشر، الجزائر، ط(1)،2007م.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

(47) شرح جمل الزجاجي: ابن هشام(أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي تـ609هـ)، تحقيق سلوى محمد عمر، معهد البحوث و إحياء التراث الإسلامي، 1419هـ.

(48) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، دار الفكر، د.ت .

(49) شرح كتاب سيبويه: الرماني، تح: مازن المبارك، دمشق، 1964م.

(50) شرح المفصل: ابن يعيش النحوي (تـ 643هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي القاهرة، (د.ت).

(51) شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (تـ 672هـ)، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط(1).

(52) الشعر والشعراء: أبو العباس المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (تـ 286هـ)، دار المعارف.

(53) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس(تـ 395 هـ)، حققه وقدم له مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1964م.

(54) صبح الأعشى: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي(تـ377هـ)، تحقيق يوسف علي طويل، ، دار الفكر دمشق، ط(1)، 1987م.

(55) ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آرائهم: محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، مصر، 1427 هـ/ 2006م.

(56) طبقات الشعراء: ابن سلام، بيروت (لبنان): دار النهضة العربية، د ت.

(57) طبقات فحول الشعراء: ابن سلام (محمد بن سلام، تـ232هـ)، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1952هـ.

(58) طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله تـ989هـ)، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1373هـ، 1954م.

(59) ظاهرة الإعراب في النحو العربي: أحمد سليمان ياقوت،1983م، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

(60) العضد الإيجي، شرح مختصر المنتهى الأصولي: ابن الحاجب، تصحيح: شعبان محمد إسماعيل، دط، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1993م.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

(61) العربية، دراسة في اللغة واللهجات والأساليب: يوهان فك، ترجمة عبد الحليم النجار، طبعة الخانجي، القاهرة، 1951م.

(62) العقد الفريد: ابن عبد ربه، دار الكتاب العربي، بيروت، 1956م،.

(63) العوامل المائة: مجد الإسلام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي، عني به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج جدة، ط(1)، 1430هـ

(64) غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري(تـ833هـ)، ط(3)، دار الكتب العلمية: بيروت، 1402هـ، 1982م.

(65) فجر الإسلام: أحمد أمين، دار الكتاب العرب، بيروت، ط(10)، 1969م.

(66) الفصول الخمسون: ابن معطي .يحيى، تحقيق : محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة، دط، د.ت.

(67) الفكر العربي والألسنية: عبد السلام المسدي، ورقة قدمت إلى اللسانيات واللغة العربية، ندوة تونس الجامعة التونسية، 1987م.

(68) فهرست ابن النديم محمد بن إسحاق مطبعة الاستقامة، القاهرة.

(69) في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م.

(70) القاموس المحيط للفيروز أبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(1)، سنة1398هـ- 1978م.

(71) الكتاب: سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3)، 1988م.

(72) لحن العوام: أبو بكر الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله تـ989هـ)، تحقيق رمضان عبد التواب،1964م، المطبعة الكمالية، القاهرة.

(73) لسان العرب: ابن منظور الإفريقي(ت711هـ)، دار لسان العرب، بيروت.

(74) لمع الأدلة: أبو البركات الأنباري، دار الفكر، بيروت، ط(2)، 1971م.

(75) اللّمع في العربية: ابن جني (ت392هـ) تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط(1)، 1982م.

(76) اللهجات العربية نشأة وتطورا: عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي، 1418هـ، 1989م.

(77) مبادئ في أصول النحو: بن لعلام مخلوف، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع.

أصول النحو السداسي الثالث دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

المحتسب: ابن جني، د ط، دار التحرير، 1389هـ/ 1986م.

(78) مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن مثنى(ت210هـ)، تحقيق فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(2)، 1981م.

(79) مجالس العلماء: أبو القاسم الزجاجي، تح عبد السلام هارون، الكويت1962م.

(80) مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: لجنة من علماء العربية، دط، دار الفكر، 1981م.

(81) المدخل لدراسة النحو العربي: علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، مصر، 2008م.

(82) مدرسة البصرة النحوية: عبد الرحمن السيد، دار المعارف، القاهرة ط(1)، 1968م.

(83) مسائل خلافية في النحو: العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دمشق، دار المأمون للتراث.

(84) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تح محمد جاد المولى - محمد أبو الفضل إبراهيم - علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية.

(85) المستتر في القرآت العشر: أبو الطاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي(ت496هـ)، تحقيق ودراسة عمار أمين الردو،1426هـ، دار البحوث للدراسات الإسلامية و إحياء التراث، ط(1) 2005م.

(86) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: الأمير مصطفى الشهابي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1988م.

(87) المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية: معجم عربي-أعجمي /أعجمي-عربي: محمد رشاد الحمزاوي،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

(88) المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض محمد القوزي، الرياض، 1981م.

(89) معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تح هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط(1)، 1411هـ/1990م.

(90) معجم الأدباء- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي، (ت626هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار العرب الإسلامي: بيروت، 1414هـ، 1993م.

(91) المعرب والدخيل في اللغة العربية و آدابها: محمد أتنوخي، ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ط(1)، 1426هـ/ 2005 م.

(92) المفصل في تاريخ النحو العربي، الجزء الأول قبل سيبويه: محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، دط، دت.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المستوى: الأستاذ الدكتور أحمد عريش، "استفد ولا تسرق

(93) المفضليات: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تح أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط(6).

(94) مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت (د.ت).

(95) المقدمة: ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي،نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م.

(96) مقدمة لدراسة علم اللغة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعي، الاسكندرية، 1999م.

(97) مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي: جعفر عبابنة، دار الفكر، ط(1)، 1984م.

(98) ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تح سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، 1379هـ/ 1960م.

(99) من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط(6)، 1978م.

(100) الموجز في النحو: محمد بن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1965م.

(101) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: محمد بن عمران بن موسى المرزباني أبو عبد الله، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط(1)، 1415هـ/ 1995م.

(102) النحو التعليمي في التراث العربي: محمد إبراهيم عبادة، منشأ المعارف بالإسكندرية، 1986م.

(103) النحو الوافي: عباس حسن، ، دار المعارف القاهرة، ط(9).

(104) نشر البنود على مراقي السعود: سيدي عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1409هـ- 1988م.

(105) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان بن محمد، تـ577هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي، بيروت.

(106) نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية وتركيبية": مصطفى بن حمزة.

(107) نظرية النحو العربي: في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،، 1980م.

(108) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع عشر للهجرة، ، دار الحرية، بغداد، ط(1)، 1978م.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

(109) همع الهوامع: جلال الدين السيوطي، تح:أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.

(110) الوجيز في أصول الفقه: عبد الكريم زيدان، مؤسسة قرطبة، ط(6)، 2007م.

(111) الوسيط: إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط(3)، 1998م.

(112) وفيات الأعيان: ابن خلكان(تـ681هـ)، نشره محي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1367هـ، 1948م.

أصول النحو، السداسي الثالث، دراسات لغوية، المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق